الأمم المتحدة

جامعة الدول العربية

الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي

الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠١٠: منظور شبابي

الأمم المتحدة

جامعة الدول العربية

تصدير

يصادف عام ٢٠٠٧ منتصف الفترة بين اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية بأهدافه الإنمائية الثمانية، وبين التاريخ المستهدف لتحقيق هذه الأهداف، وهو عام ٢٠١٥. ورغم أن المنطقة العربية ككل قد قطعت خطوات حثيثة في هذا الصدد، فإن التقدم الذي أحرزته لم يكن موزعاً بالتساوي. فما زال التفاوت كبيراً سواء بين الأقاليم الفرعية أو بين البلدان الفردية. لذلك فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج إلى بذل جهود اقوى وأكثر تضافراً، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل أيضاً على مستوى الأقاليم الفرعية وعلى مستوى البلدان. كما أن البلدان العربية الأقل نمواً بالذات تحتاج إلى دعم إضافي دولي وإقليمي، لأن الفقر المدقع يتفشى فيها، ولا تزال معدلات الوفاة بين الأمهات، والأطفال، والرّضع مرتفعة. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من البلدان العربية قد قيدته عقبات خطيرة بسبب النزاعات العنيفة التي تجري فيها. ومن ثم، فإن استتباب السلام والاستقرار في المنطقة العربية مسألة لا مفر منها.

إن تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي" الذي جاء محصلةَ جهود تعاونت فيها وكالات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية، ونسقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يقدم لنا استعراضاً للاتجاهات الراهنة وللتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، سواء على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي. وهو في ذلك يركز تركيزاً خاصاً على تعقيدات وحجم القضايا التي تواجه الشباب من الجنسين في الفئة العمرية ١٥-٢٤ في العالم العربي. فهذه الفئة شهدت أكبر زيادة سكان من كل الفئات الديمغرافية الأخرى، فهي تضم في الوقت الراهن أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع السكان. ويهدف هذا التقرير على وجه التحديد إلى وضع إطار للسياسات يكون مناسباً للشباب وللجنسين معاً، ويعمل على ألا يكون الشباب مستفيدين فحسب، بل يعمل على أن يكونوا عناصر فاعلة في التنمية والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويولي التقرير أهمية خاصة لثلاث قضايا ملحة تؤثر على تنمية الشباب في المنطقة العربية، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه القضايا هي: العمل والتعليم؛ والمشاركة السياسية، والاجتماعية، والثقافية؛ والصحة والبيئة.

ولعلنا نوصي بهذا التقرير لواضعي السياسات، وخبراء التنمية داخل المنطقة العربية وخارجها، وكذلك لعامة الجمهور، باعتباره أداة للمراقبة، وزيادة الوعي، والدعوة من أجل العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

بدر الدفع
الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عمرو موسى
الأمين العام
جامعة الدول العربية

المحتويات

تصدير iii
كلمة شكر ix
المنهجية xiii
توضيح جغرافي xv
ملخص تنفيذي xvii

مقدمة ١

أولاً. الشباب، والتنمية، والأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٥
ألف. صورة ديمغرافية وفرصة سانحة ٧
باء. الشباب والأهداف الإنمائية للألفية ١٢
جيم. التحديات والإمكانيات ١٤

ثانياً. التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ١٧
ألف. الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع ١٩
باء. الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ٣٢
جيم. الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٤١
دال. الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال ٥٣
هاء. الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات ٥٩
واو. الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ٦٦
زاي. الهدف ٧: ضمان توفر الاستدامة البيئية ٧٥
حاء. الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ٨٩

ثالثاً. القضايا ذات الأولوية بالنسبة للشباب والأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ١٠٥
ألف. التعليم والعمل ١٠٧
باء. المشاركة السياسية، والاجتماعية، والثقافية ١١٨
جيم. استدامة البيئة وصحة الشباب ١٢٦

رابعاً. إطار لسياسة شبابية في المنطقة العربية ١٣٥
ألف. توفير بيئة تمكينية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المؤسسي ١٣٩
باء. توسيع المعرفة والمهارات والقدرات لدى الشباب من الجنسين ١٤٢

جيم. تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرار ١٤٤
دال. الطريق إلى الأمام ١٤٥

قائمة الأطر

٢.١.١ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ٢١
٢.١.٢ تأثير الجدار الفاصل على الفلسطينيين ٢٧
٢.٣.١ المراكز الشبابية الصديقة للمراهقين في الأردن ٥١
٢.٦.١ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين المراهقين وصغار السن ٦٨
٢.٦.٢ المشروع العربي لصحة الأسرة ٧٤
٢.٧.١ النزاعات والبيئة ٨٠
٢.٨.١ المعونات الخارجية والأهداف الإنمائية للألفية ٩٧
٢.٨.٢ أفضل الممارسات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان عربية مختارة ١٠٠
٢.٨.٣ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ١٠٢
٣.١ الانتقال إلى القوى العاملة: الممارسات الجيدة في البلدان العربية ١١٤
٣.٢ صوت الشباب العربي ١٢٣
٣.٣ منتدى جامعة الدول العربية للشباب ١٢٤
٣.٤ دراستا حالة: شباب يعمل من أجل التنمية المستدامة ١٢٩
٤.١ الإنفاق العام، ونصيب الفرد من الدخل والأهداف الإنمائية للألفية ١٤١

قائمة الأشكال

١.١ الهرم السكاني في البلدان العربية عام ١٩٥٠ ٨
١.٢ الهرم السكاني في البلدان العربية عام ٢٠٠٥ ٩
١.٣ النافذة الديمغرافية فرصة سانحة للتنمية في البلدان العربية ١٠
٢.١.١ انتشار الفقر ٢٠
٢.١.٢ متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ٢٢
٢.١.٣ نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية حسب المنطقة الفرعية ٢٦
٢.٢.١ صافي معدل الالتحاق بالمستوى الابتدائي ٣٣
٢.٢.٢ معدل إتمام المستوى الابتدائي ٣٤
٢.٢.٣ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب ٣٦
٢.٣.١ التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ٤٢
٢.٣.٢ مؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم بالمنطقة العربية ٤٤

٢.٣.٣ مؤشر المساواة بين الجنسين في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب ٤٥
٢.٣.٤ حصة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ٤٦
٢.٤.١ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ٥٤
٢.٤.٢ نسبة الأطفال في عمر سنة المحصنين ضد الحصبة ٥٥
٢.٥.١ وفيات الأمهات في المنطقة العربية ٦٠
٢.٦.١ حالات الملاريا المبلغ عنها في البلدان العربية الأقل نمواً ٧١
٢.٦.٢ معدل انتشار مرض السل ٧٢
٢.٧.١ المساحة المحمية كنسبة من المساحة الكلية ٧٦
٢.٧.٢ استخدام الطاقة في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي ٧٨
٢.٧.٣ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٧٩
٢.٧.٤ اتجاهات التنوع الاحيائي في المنطقة العربية ٨١
٢.٧.٥ نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة (في الحضر، في مقابل الريف) ٨٣
٢.٧.٦ نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة (في الحضر والريف) ٨٥
٢.٧.٧ سكان الأحياء الفقيرة كنسبة من سكان الحضر ٨٧
٢.٨.١ حصص المناطق الفرعية في مجموع الصادرات والواردات في المنطقة العربية، ٢٠٠٤ ٩٠
٢.٨.٢ متوسط الرسوم التي تفرضها اقتصادات السوق المتقدمة على المنتوجات الزراعيّة والمنسوجات والملابس ٩٢
٢.٨.٣ النسبة المسموح بها معفاة من الرسوم في مجموع واردات البلدان المتقدمة ٩٣
٢.٨.٤ المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية، ١٩٩٠-٢٠٠٥ ٩٤
٢.٨.٥ عدد المشتركين في الهاتف الخلوي ٩٩
٢.٨.٦ الحواسب الشخصية ١٠١
٣.١ الأرقام المسجلة في اختبار الإنجاز الدولي في الرياضيات والعلوم للصف الثامن، عام ٢٠٠٣ ١١٠
٣.٢ الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة من تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ سنة في بلدان عربية مختارة، ٢٠٠٤ ١٣٣

قائمة الجداول

٢.٣.١ نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية ٤٩
٣.١ توزيع المهاجرين من بعض البلدان العربية المختارة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ١١٦

المرفق ١٤٧

كلمة شكر

تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي"، هو محصلة الجهود المتعاونة التي بذلتها وكالات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ونسقتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وقد أشرفت على إعداده اللجنة الفنية المؤلفة من ممثلي فريق التنسيق الإقليمي التابع للأمم المتحدة، الذي أبدى آراءً قيمة أثناء كتابة التقرير.

ولأغراض هذا التقرير، عينت اللجنة الفنية ممثلي ست من وكالات الأمم المتحدة أعضاء في لجنة الصياغة، وهذه الوكالات هي: الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية. كذلك عينت اللجنة الفنية مراقبين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن جامعة الدول العربية. وقد قدمت لجنة الصياغة مشورة فنية، ومعلومات، وإسهامات في التقرير.

وقد اعتمد التقرير على الأوراق التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة واستخدم أحدث وأشمل البيانات المتاحة. وعُنيت وكالات الأمم المتحدة بجمع مجموعات البيانات التي تعتمد الى حد بعيد على الإحصاءات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، قام بإعداد مسودة التقرير، كبير المستشارين، السيد طاهر كنعان، من المركز الأردني لبحوث السياسات العامة والحوار، بمساعدة السيدة مي حنانيا.

وفي هذا الصدد، نتوجه بالشكر إلى فريق سياسات الاقتصاد الكلي في شعبة التحليل الاقتصادي، بمن فيه رئيس الفريق السيد طارق العلمي؛ والى السيد فؤاد غرة، والسيد حاتم ج. حاتم، والسيد إنغو بيترلي، والسيدة مايا طليع، والسيدة سَحر طاباجا، على إعداد الفصل الثاني عن متابعة التقدم المحرز وإسهامهم الكبير في سائر أقسام التقرير. ومزيد من العرفان نتوجه به إلى السيد العلمي على جهده في التنسيق والحرص على أداء عملية مبنية على التعاون والمشاركة في إعداد التقرير.

وقد تعاونت المنظمات التالية في إعداد هذا التقرير:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛
منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية؛
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
جامعة الدول العربية؛
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) – المكتب الإقليمي لغرب آسيا؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛
برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا؛
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – المكتب الإقليمي للتعليم في الدول العربية؛
المعهد الإحصائي لليونسكو؛
منظمة الإسكوا؛
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛
صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.

كما نتوجه بشكر خاص الى المنظمات التالية على مساهماتها المالية: جامعة الدول العربية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واليونسكو؛ والإسكوا؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ واليونيسيف؛ واليونيفيم؛ ومنظمة الصحة العالمية.

ونقدم شكراً خاصاً أيضاً للأفراد والمنظمات التالية أسماؤهم على ما قدموه من إسهامات ودعم في إعداد التقرير:

من اللجنة الفنية:
محمد البريثن، من الفاو؛ ندى الناشف، من منظمة العمل العالمية؛ خالد لوحيشي، من جامعة الدول العربية؛ فاتح عزام، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ أسامة الطويل، من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ نادر حاج حمو، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛ حبيب الهبر، من برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ عبد المنعم عثمان، من اليونسكو؛ عبد المنعم أبو نوار، من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ عمر عبدي، من اليونيسيف؛ محمد الجلاف، من اليونيدو؛ الشيخ تيدياني ساخو، من اليونيدو؛ هيفاء أبو غزالة، من اليونيفيم؛ نائلة صبرا، من برنامج الأغذية العالمي؛ محمد الساعي، من منظمة الصحة العالمية؛ حسين الجزائري، من منظمة الصحة العالمية.

من لجنة الصياغة:
خالد لوحيشي، من جامعة الدول العربية؛ كارين لوكه، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ إياد أبو موغلي، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛ أديب نعمة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛ باسل اليوسفي، من برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا؛ نور دجاني، من اليونسكو؛ طارق العلمي، من الإسكوا؛ حاتم ج. حاتم، من الإسكوا؛ إنغو بيترلي، من الإسكوا؛ سحر طاباجا، من الإسكوا؛ مايا طليع، من الإسكوا؛ كريشنا بيلباس، من اليونيسيف؛ رامز ماهايني، من منظمة الصحة العالمية.

كذلك نتوجه بالشكر الى الأفراد التالية أسماؤهم على إسهامهم في مجالات بعينها وعلى المساعدة في مراجعة البيانات:

سيمل إيسيم وطارق حق، من منظمة العمل الدولية؛ سعيد بلقشلة وسيمون إلليس، من معهد اليونسكو للإحصاء؛ خالد أبو اسماعيل، ربيع فخري، أديب نعمة، جوسلين تالبوت، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛ حبيب الهبر، من برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا؛ ناظم عبد الله، محمد عبد الرزاق، وفاء أبو الحُسْن، رانيا الجزائري، سهير عزوني، كيكو شاتنيلباند، لِيا حكيم، أنهار حجازي، ندى جعفر، رَملا خالدي، ناتاليا لينو، يوسف نصير، طارق صادق، دجيوفانّي سافيو، غيدا تمساح، من الإسكوا؛ هيفاء أبو غزالة و دانا ملحس، من اليونيفيم؛ عبد المنعم أبو نوار، من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ محمد الساعي، رامز مهايني، جواد مهجور، اليسار راضي، جبرييله رِيدْنِر، من منظمة الصحة العالمية.

وفي شأن المعلومات الأساسية تم إعداد العديد من الأوراق، والدراسات، والعروض عن القضايا التالية المتصلة بمواضيع التقرير:

Rights-Based Approach to Achieving the MDGs (Fateh Azzam)

Gender Equality (Rania Jazairi; Dana Malhas)

Demographic Profile in the Arab World (Jad Chaaban)

Youth Employment and Education (Mona Fayad; Tariq Haq; Heba Nassar)

Health and Environmental Issues and the Youth (Iyad Abumoghli; Rima Afifi; Basel Al-Yousfi; Krishna Belbase)

Governance in MDG-based National Development Strategies (Khalil Gebara)

Social and Economic Development Strategies (Hatim G. Hatim)

MDG-based Development Strategies in Conflict and Post-Conflict Countries (Ingo Pitterle)

وما كان إعداد هذا التقرير ليتيسّر لولا الدعم المتواصل من جانب السيد بدر الدفع، الأمين التنفيذي للإسكوا؛ والسيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي السابق للإسكوا؛ والسيدة أمة العليم السوسوة، المشرف العام المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد عاطف أ. قبرصي، نائب الأمين التنفيذي للإسكوا؛ والسيد خالد م. ج. عبد الحميد، سكرتير لجنة الإسكوا.

كما نود توجيه الشكر إلى المشاركين في اجتماع فريق الخبراء لتحضير التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧، المعقود في عمّان في يومي ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، والمشاركين في حلقة دراسية عُقدت في بيروت يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لمناقشة المسودة الأولى للتقرير.

المنهجية

نهج تشاوري

"الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي" يأتي نتيجة نهج تشاركي وتعاوني بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وبين جامعة الدول العربية. وجرى إعداد التقرير بتنسيق من الإسكوا.

وقد مر التقرير بمراحل متعددة من التشاور المستفيض فيما بين ممثلي وكالات الأمم المتحدة، والخبراء الإقليميين، وممثلي المنظمات الشبابية، ومسؤولين حكوميين من البلدان العربية. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُقد في عمّان اجتماع فريق الخبراء لتحضير التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧، وناقش المشاركون التحديات الأساسية والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ووضعوا بعض المبادئ التوجيهية ليسترشد بها التقرير. وشمل الاجتماع أيضا مائدة مستديرة للشباب مع أعضاء من عدة منظمات عربية غير حكومية، وجلسة نقاشية بين المسؤولين الحكوميين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، نظمت الإسكوا حلقة دراسية في بيروت، عمل فيها ممثلو وكالات الأمم المتحدة الإقليمية وخبراء التنمية على مناقشة مسودة أولية للتقرير، وأعدوا مجموعة من التوصيات لإدراجها في الصيغة النهائية للتقرير. وقد تم أيضا إشراك ممثلين للمنظمات الشبابية الإقليمية في المسودة الأولى، لتدرج تعليقاتهم وآراؤهم في النسخة النهائية في التقرير.

ملاحظة فنية

يعتمد التقرير على أحدث البيانات المتاحة في التقارير الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية وأشملها وعلى الإحصاءات الوطنية التي تم تجميعها من منظمات الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد البرلماني الدولي. على ان البيانات القطرية مستمدة غالباً من الإحصاءات الوطنية التي تقدمها الحكومات للمنظمات المتخصصة. لكن بالنسبة لبعض المؤشرات قد تكون لدى الجهات الحكومية بيانات حديثة لم تتوافر بعد للوكالات المتخصصة في المنطقة؛ أما بالنسبة لبعض البيانات الأخرى التي تقدمها الوكالات المتخصصة، فقد تختلف بعض الاختلاف عن البيانات التي تقدمها الحكومات، حيث يتعين التأكد من قابلية المقارنة الدولية.

ومن المصادر المستخدمة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي للاتصالات.

في الحالات التي كانت فيها بعض نقاط البيانات القطرية المحددة غير متاحة، رجعت الإسكوا إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما يضمن الاتساق بين كافة المصادر. وتم تقاسم جداول البيانات الكاملة مع الوكالات التي ساهمت في كل هدف من الأهداف.

كما عملت المؤسسات والمنظمات التالية على تجميع البيانات المتعلقة بالأهداف وتوفيرها:
الهدف ١: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛
الهدف ٢: معهد اليونسكو للإحصاءات؛
الهدف ٣: الاتحاد البرلماني الدولي، معهد اليونسكو للإحصاء، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة؛
الهدف ٤: اليونيسيف؛
الهدفان ٥ و٦: منظمة الصحة العالمية؛
الهدف ٧: الإسكوا – شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛
الهدف ٨: الإسكوا – شعبة التحليل الاقتصادي، الإسكوا – شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية.

تعتمد التحليلات الواردة في هذا التقرير أساساً على بيانات إقليمية ودون إقليمية. وتم احتساب المتوسطات بوزن البيانات القطرية المقدمة من الوكالات التي اختيرت لتكون أول مصدر للبيانات لكل مؤشر من المؤشرات.

وقد تم تحديد الأوزان القطرية لمختلف المؤشرات باستخدام الأرقام السكانية المناسبة، بما فيها مجموع السكان، أو من تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة، أو عدد الولادات الحية. ومن أجل الحصول على بيانات عن مجموع السكان رجعت الإسكوا الى تقرير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة "التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٦".

وفي حالات كثيرة، كانت البيانات القطرية تشير الى سنة لم تكن الأرقام السكانية متاحة بالنسبة لها. وفي تلك الحالات، تم استخدام إما نقطة البيانات التي تشير إلى أقرب سنة، أو المتوسط الحسابي لأقرب رقمين متاحين عن السكان، وذلك لتحديد أوزان كل بلد. فمثلاً، إذا كانت البيانات المتعلقة بمؤشر بعينه من مؤشرات أحد الأهداف موجودة بالنسبة لعام ٢٠٠١، ولم تكن البيانات السكانية متاحة لهذا العام، يتم استخدام نقطة البيانات السكانية لعام ٢٠٠٠؛ وإذا كانت البيانات المتعلقة بالأهداف موجودة بالنسبة للعام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣، كان يتم استعمال متوسط نقطة البيانات السكانية لعام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥؛ أما عند توافر بيانات عن الأهداف بالنسبة للعام ٢٠٠٤، فكان يتم استخدام نقطة البيانات السكانية لعام ٢٠٠٥.

وتم حساب المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية فقط في الحالات التي كان فيها ٥٠ في المائة على الأقل من المؤشر ممثلاً، على سبيل المثال السكان، الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة، أو الناتج المحلي الإجمالي، أو عندما يكون ٥٠ في المائة على الأقل من البلدان في الإقليم أو المنطقة دون الإقليمية ممثلين. يضاف الى ذلك أنه عند الإبلاغ عن المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية للمؤشرات في نقاط زمانية مختلفة، كان يجري التأكد من أن العينات القطرية متماثلة. وكان يُستدل على القاعدة العامة المطبقة على الأهداف الثمانية كلها، من "سلسلة الأمم المتحدة لمؤشرات الألفية، ميتاديتا"، الموجود على الموقع:
http://mdgs.un.org/unsd/mdg/metadata.aspx

المجموعات الفرعية (دون الإقليمية)

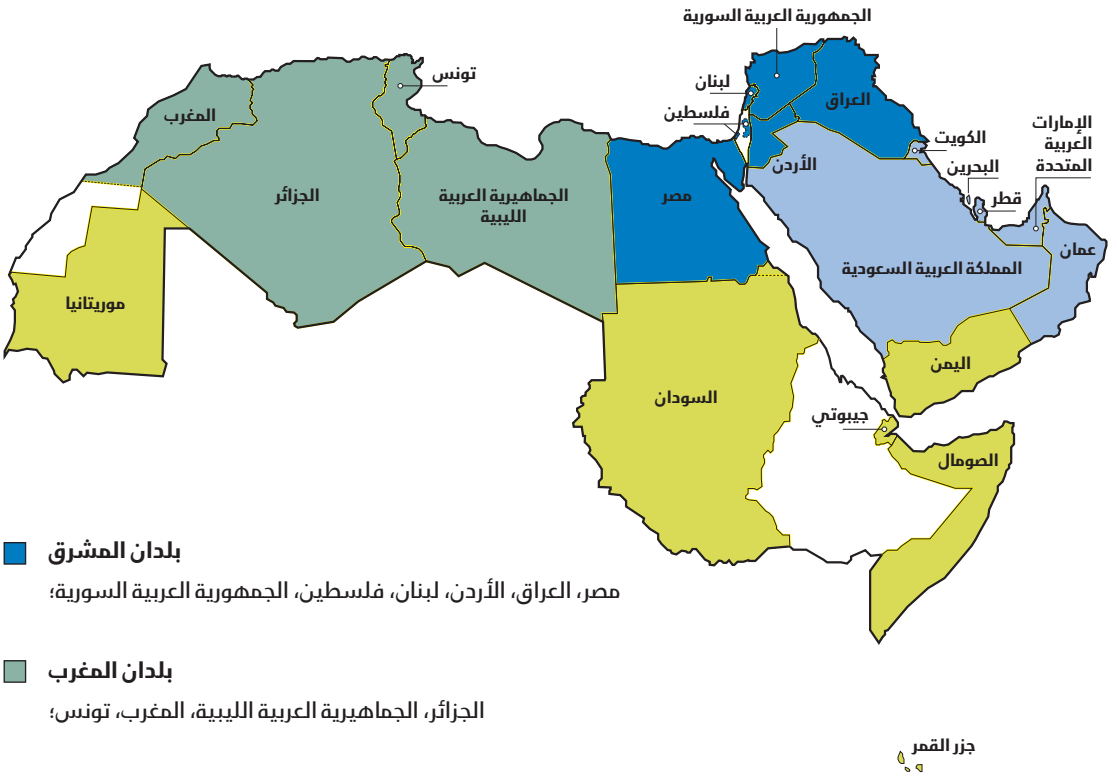

بلدان المشرق

مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، الجمهورية العربية السورية؛

بلدان المغرب

الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، تونس؛

بلدان مجلس التعاون الخليجي

البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة؛

البلدان العربية الأقل نمواً

جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن.

إن التقسيم المعتمد في هذا التقرير للدول الى مجموعات فرعية قد تمّ على أساس مجموعة من المؤشرات التي تشمل دخل الفرد والقرب الجغرافي والتشابه في الميّزات والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية. لأغراض المقارنة، أدرجت المتوسطات، والأقاليم النامية في معظم الجداول والأشكال. الأقاليم النامية تشمل تسعة أقاليم وبلدان كل إقليم منها، وتوجد قائمة بها في موقع:

http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Data/MDGRegionCodes_200611.xls

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض مادته، على التعبير عن أي رأي كان من آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ملخص تنفيذي

يصادف عام ٢٠٠٧ منتصف الفترة بين عام ٢٠٠٠، عام اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، بموجب إعلان الأمم المتحدة للألفية، وبين عام ٢٠١٥، العام المحدد لتحقيق هذه الأهداف. ومنذ اعتماد الأهداف الثمانية، حققت المنطقة العربية تقدماً في كثير من مجالات العمل، تشمل التقدم بخطوات حثيثة في مجالي الصحة والتعليم. لكن رغم الجهود التي بذلتها البلدان العربية لتحقيق الأهداف المنشودة، كانت هناك بعض الانتكاسات والعراقيل التي تُعزى لعدد من العوامل، منها الأداء الاقتصادي الضعيف نسبيا في التسعينيات وعند منعطف القرن، والقصور في تمويل السياسات الاجتماعية، والافتقار إلى الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتزايد التوترات السياسية والنزاعات. فما زالت المنطقة العربية تتميز بوجود عدد من التباينات الشديدة بين أجزائها المختلفة، خصوصا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع، وبين البلدان العربية الأقل نمواً. وهذه التباينات ليست كبيرة من حيث مستوى التنمية فحسب، بل كذلك من حيث التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى حين يبدو أن بلدان مجلس التعاون سائرة في الطريق الصحيح نحو تحقيق معظم الأهداف المنشودة، فإن البلدان العربية الأقل نمواً، وكذلك البلدان التي تمزقها النزاعات كالعراق وفلسطين، ما زالت متأخرة تأخراً كبيراً يتعذر معه تحقيق معظم الأهداف المنشودة بحلول عام ٢٠١٥. ولئن كانت الخصوصيات الوطنية مسؤولة جزئياً عن تلك التباينات، فمن الممكن ملاحظة عدد من القضايا المشتركة الواضحة بين كافة البلدان العربية وفي داخل كل مجموعة من المجموعات الفرعية من هذه البلدان.

ويركز هذا التقرير تركيزاً خاصاً على تعقيدات القضايا التي تواجه الشباب من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة في العالم العربي وعلى حجم تلك القضايا. فهذه الفئة العمرية شهدت أكبر زيادة سكان من كل الفئات الديمغرافية الأخرى منذ ١٩٥٠، فهي تضم في الوقت الراهن ما يزيد على ٢٠ في المائة من مجموع السكان. وإزاء هذا العدد غير المسبوق من الشباب يتعين على الحكومات العربية أن تُعنى عناية خاصة باحتياجات هذه الفئة الديمغرافية وأولوياتها.

ويغطي الفصل الثاني من هذا التقرير كل هدف من الأهداف الثمانية، فيقيّم الإنجازات والتقدم المحرز على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، كما يحدد أهم العقبات التي حالت دون تحقيقها. ففيما يتعلق بالهدف ١، فإن الاتجاهات في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر في بلادهم توضح لنا أن المنطقة العربية ككل لم تشهد أي تقدم يذكر نحو تقليص الفقر في الدخل. واستناداً إلى بيانات عن ١٦ بلداً عربياً، يتضح أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في أوطانهم لم تشهد سوى انخفاض ضئيل في كل المنطقة. وتؤكد البيانات كذلك أن الفقر قد ازداد زيادة هائلة في كل من العراق وفلسطين. أما نسبة سوء التغذية في المنطقة فقد انخفضت بخطوات ثابتة، بما يشير إلى أن جهود التنمية قد شابتها عيوب قوية. فنسبة الأطفال دون الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الوزن الطبيعي كانت لا تزال مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٠٠، دون أن يطرأ عليها أي تحسن ملحوظ عن مستواها في عام ١٩٩٠، مع وجود فروق كبيرة بين التقدم الذي أحرزه كل بلد على حدة. أضف إلى ذلك أن البيانات الخاصة بكل بلد على

حدة تشـير إلى وجود تباينات كبيرة في نسـبة الأطفال ناقصـي الوزن. ففي اليمن، بلغت نسبة الأطفال الذيـن تقـل أوزانهم عن الطبيعي في عـام ٢٠٠٣ نحو ٤٥,٦ في المائة، في مقابـل ٣,٣ في المائة في لبنان عام ٢٠٠٢. يتضـح كذلك من البيانات أن عدد الأشـخاص المحرومين من الغذاء قد أرتفع من حوالي ٢٠ مليون في عام ١٩٩١، إلى حوالي ٢٣,٣ مليون في عام ٢٠٠٢. وإذا أريد مكافحة الفقر في المنطقة، فلا بد من التركيز على الاندماج الاجتماعي، وحماية الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية، وعلى السياسات التي تخلق فرص العمل وتحقق التعاون البيني. كما يتعين على السياسـات أن تتوجه بالذات إلى المناطق الريفية، حيث إن معدلات الفقر في هذه المناطق تفوق كثيراً معدلات الفقر في المناطق الحضرية في معظم البلدان العربية. كذلك فإن الالتزام السياسـي مسألة لا غنى عنها لضمان حشد الموارد الكافية وتخصيصها للتدخل في صالح الفقراء، وفي نهاية المطاف، حماية كل حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإن أسواق العمل في معظم البلدان العربية تتسم بتفشي العمل الناقص، وبالارتفاع الشـديد في نسـب البطالة بين الشـباب، حيث بلغت نسبة العاطلين بين الشـباب العرب في عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٢٥ في المائة. وتزداد الحالة خطورة بوجه خاص بالنسـبة للشـابات، حيث بلغت نسـبة البطالة بين الشـابات ما يقـدر بنحو ٣٤ في المائة في عـام ٢٠٠٥. وإزاء هذا الموقف، فإن الكثير من الشـباب العرب يلجأون إلى الهجرة، بما يوحي بوجود مشكلة هجرة أدمغة خطيرة سواء في المغرب أو المشرق أو في البلدان العربية الأقل نمواً. وتشـمل أولويات السياسـة الاهتمام بجودة التعليـم، وبالتوفيق بين تعليم المهارات وبين احتياجات سـوق العمل، وإشراك الشـباب في اتخاذ القرار، والجهود التي تبذلها الحكومة لتحسـين أسـواق العمل المحلية ومساعدة القطاع الخاص على التطور بهدف تحسين قدرته على استيعاب الأيدي العاملة.

وفيما يتعلق بالهدف ٢، فإن المنطقة العربية ككل قد حققت تقدماً كبيراً من حيث توفير التعليم، رغم التزايد السريع في النمو السـكاني، مما يُعد تحدياً كبيراً أمام توفير التعليم الأساسي. لكن بسبب الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين المناطق الفرعية الأربع، لم يكن التقدم المحرز متجانساً بين البلدان العربية. ويتمثـل ذلك في أن المنطقة لديها نحو ٧,٥ مليون طفل خارج المدارس، وأن نحو ثلثيهم يعيشـون في أقل البلدان نمواً. وإذا كان عدد الأطفال الموجودين خارج المدارس في بلاد المغرب قد انخفض فعلا بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٥، ليصـبح حوالي مليون طفل، فإن أقل البلدان نموا تحتاج إلى مضاعفة جهودها لتعميم التعليم الابتدائي. فرغم الإنجازات الكبيرة التي حدثت، كان حوالي طفل من بين كل طفلين خارج المدرسة في البلدان العربية الأقل نمواً عام ٢٠٠٥. يضاف إلى ذلك أن نسبة التعليم بين الشباب في البلدان العربية الأقل نمواً قد تحسـنت بحوالي ١١ نقطـة مئوية فقط منذ عام ١٩٩٠، حيث بلغت ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبعبارة أخرى، فإن شـاباً واحداً تقريباً من كل ثلاثة شـبان في البلدان العربية الأقل نمواً لا يزال أمياً. يضـاف إلى ذلك أن نسـبة ٧٣ في المائة من الأطفال الموجودين خارج المدارس في البلدان العربية الأقل نمواً، كلها من الفتيات.

إن التحديات التي تواجه تحقيق التعليم الابتدائي الشامل ومستويات مرتفعة من محو الأمية في المنطقة العربية كثيرة ومتنوعة. ومنها صـعوبة الحصول على التمويل اللازم، خصوصاً في البلدان العربية الأقل

نمواً؛ إلى جانب ضعف المهارات الإدارية في المدارس العامة؛ ونقص المدرسين المؤهلين، وخصوصاً نقص المدرِّسات في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى انخفاض نسب التحاق الفتيات بالتعليم. يضاف إلى ذلك أن عدم وجود نظام سليم للحوافز يطرح في حد ذاته تحدياً خاصاً. فبالنسبة للآباء المنتمين إلى أسر محدودة الدخل، يتضافر الفقر مع ما يشاهدونه من انخفاض نسبة العودة الى التعليم، لجعل تكلفة فرصة إرسال الطفل الى المدرسة تكلفة مرتفعة. ولقد حاولت المملكة المغربية واليمن حل هذه المشاكل، عن طريق برامج التغذية المدرسية، مثلاً. وفوق ذلك، فإن الارتقاء بنوعية المناهج التعليمية يعد أداة مهمة في تعزيز الحوافز التي تشد الأطفال نحو البقاء في المدارس. كما أن الاعتماد على أفكار مبتكرة وعلى منهج أكثر توجها نحو الجانب العملي، شبيه بما تم تطبيقه في إصلاح المناهج في تونس والمملكة المغربية، يمكن أيضاً أن تكون له آثار ايجابية على رغبة الأطفال في التعلم. كما أن القضايا الأمنية تطرح بدورها تهديداً خطيراً أمام تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الثمانية في البلدان التي تعاني من النزاعات، مثل العراق، وفلسطين، والصومال، والسودان. ولا يستطيع لا المدرسون ولا التلاميذ أن يصلوا الى المدارس بسبب تهدم البنية التحتية، وغير ذلك من العراقيل التي تمنع حرية الحركة، بل ربما ينضم بعضهم الى أحد أطراف النزاع أو يفر هاربا من البلد.

وفيما يتعلق بالهدف ٣، فقد شهدت المنطقة مؤخراً جهوداً كبيرة من جانب الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، للتصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعناية بقضايا المرأة على نطاق واسع. وأما من ناحية التعليم، فقد اقتربت المرأة العربية من مستوى المساواة، حيث أن مؤشر التساوي بين الجنسين المقاس بالنسبة الإجمالية للبنات إلى البنين في الالتحاق بالمدارس قد زاد زيادة كبيرة في كل مستويات التعليم خلال الفترة من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٥. والواقع أن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين كان كبيراً فعلاً سواء في المشرق أو المغرب أو في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن البلدان العربية الأقل نمواً قد سجلت أكبر قدر من التقدم في التعليم الابتدائي بين كل المجموعات الفرعية، فإنها ما زالت تواجه تحدياً كبيراً من حيث ضمان المساواة للبنات في الحصول على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.

على ان المكاسب التي حققتها المرأة العربية في الحصول على التعليم لم تترجم حتى الآن الى مزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية. فنسبة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي قد ظلت في الغالب ثابتة في كل الأقاليم الفرعية منذ عام ١٩٩٠. أما بالنسبة للمنطقة ككل، فقد بقيت عند ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، أي أنها انخفضت قليلاً عن ١٨,٥ في المائة كما كانت في ١٩٩٠؛ غير أن الإحصاءات الرسمية التي تقيس مشاركة الإناث في أسواق العمل لا تعكس الواقع بدقة لأنها تستبعد كل أشكال العمل غير المدفوع الأجر. أما النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس النيابية في بلادها فلم تزد سوى زيادة طفيفة منذ عام ١٩٩٠، وظلت نسبة مشاركة المرأة في المجالس النيابية بالمنطقة العربية عند ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهي نسبة تعد من أدنى النسب في العالم. لذلك يتعين على السياسات التي تسعى إلى إزالة الفوارق بين الرجال والنساء أن تتصدى لقضايا البطالة وقضايا المشاركة السياسية لتظل البلدان العربية على الطريق الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بكل أبعادها.

والواقع أن هناك تركيبة متداخلة من العوامل القانونية، والتعليمية، والاجتماعية، والسلوكية، والاقتصادية التي تحول دون دخول المرأة العربية في سوق العمل، كما تحول دون مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية. فمن ناحية العمل، لا بد للسياسات أن تتناول العمل وشتى القوانين والقواعد المتصلة بالأسرة والتي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وأن تمنح المرأة منزلة خاصة. اما من ناحية المشاركة السياسية، فإن الحواجز تكون أساساً حواجز اجتماعية. فالمواقف العامة كثيراً ما تعبر عن وجود تعصب مسبق واضح ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، فمن الممكن اتخاذ بعض الإجراءات، منها مثلا تطبيق نظم الحصص، التي أثبتت أنها تجلب كثيراً من النساء إلى المجالس النيابية.

وفيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال، وهو محور تركيز الهدف ٤، لا تزال المنطقة العربية متسمة بوجود عدد من التباينات الكبيرة بين الأقاليم الفرعية الأربعة، وكذلك فيما بين كل بلد وآخر. ولا توجد أية منطقة أخرى في العالم فيها هذا القدر الهائل من التناقضات في هذا المؤشر. فرغم أن المنطقة قد أحرزت تقدماً كبيراً منذ عام ١٩٩٠، ورغم أنها ليست بعيدة عن الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المنشود وهو تقليص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بما يعادل الثلثين خلال الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١٥، فإن أكثر من طفل من بين كل عشرة أطفال يموتون قبل اتمام عامهم الخامس في البلدان العربية الأقل نمواً. يضاف إلى ذلك ان حوالي ٧٥ في المائة من الوفيات التي تحدث قبل سن الخامسة في المنطقة العربية انما تحدث في السنة الأولى من العمر. وفي البلدان العربية الأقل نمواً يموت حوالي طفل واحد من بين كل ١٢ طفلاً قبل إتمام عامه الأول.

وكثير من البلدان العربية في حاجة إلى تحسين وصول الناس الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين مستوى الرعاية، كما أنها في حاجة إلى تعزيز الاستفادة من الخدمات الصحية وممارسات الرعاية، ومنها تغذية الطفل، وتحسين النظافة الصحية، ورعاية الأم، وتوفير التغذية التي تستهدف تحسين زيادة الوزن بين الحوامل. كما أن هذه البلدان في حاجة إلى دعم خاص للتوسع في توفير المناعة وفي استخدام المياه الآمنة وتوفير أسباب النظافة من جانب الأسر التي تعيش في البلدان العربية الأقل نمواً أو التي تعاني من النزاعات. كما أن تحسين ظروف العيش للفئات السكانية الأفقر، وتحسين حصول الشباب على التعليم، من شأنهما المساهمة في تخفيض معدلات الوفاة. والواقع أن قدرة الشباب على تخطيط الحمل بأمان وعلى تنشئة أطفال سليمين صحياً لا تحتاج فقط الى استثمار مباشر في خدمات الصحة الإنجابية والرعاية، بل تحتاج أيضاً إلى التدخل في التعليم وفي التواصل بما يعالج قضية الزواج المبكر، والحمل المبكر، وسوء المباعدة بين الولادات، خصوصاً من خلال مشاركة الفتيات وتمكينهن، وبما يعالج عدم المساواة من شتى جوانبه.

أما الحد من وفيات الأمهات، المنصوص عليه في الهدف ٥، فيتطلب حصول الجميع على الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وفي المنطقة العربية، انخفض المعدل المتوسط لوفيات الأمهات بحوالي ٣٤ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، إلى حوالي ٢٧٢ طفلاً بين كل ١٠٠ ألف ولادة حية. وبذلك تكون المنطقة ككل ماضية في طريقها لكي تصل في عام ٢٠١٥ الى تقليص معدل وفيات الأمهات بما يعادل ثلاثة أرباع ما كان عليه في عام ١٩٩٠. ويرتبط هذا الانخفاض في معدل وفيات الأمهات بالزيادة الكبيرة في عدد الولادات

التي تجري على أيدي متخصصين مدربين. والواقع أن الولادات التي يشرف عليها متخصصون صحّيون أكفاء، قد زادت بأكثر من ١٦ نقطة مئوية فيما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠. لكن هناك تذبذبات كبيرة في مستوى وفيات الأمهات بين دول المنطقة، وتتراوح هذه التذبذبات بين ١٠ وفيات من كل ١٠٠ ألف ولادة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى حوالي ١٦٠٠ حالة من كل ١٠٠ ألف ولادة في الصومال في عام ٢٠٠٠. أما مشكلة وفاة الأمهات في المنطقة العربية فتمس في المقام الأول البلدان العربية الأقل نمواً، ثم العراق والمملكة المغربية ولكن بدرجة أقل. كذلك يمكن أن يعزى الانخفاض في وفيات الأمهات بالمنطقة العربية إلى انخفاض نسبة الحمل بين المراهقات. فالمراهقات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ١٩ سنة تتضاعف احتمالات موتهن أثناء الولادة، أما اللاتي تقل أعمارهن عن ١٥ سنة فاحتمال وفاتهن أثناء الولادة يزيد خمس مرات عن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ سنة و٢٩ سنة. ومن التحديات الكبرى أمام تلبية الاحتياجات التثقيفية، والإرشادية، والطبية للمراهقات في المنطقة العربية، القضاء على التحيزات الاجتماعية والثقافية ضد صغيرات السن. ولذلك يجب التعامل مع احتياجات المراهقات الحوامل من خلال وجهة نظر شاملة وليس من خلال نظرة بيولوجية طبية فحسب. وأية سياسة تؤثر تأثيراً إيجابياً على صحة الأمهات يجب أن تنطوي على الأولويات التالية: زيادة الوعي بأعراض الحمل وعلاماته، وبتعقيدات الولادة؛ توفير اختبارات الحمل، وإسداء المشورة، والكشف المبكر، والدعم النفسي والغذائي؛ والرعاية قبل الولادة، بما فيها علاج الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية؛ ورفع مستوى الرعاية بعد الولادة، خصوصاً بالنسبة للمراهقات، وتشجيع الرضاعة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يعد واحداً من اهتمامات الهدف ٦، فرغم أن انتشار هذا الفيروس لا يزال منخفضاً نسبياً في البلدان العربية، فإن المخاطر واحتمالات الإصابة مرتفعة، نظراً لأن الوباء في تزايد. واستناداً إلى بيانات عن ١٠ بلدان عربية، كان عدد المصابين حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٦ يقدر بنحو ٦٨ ألف شخص، وبذلك أصبح العدد المقدر للأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بالفيروس نحو ٤٦٠ ألف شخص حيث أن جيبوتي والسودان لديهما أعلى معدلات انتشار لفيروس نقص المناعة بين العامة في المنطقة العربية. ولقد أظهرت كثير من المسوح التي أجريت مؤخراً أن البلدان الأكثر إصابة من غيرها يكون فيها مستوى المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية، خصوصاً بين الشباب، منخفضاً انخفاضاً شديداً، وكذلك النسبة المئوية للذين يتبعون الأساليب الوقائية. كما أن الحصول على العلاج من الفيروس غير متاح إلا لجزء ضئيل من السكان الحاملين للفيروس في البلدان العربية. وتقول تقديرات منظمة الصحة العالمية بالنسبة إلى ١٥ بلداً عربياً، إن الذين يحتاجون إلى العلاج من الفيروس لم يتلق منهم هذا العلاج بالفعل سوى ٦,٥ في المائة فحسب. وإذا أريد وقف انتشار هذا الفيروس في المنطقة العربية فلا بد من زيادة الخدمات المتصلة بالوقاية زيادة كبيرة، ولا بد من توفير المعلومات وزيادة القطاعات المشاركة، وأن يكون ذلك مقترناً بالارتقاء الملحوظ بنوعية هذه الخدمات.

أما بالنسبة للملاريا، فرغم أن معظم البلدان العربية تقريباً قد قضت عليها، لا يزال هذا المرض متوطناً بدرجة كبيرة في البلدان العربية الأقل نمواً، حيث سُجلت ٣١٣ ٣ حالة بين كل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٥. وكانت جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن تضم نحو ٩٨ في المائة من الحالات المبلغ عنها

في المنطقة. وعلى ذلك، فإن تحقيق الغاية المرجوة من الأهداف الإنمائية للألفية، في هذه المجموعة من البلدان، وفي المنطقة ككل، انما يعتمد اعتماداً كبيراً على التقدم الذي يمكن إحرازه في هذه البلدان الأربعة. ومن العوامل التي حالت دون تحقيق تقدم في البلدان العربية الأقل نمواً: التغطية المحدودة بخدمات الرعاية الصحية الأولية؛ ضعف الخدمات اللازمة لتشخيص الملاريا؛ الافتقار الى الآليات اللازمة لتقديم العلاج المعتمد على تركيبة "أَرْتِميزِنينْ" (ACT) على مستوى المجتمعات المحلية؛ ارتفاع تكلفة الأدوية الجديدة؛ ضعف نظام الانتقال والتوريد اللازم لتوصيل الأدوية في الوقت المناسب؛ قلة التزام القطاع الخاص بالإرشادات العلاجية المستجدة؛ ووجود أدوية مغشوشة في الأسواق.

أما مرض السل، فلا يزال يطرح مشكلة كبيرة على الصحة العامة، وهو يعتبر، على الأرجح، السبب الرئيسي للوفيات التي تحدث بسبب الأمراض المعدية بين الكبار في العالم العربي. وتذهب التقديرات إلى إنه في عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الذين أصيبوا بمرض السل في المنطقة ٢٤٠ ألف نسمه، وأن ٤٣ ألف ماتوا بهذا المرض في نفس السنة، وهو ما يعادل حالات إصابة وحالات وفاة بنسبة ٧٥ في كل ١٠٠ ألف و١٣ في كل ١٠٠ ألف على الترتيب. وقد انخفض المعدل المتوسط للإصابة في المنطقة بنسبة ٢٧ في المائة منذ عام ١٩٩٠، ثم إلى ١٠٧ في كل ١٠٠ ألف في عام ٢٠٠٥. ومما يذكر أن البلدان العربية الأقل نمواً هي الأكثر تأثراً بهذا المرض حيث بلغ مجموع الذين مرضوا به في عام ٢٠٠٥ نحو ١٣٤ ألف نسمة، وهو رقم يعادل تقريباً ٥٦ في المائة من جملة حالات السل الجديدة التي شهدتها المنطقة بأسرها. ومن أجل التعجيل بتقليص عبء مرض السل، وضعت البلدان بعض الخطط الاستراتيجية التي تتفق مع الخطة العالمية لوقف مرض السل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وهذه الخطط ترمي إلى رفع مستوى الرعاية ضد مرض السل، لا سيما من خلال الارتقاء بالقدرة على كشف حالات الإصابة. كما أنها تشير أيضاً إلى المتطلبات المالية اللازمة للأنشطة المقررة.

وفيما يتعلق بالهدف ٧، فإن كل البلدان العربية تشترك، ولو بدرجات متفاوتة في مواجهة تحد كبير هو تحسين إدارة البيئة، وإدراج تنظيم الموارد البيئية ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وضمن خطط التنمية الوطنية. وجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من المشاكل البيئية التي تواجهها المنطقة يتصل بسوء التنظيم، وضعف القدرات المؤسسية، وقلة الإنفاق العام على قضايا البيئة. ولقد ارتفع مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة الى ١,٢ تريليون طن متري في عام ٢٠٠٣، وفي ذلك زيادة بنسبة ٨١ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وتُعزى هذه الزيادة في بعضها الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان بنسبة ٣٥ في المائة. يضاف إلى ذلك أن نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد زاد أيضاً، مما ساهم في زيادة الانبعاثات الاجمالية.

وأما فيما يتعلق بالمياه، فإن المنطقة ككل تواجه مشكلة خطيرة في الموارد المائية. ومما يذكر أن سبعة من بلدان المنطقة تُعد من بين أكثر ١٠ بلدان ندرة في المياه في العالم. ومعظم البلدان العربية تحصل على جزء كبير من مواردها المائية من خارج حدودها، أو تشترك في مواردها مع بلدان أخرى. وفي عام ٢٠٠٤، كان الطلب على المياه قد تجاوز بالفعل موارد المياه المتاحة في المنطقة بحوالي ٤٦ في المائة. أما خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٤، فإن نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة من مياه الشرب في المنطقة

العربيــة قد ظلت ثابتة عند حــوالي ٨٣ في المائة. ومنذ عام ١٩٩٠، عملت المناطــق الفرعية تدريجياً على الارتقاء باســتفادة ســكانها من المرافق الصحية. لكن نسبة الســكان الذين كانوا يستخدمون المرافق الصــحية المحســنة في البلدان العربية الأقل نمواً كانت لا تزال منخفضــة لا تتجاوز ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتقول التقديرات انه اذا ظلت البلدان العربية تســير على هذا المنوال البطيء، فســوف يبقى نحو ١٢٤ مليون نســمة دون الحصــول على الخدمات الصحية الأساسية في عام ٢٠١٥، وسيكون نصف هؤلاء من البلدان العربية الأقل نمواً. بل تذهب التقديرات أيضــاً الى أن حوالي ٥٧ مليون نســمة كانوا يعيشــون في الأحياء الفقيرة من مدن المنطقة العربية في عام ٢٠٠١. أما في البلدان العربية الأقل نمواً، فكان ســكان الأحيــاء الفقــيرة يمثلون ٧٠ في المائة من ســكان الحضر في عــام ٢٠٠١. وبالتالي، لابد للحكومات ان تضــع سياســات عامة وان تعتمد على اســاليب متعددة القطاعات تستهدف الارتقاء بتوفير السكن المناسب لمحدودي الدخل، وتضمن المساواة في الوصول الى الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية.

أما عن الهدف ٨، تحتاج المنطقة العربية بأسرها إلى مزيد من التكامل مع الاقتصــاد العالمي، وإلى تحسين التعــاون في مجــال التجارة البينية، كما جــاء في الهدف ٨، لما لذلك من أهمية خاصــة. حتى الآن كان أثر التجارة على اقتصادات البلدان العربية أقل منه في سائر بلدان العالم. حيث ان التجارة البينية لا تشكل ســوى ١١ في المائة تقريباً من مجمل التجارة العربية، وهي نســبة تقل كثيراً عن مثيلاتها في سائر أقاليم العــالم. ويمكــن أن يعزى هــذا الأداء البطيء إلى عدد مــن العوامل، منها عدم التكامل بين الاقتصــادات العربية، وعدم وفاء كثير من البلدان العربية بالتزاماتها في ظل الاتفاقات التجارية، وانعدام المصداقية في الآليات المستخدمة لتسوية النزاعات، وارتفاع تكاليف التعاملات، وكثرة القوانين والتشريعات. ومع ذلك، فإن معظم البلدان العربية قد اتخذت خطوات جادة نحو تحرير التجارة وإدخال إجراءات تســهل تكاملها مع الاقتصــاد العالمي. واعتباراً من حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أصــبح ١٢ بلداً عربياً أعضاء في منظمة التجارة العالمية، بينما كانت ستة بلدان أخرى تقوم بمفاوضات للحصول على العضوية.

كذلك فإن الهدف ٨ يركز أيضاً على الجهود المالية المطلوبة من جانب البلدان المتقدمة لتعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً. ومما يذكر أن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية قد انخفضت خلال التســعينيات، ويرجع ذلك في بعضه إلى انتشار الشك في الدور الذي تؤديه المعونات الأجنبية في التنمية. والواقع أن المســاعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة العربية قد انخفضت بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ بنســبة كبيرة بلغت ٥٨,٦ في المائة. لكن منذ ذلك الحين اتخذت اتجاهاً تصــاعدياً ثابتاً، وكان ذلك في الغالب نتيجة بعض منح التســامح في قدر كبير من الديون من جانب أعضــاء لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصــادي للعراق في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥. أما توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية فيما بين الأقاليم الفرعية العربية وفيما بين البلدان فهو بعيد كل البعد عن الإنصاف، حيث إن الأســباب الجيوسياسية، والمصالح الاقتصــادية والروابط الاستعمارية القديمة كثيراً ما تتغلب علــى الاحتياجات الإنمائية عند اتخاذ قرارات تتعلق بتخصــيص المعونة من جانب كبار المانحين. وفي ظل هــذه الخلفية، لابد للمانحين أن يلتزموا بإعلان باريس بشــأن فاعلية المعونات، الذي تمت الموافقة عليه في شــهر آذار/مارس ٢٠٠٥، والذي يحدد خريطة طريق عملية لتحسين نوعية المعونات وتحسين تأثيرها على التنمية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أمـا الحصـول على تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات فقد ازداد باطـراد في البلدان العربيـة الـ ٢٢ منذ عـام ١٩٩٠، مع بعض الاسـتثناءات القليلـة. ومع ذلك، فرغم التقدم الذي أحرزتـه المنطقة ككل، فإنها مازالت متأخرة كثيراً وراء المتوسط العالمي من حيث عدد خطوط الهاتف الثابتة، والحواسب الشخصية ومسـتخدمي الإنترنت. وعلاوة على ذلك مازالت التباينات بين البلـدان العربية كبيرة جداً. وتبدو الفجوة الرقمية واضحة عند المقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين كثير من البلدان العربية الأكثر فقراً.

ويتطرق هذا التقرير أيضاً إلى الروابط بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين القضايا التي تمثل أولوية للشباب في المنطقة العربية. وهو يلقي الضوء على عدم الاستقرار السياسي، وعلى التغيرات الديمغرافية، وعلى التباينات الكبيرة بين كل الأقاليم الفرعية، وعلى التباينات المنتشرة بين الذكور والإناث باعتبارها قضـايا بارزة تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وهو يبين الكيفية التي تؤثر بها هذه القضايا على الشباب بوجه خاص في إطار التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والصحة، والبيئة.

لمـا كان التعليم والعمل المنتج من بين العناصر الأساسـية في تنمية الشـباب في المنطقة العربية، فإن التقريـر يقدم نظرة عامة عن الوصـول إلى التعليم وعن نوعيته، وكذلـك عن إمكانيات التعليم في بناء الدولة. يضـاف إلى ذلك، أنه يقيّم بطالة الشـباب وانتقالهم إلى قوة العمل، وبالتالي، فهو يلقي الضوء على الهجرة الداخلية والدولية، ويكشف عن مختلف أنماط الهجرة في كل الأقاليم الفرعية العربية. كما يلقي الضـوء فضلاً عن ذلك، على أهمية اشتراك الشباب في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وعلى القيود المفروضـة على الشـباب في معظم البلدان العربية. ورغم الفروق الواضـحة بين الأقاليم الفرعية بالمنطقة، فإن استغلال الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والتوسع العمراني تعتبر من العناصر المشـتركة، وبالتالي فإن التقرير يخصـها بالاهتمـام الواجب. والواقع أنه مع معدلات الزيادة السـكانية القريبة من ٣ في المائة، رغم أنها تتناقص، ومعدلات البطالة التي تربو على ٢٠ في المائة، ومعدلات التوسع العمراني التي تزيد عن ٦٠ في المائة، فسـوف تظل الضـغوط الديمغرافية تشـكل مشـكلة أساسـية من مشـاكل التنمية وتحدياً كبيراً أمام البيئة في المسـتقبل. وأخيراً، يتطرق التقرير إلى قضـايا الصحة والتعليـم بين الشـباب، ودور الشـباب في الترويج للصـحة. وكما هي الحال في معظم البلـدان العربية، مازالت الأمراض المزمنة هي السـبب الرئيسـي للوفيات، مما يؤكد الحاجة إلى الثقافة الصحية لتسليح الشباب بالمعلومات التي يحتاجونها لتحسين فرصهم في أن يكونوا مواطنين أصحاء ومنتجين.

ويختتم التقرير بتقديم إطار لسياسـة شـبابية في المنطقة العربية، يقوم على ان الشـباب من الجنسين ليسـوا فقط مسـتفيدين، بل انهم عوامل ناشـطة في التحول الاقتصـادي، والاجتماعي، والسياسي. ويرتكز هذا الإطار على هدف مزدوج هو تحسـين التعليم، وتحسـين فرص الترفيه والعمل أمام الشـباب، وخلق بيئة تشجعهم على المشاركة في الحياة العامة وفي عملية اتخاذ القرار. ويكيّف التقرير التوصيات المتعلقة بالسياسـات من خلال مراعاة الأبعاد الأربعة التالية: المسـتويات المتوسـطة للدخل في أي بلد وتوزيع هذا الدخل؛ ومرحلة الانتقال الديمغرافي، التي لها أهمية في تحديد التطبيقات المالية للسياسـات المتوسـطة الأجل والطويلة الأجل؛ تقييم مهارات، وقدرات، وفرص الشباب من الجنسين في أي بلد؛ والمدى الذي يستطيع معه الشباب أن يشترك اشتراكاً فعلياً في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار.

واســتناداً إلى تقييم هذه الأبعاد الاربعة في المناطق الفرعية المختلفة، يمكن وضع إطار لسياسة شبابية تسترشــد بثلاثة أهداف رئيســية. الهدف الأول هو خلق بيئة مؤسسية تمكينية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث إن تحســين فرص الشــباب في الحياة يتطلب ظروفاً مســتقرة على مستوى الاقتصاد الكلي كما يتطلب بيئة مؤسســية تفضــي إلى تنمية الشــباب وتطوره. أما الهدف الثاني فهو توســيع نطاق المعرفة، والكفاءات، والقدرات بين الشــباب من الجنســين. فغالباً ما تنظر المنطقــة العربية إلى التنمية التعليمية على أنها ممارسة كمية يمكن علاجها بتمويل المزيد من المدارس، والمعلمين، والكتب المدرسية. ولا بد للسياسات التعليمية أن تركز على الارتقاء بمؤهلات المعلمين وعلى خلق حوافز أفضل سواء لهم أو للطلاب أو لمديري المدارس. أما الهدف الثالث فهو إعطاء الفرصــة للشــباب من الجنســين للتعبير عن آرائهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات العامة، وفي تحديد الأولويات المجتمعية والخدمات.

إن احراز أي تقدم في المستقبل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية انما يعتمد إلى حد بعيد على نجاح الحكومات في تلبية احتياجات الشــباب بالقدر الكافي، وفي تحسين الاستفادة من الطاقات التي تطرحها "طفرة أعداد الشــباب". وفي الوقت نفســه فإن التفاوت الكبير في الظروف المعيشية سواء بــين الأقاليم الفرعيــة أو بين البلدان الفردية في المنطقة العربية، وهو التفــاوت الذي يبرزه التقرير في كل أجزائــه، يتطلب نشــاطاً اقليمياً مكثفاً ونشــاطاً تعاونياً بين الجنوب والجنوب. وفي منتصــف الفترة بين اعتمــاد إعلان الألفية والتاريخ المســتهدف لتحقيق الأهــداف الإنمائية للألفية، من الواضــح أن البلدان العربية الأقل نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات تحتاج إلى إحراز تقدم اسرع بكثير على مدى الســنوات المقبلــة لكي تتمكن من تحقيــق الأهداف الثمانيــة وغاياتها بحلول عــام ٢٠١٥. ولا يتطلب ذلك جهوداً سياســية مكثفة في هذه البلدان نفســها، بل يتطلب مســاعدات مالية أكثر سخاء وفاعلية من جانب البلدان المتقدمة ومزيداً من تعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان العربية. أما على المســتوى الاقتصــادي، فإن الدرجة المنخفضــة من التكامل الإقليمي تشــكل عقبة كبيرة أمام تحقيق نمو أرقى وأكثر إنصــافاً. وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة البينية أســهمت إســهاماً كبيراً في هجرة الأدمغة الذي شــهدته كثير من بلدان المغرب والمشرق والبلدان العربية الأقل نمواً. ولا شــك أن الاهتداء إلى حلول مستدامة لهذه القضايا يتطلــب حواراً جديداً وشراكــة أكثر تقارباً. كذلك فإن التعاون الإقليمي قــادر على أداء دور كبير في تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبيئية. كما أن المشــاركة في أفضــل الممارسات والخــبرات في التعليــم وفي الصــحة بين البلدان العربية من شــأنها أن تســهم في تحقيق تحســن كبير في هــذه المؤشرات. وفيما يتعلق بالبعد البيئي، فإن دراســات التنمية المســتدامة كثيراً مــا أبرزت الحاجة إلى زيادة التنســيق بين سياسات المياه والطاقة في البلدان العربية والارتقاء به. وفوق ذلك فإن الإستراتيجيات المشــتركة لا غنى عنها في معالجة القضــايا البيئية العابرة للحدود كالتلوث والتصحر. وعلى ذلك، فإن تشــجيع التعاون والحوار بين البلدان العربية ســواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، يجب أن يحتل مكانا متقدماً على أجندة التنمية.

مقدمة

حـــدد زعماء العـــالم الأهداف الإنمائيـــة للألفية في قمة الأمم المتحدة للألفية، المعقودة في شهر أيلول/ ســـبتمبر عام ٢٠٠٠. فقد اعتمد ١٩١ بلداً من كل أنحاء العالم إعـــلان الألفية، الذي يحدد مجموعة من ثمانية أهداف و١٨ غاية، على أن تكون الأهداف مقيـــدة بفترة زمنية وقابلـــة للقياس، ويتم إنجازها بحلـــول عـــام ٢٠١٥. كما يحـــدد أيضـــاً ٤٨ مؤشراً لقياس التقدم المحـــرز في مختلف المجـــالات. أما الأهداف الثمانية فتتراوح بين القضاء على الفقر، وتعزيز حقوق المرأة، وتقليص معدل وفيات الأطفال والأمهات، وضـــمان الاســـتدامة البيئية. هذا، وترد مع المرفق قائمة بالأهـــداف، والغاية من كل منها، والمؤشرات.

ومنذ اعتماد اعلان الألفية، حققت المنطقة العربية تقدماً في مجالات كثيرة من أهداف الألفية، بما فيها قطع أشـــواط كبيرة في مجالي الصحة والتعليم. لكن رغـــم الجهود التـــي بذلتها البلـــدان العربية، حدثت انتكاســـات وعراقيل يمكن أن تُعزى إلى عدة عوامل، منها سوء الأداء الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضـــي وعند منعطف القرن الجديد، وعدم كفاية التمويل المخصص للسياسات الاجتماعية، وتزايد التوترات السياسية والنزاعات. ومن المعروف أن المنطقـــة العربيـــة تتســـم بوجود تفـــاوت كبير بين مختلف أجزائها، وخصوصـــاً بين بلدان مجلس التعـــاون الخليجـــي ذات الدخـــل المرتفـــع، وبين أقل البلدان نمواً. ويقول تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحـــدة الإنمائي إن الكويـــت جاء ترتيبها رقم ٣٣ في مؤشـــر التنمية البشرية، بينمـــا جاء ترتيب جيبوتي واليمن ١٤٨ و١٥٠ على الترتيب من بين ١٧٧ دولة. وهذا التفاوت ليس كبيراً من حيث مســـتوى التنمية فحسب، بل أيضاً من حيث التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفيـــة. والواقع أنه إذا كان يبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي سائرة في الطريق الصحيح نحو تحقيق معظم أهداف الألفية، فإن البلـــدان العربية الأقـــل نمواً والبلـــدان التي تمزقها النزاعـــات كالعراق وفلســـطين، لا تـــزال متخلفة إلى حـــد بعيـــد، بما لا يُتوقـــع معه أنها ســـتتمكن من تحقيق معظم الغايات المطلوبة بحلول ســـنة ٢٠١٥. ورغـــم أن انفـــراد كل بلـــد بخصوصـــياته الوطنية هو الذي يقف وراء ما نشاهده من تفاوت في معظم الأحوال، فمن الممكن أن نلحظ بوضوح وجود قضـــايا مشتركة بين كل البلدان العربية، أو بين المجموعات الفرعيـــة من البلدان. ونظراً إلى أن هذا التقرير يســـعى إلى تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إطار خاص بالمنطقة، فإن التحديات والنجاحات ســـوف يجري تحليلها على المســـتوى الإقليمـــي، ودون الإقليمي، وعلـــى مســـتوى البلـــدان. علـــى أن قلـــة البيانات الشـــاملة التي لها علاقة بأهـــداف الألفية والتي يمكن الاعتمـــاد عليها، لا تزال تطرح الإحصـــاءات والمعلومـــات تحديـــاً جديـــاً أمام أي تحليـــل يجري في هذا المجال، مما يؤكد الحاجة الى مأسســـة الأهداف الإنمائية للألفية، كما يؤكد الحاجة الى زيادة الموارد المتاحة لمراقبة التقدم المحرز وتحليله.

ولقـــد حـــدد التقريـــر المرحلـــي الســـابق، الأهداف الإنمائيـــة للألفيـــة في المنطقـــة العربيـــة ٢٠٠٥، التحديات الكبرى أمام تحقيق الأهداف والتي لا تزال صحيحة حتى الآن في عام ٢٠٠٧، وهي التهديدات

التي يتعرض لها السلام والأمن؛ وارتفاع مستويات الفقر ومعدلات الوفيات في البلدان العربية الأقل نمواً؛ وتفشي البطالة في كل المنطقة، خصوصاً بين الشباب؛ والتفاوت بين المرأة والرجل في مجالات البطالة والمشاركة السياسية؛ وضعف القدرات المؤسسية في حماية حقوق الإنسان وضمان الاستدامة البيئية. ولكي نرسخ هذا التقرير في المنطقة، تم اعتماد نهج موضوعي ومن ثم، تم اختيار موضوع الشباب، والاحتياجات الخاصة والتحديات التي تواجه الشباب، باعتباره الموضوع الذي يعبر عن خصوصية المنطقة، لدراسته من حيث التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية.

ان الأوضاع الديمغرافية الراهنة توحي بوجود "كتلة شبابية" غير مسبوقة، ليست مما تنفرد به المنطقة فحسب، بل انها تؤثر تأثيراً كبيراً على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية. ففي سنة ٢٠٠٥، كان عدد صغار السن ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، يشكلون ١٨ في المائة من مجموع سكان العالم، وكان عددهم يقدر بنحو ١,١٧ مليار نسمة، ٨٦ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية. أما في المنطقة العربية، فإن العدد الإجمالي للشباب قد تضاعف منذ عام ١٩٨٠، من ٣٣ مليوناً الى ٦٦ مليوناً، ويمثلون ٢٠,٦ في المائة من السكان.

إن اوضاع الشباب اليوم في البلدان النامية غالباً ما تتسم بالفوارق الهائلة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وتقول التقديرات إن ٢٠٩ ملايين من الشباب، أو ١٨ في المائة، يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وان ٥٧ مليون شاب و٩٦ مليون شابة ما زالوا أميّين. وعلاوة على عدم كفاية التعليم بين الشباب، فإنهم يواجهون في معظم انحاء العالم النامي درجة كبيرة من عدم الأمان في سوق العمل. وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه في سنة ٢٠٠٣، كان ٨٨ مليون شاب في شتى أرجاء العالم عاطلين عن العمل، بما يعادل نسبة بطالة بين الشباب تبلغ ١٤,٤ في المائة ومعدل بطالة على مستوى العالم يبلغ تقريباً ٤٠ في المائة. كما ان مئات الملايين يعملون عدد ساعات أقل مما كانوا يودون، بينما لا يزال آخرون يعملون ساعات طوال ولا يحصلون إلا على مكسب ضئيل، وليس لهم أي تأمين اجتماعي[1]. ان مشكلة البطالة ومشكلة العمل الناقص بين الشباب تنطوي على خطورة، خاصة في البلدان العربية، حيث لا يجد ثلث الفئة العمرية ١٥-٢٤ أي عمل.

وإزاء هذا العدد غير المسبوق من الشباب، يجب على حكومات المنطقة العربية ان تولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات والأولويات الخاصة لهذه الفئة الديمغرافية. لقد دخلت كل بلدان المنطقة بكامل حريتها في التزامات قانونية دولية لتضمن التمتع بحق التعليم، والعمل، والصحة، لكل الذين يعيشون على أراضيها. وبالإضافة إلى الالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة التدريجية، فإن أي اخفاق في ذلك ستكون له عواقب سلبية على المجتمع، وهي عواقب تدوم طويلاً في المستقبل المنظور.

ولكي يتسنى فعلاً رؤية أهداف الألفية بمنظور شبابي، لا بد أن تكون الأهداف متصلة بسياقها، ولا بد من الربط بين الإطار الأوسع من القيم، والمبادئ، والالتزامات القانونية التي تجسدها

(١) الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الشباب في العالم لعام ٢٠٠٥: الشباب اليوم وفي عام ٢٠١٥ (الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥)، موجود على الموقع: http://www.un.org/esa/socdev/unyin/wyro5.htm.

الاتفاقيات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة عن الحقوق المدنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وبين السياق الخاص، الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، لكل بلد وكل مجتمع على حدة. ومثل هذا النهج المبني على حقوق الإنسان، الذي يُستخدم في تحقيق تنمية واعية بقضايا الشباب، هو نهج يتفق مع النهج الذي اعتمده إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي يضع الالتزام بحقوق الإنسان، والأهداف الإنمائية، في الأجندة الدولية للألفية الجديدة[٢]. والواقع أن حقوق الإنسان شرط من الشروط اللازمة لتحقيق أهداف الألفية؛ ذلك أن تشجيعَ حقوق الإنسان وحمايتها، من شأنه ان يعزز الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف، وأن يوفر إطاراً قانونياً لمساءلة الفاعلين الأساسيين من خلال اجراءات ومؤسسات كالمحاكم، ومؤسسات حقوق الإنسان، والجهات التي تراقب المعاهدات. فكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية يسعى إلى إعمال حق بعينه، مدني، أو اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي، أو ثقافي، ولابد أن يُنظر إليه باعتباره جزءاً من هيكل أوسع نطاقاً من الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان[٣]. إن كل الأهداف الثمانية تتصل اتصالاً وثيقاً بحقوق الإنسان الأساسية التي يزخر بها عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية. والواقع أنها تستند إلى الحقوق المدنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المبينة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد ٢٢، و٢٤، و٢٥، و٢٦. وفي غير ذلك من الصكوك المعنية بحقوق الإنسان. وهي تشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وجدير بالذكر أن هذه الأهداف غير مسبوقة في طموحها، فهي تسعى الى حث البلدان على الالتزام الوطني، وإلى وضع مجموعة من الأولويات العالمية، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية على أجندة التنمية الدولية. كما أعطت هذه الأهداف

---

(٢) المادة ٢٥ من القرار ٥٥/٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ٨-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٣) الهدف ١ يتصل اتصالاً وثيقاً بالحق في مستوى معيشي لائق، كما يقول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١، بما فيها الحق في الطعام الكافي، والملبس والمسكن. وأما الهدف ٢ فيتصل اتصالاً وثيقاً بالحق في التعليم، كما جاء في عدد من الصكوك الأساسية، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان ١٣ و١٤؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة ١٨؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٠؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ٥ (v). وأما الهدف ٣ فيتصل اتصالاً وثيقاً بمعايير عدم التمييز المبينة في كل المعاهدات، وأولها وقبل كل شيء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما يتصل الهدف ٤ اتصالاً وثيقاً بعدد من الحقوق، منها الحق في الحياة والحق في الصحة. كما أن الهدف ٥ يتصل بالحق في الصحة الذي يعليه عدد من الاتفاقيات، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل. كذلك فإن الهدف ٦ يجد إطاراً قانونياً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والشيء نفسه مع الهدف ٧ الذي يتصل بالحق في مستوى معيشي لائق، تشمل الطعام الكافي، والملبس، والمسكن، والحق في الصحة، كما تؤكد عدة اتفاقيات أساسية. وأما الهدف ٨ فيدعو إلى تنمية الشراكات، كما أنه يرتبط بأحكام حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذا، إلى جانب عدد من الاتفاقيات منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل.

ثقلاً سياسياً لقضايا الحد من الفقر، وجعلت الحكومات مسؤولة عن هذه القضايا على المستوى العالمي. ومع ذلك فإن الأهداف تفتقر الى الدقة الصارمة والخصوصية لتكون بمثابة إطار للسياسات، لا سيما عند التصدي للأوضاع الخاصة بفئة بعينها، كالشباب مثلاً، كما هي الحال في هذا التقرير.

إن تعدد أبعاد هذه الأهداف قد يغطي الجهود المبذولة لتقليص الفقر وتحقيق التنمية رغم اتساعها، لكنه لا يجعلها تتعمق بالضرورة في هذه القضايا. أما التركيز على الأهداف وحدها فمن شأنه أن ينتقص من تعقُّد قضايا الشباب ومن طبيعتها المتعددة الأبعاد. فالشباب يؤلفون فئة متميزة ولهم احتياجاتهم وتحدياتهم المتطورة والدينامية التي لا يمكن تقييدها بقالب معين من الأولويات الإنمائية. ذلك أن القضايا المتصلة بالشباب لها أبعاد قانونية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وهي تغطي انتقالهم الى مرحلة الرشد، كما تغطي الاعتراف بهم كفاعلين أساسيين في استراتيجيات التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن القضايا التي يواجهونها كفئة بذاتها تشمل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، والمشاركة والهجرة. وإذا كان اطار الأهداف الإنمائية للألفية مقتصراً على أهداف ومؤشرات بعينها، فلن يتمكن من تحديد البارامترات/المتغيرات الخاصة بالشباب، التي تعبر عن الحقائق والمشاكل التي يواجهها الشباب. وبالتالي، إذا كانت المقاصد العريضة للأهداف الإنمائية للألفية هي تحقيق المساواة الاجتماعية، فإن ترجمة هذه المقاصد الى سياسات وآثار خاصة بالشباب، تجعل من المهم ألا تغيب عنا الحاجة الى تحديد سياق التحديات الخاصة والاندماجية التي يواجهها الشبان، والسياسات اللازمة لعلاجها. يضاف الى ذلك أن اطار أهداف الألفية بمعناه الضيق، لا يتناول بالقدر الكافي أهداف التنمية المتصلة بحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والتماسك الاجتماعي، والعدالة. ذلك أن أهداف التنمية لها أهمية خاصة للشباب في المنطقة العربية، لأن نسبة مشاركة الشباب من الجنسين في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية نسبة محدودة، رغم الدور الذي يؤديه الاندماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي في تشكيل حياتهم اليومية.

ويقدم لنا الفصل الأول من هذا التقرير الصورة الديمغرافية للمنطقة العربية، ويبين لنا أن "طفرة أعداد الشباب" الراهنة تقدم فرصة فريدة لتحقيق تنمية اقتصادية أسرع وأكثر انصافاً. كما يناقش العلاقة بين الشباب وبين أهداف الألفية بإيجاز، ويقدم صورة عامة لأهم الإنجازات والتحديات التي تواجهها المنطقة في الوقت الراهن، مع تركيز خاص على دور الشباب. أما الفصل الثاني فيقدم لنا بياناً مفصلاً عن الأوضاع والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الثمانية. ويتم ذلك أولاً على مستوى الأقاليم الفرعية، مع إشارة من وقت لآخر الى بلدان منفردة عند القاء الضوء على التحديات أو الإنجازات. وأما الفصل الثالث فيتناول قضايا الشباب التي لها أولوية، ويسلط الضوء على قضايا التعليم، والعمل، والهجرة، وحقوق الإنسان. وأما الفصل الرابع فيقدم التوصيات المتصلة بالسياسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين أوضاع الشباب العرب، بحيث يتسنى للمنطقة ككل أن تستفيد من "طفرة أعداد الشباب" الراهنة.

أولاً :

الشباب والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

ألف

صورة ديمغرافية وفرصة سانحة

يشكل الشباب في الوقت الراهن أكبر فئة ديمغرافية في المنطقة العربية. فقد شهدت المنطقة العربية زيادة غير مسبوقة في عدد الشباب. وقد بلغ عدد أفراد الفئة العمرية ١٥-٢٤ في عام ٢٠٠٥، نحو ٦٦ مليون نسمة، أي ما يعادل ٢٠,٦ في المائة من مجموع السكان؛ بينما كان هذا العدد في سنة ١٩٨٠ نحو ٣٣ مليون نسمة، أو ما يعادل ١٩,٥ في المائة من مجموع السكان. وتذهب التوقعات إلى أن عدد الشباب سيصل إلى ٧٨ مليوناً في عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل ١٨,٢ من مجموع سكان المنطقة العربية[٤]. هذا، وتختلف نسبة الشباب اختلافاً ضئيلاً في الأقاليم الفرعية بالمنطقة. ففي عام ٢٠٠٥، كان عدد الشباب في المغرب والمشرق يمثل أكبر شريحة من صغار السن، تبلغ نسبتها ٢١,٧ في المائة و٢٠,٩ في المائة من مجموع السكان على الترتيب. أما في البلدان العربية الأقل نمواً فقد بلغت هذه النسبة ٢٠,٤ في المائة؛ بينما كانت نسبة صغار السن في بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٨,١ في المائة من مجموع السكان[٥].

وهذه الطفرة الراهنة في عدد صغار السن في البلدان العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الديمغرافي الذي شهدته المنطقة منذ ثمانينيات القرن الماضي. فقد تغير التوزيع السكاني في هذه البلدان تغيراً كبيراً بين عام ١٩٥٠ وعام ٢٠٠٥، كما يتضح من الشكلين ١,١ و١,٢. وفي عام ١٩٥٠، كان هرم الأعمار في المنطقة العربية يتسم باتساع القاعدة، بما يعكس معدلات مرتفعة في الخصوبة والوفيات. ومنذ ذلك الحين، شهدت المجتمعات العربية انخفاضاً سريعاً في معدل وفيات الرضع، مما أسهم في زيادة العمر المتوقع زيادة كبيرة. أما معدلات الخصوبة في معظم البلدان العربية، فقد بقيت عند مستويات مرتفعة من بداية ثمانينيات القرن الماضي[٦]. ولكن الانخفاض الذي تلا ذلك في معدلات الخصوبة، والذي كان ملحوظاً بشكل خاص في الجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، قد أدى إلى تناقص نسبة الأطفال دون سن الـ ١٤، وإلى زيادة نسبة صغار السن ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة. ولذلك فإن الهرم العمري في عام ٢٠٠٥ قد اتسم

(٤) الإسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، "النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية" (الإسكوا، نيويورك، ٢٠٠٥).
موجود على الموقع: www.escwa.org.lb/popin/publications/new/DemographicprofileArabCountries.pdf

(٥) UN-DESA Population Division, World Population Prospects: The 2006 Revision, Population Database (United Nations New York, 2006)
موجود على الموقع: http://esa.un.org/unpp

(٦) في مصر ولبنان وتونس، بدأ الانتقال الفعلي إلى معدلات الخصوبة المنخفضة منذ سبعينيات القرن الماضي.

الشكل ١.١ : الهرم السكاني في البلدان العربية عام ١٩٥٠

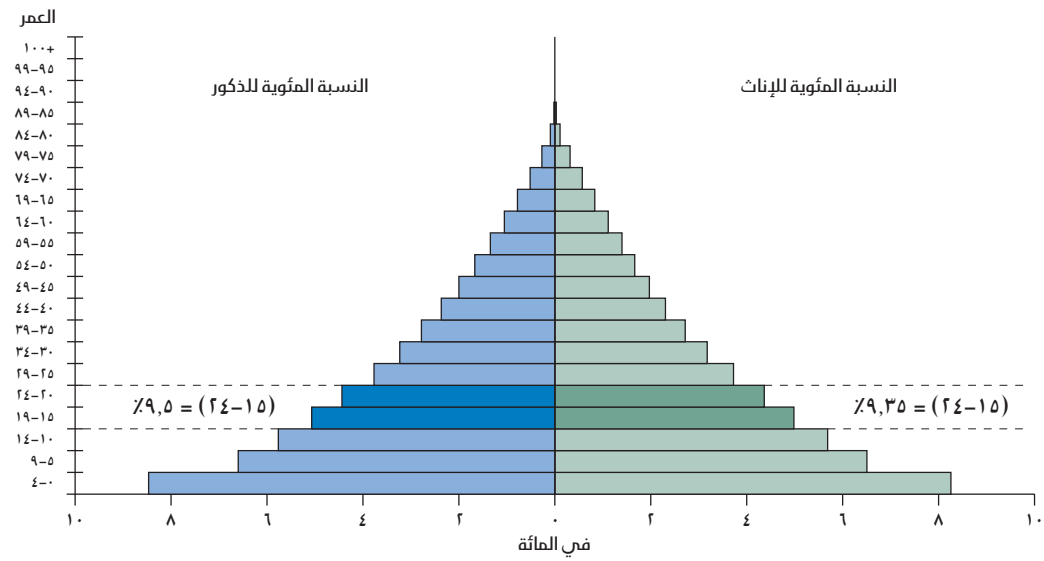

المصدر: United Nations, *World Population Prospects: 2006 Revision, Online Population Database* موجود على الموقع http://esa.un.org/unpp/

بضيق القاعدة واتساع الجزء المعبر عن الشباب، مع وجود فئة متوسطة العمر. وهذه الزيادة، التي نشير إليها بعبارة "طفرة أعداد الشباب"، المقرونة بالنمو السريع في مجموع السكان، قد أدت إلى أسرع معدلات النمو بين أعداد الشباب في تاريخ المنطقة.

وقد يبدو من منظور اقتصادي أن هذه الأعداد الكبيرة من شباب الجنسين قد تكون تحدياً أمام أية حكومة، إذ يتعين عليها أن توفر مزيدا من التعليم، بالإضافة إلى خلق فرص عمل مناسبة. وقد يطرح ذلك بعض المخاطر المالية، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان العربية المثقلة أصلاً بديون كبيرة كلبنان والأردن. وهذه الزيادة الملحوظة في أعداد الشباب، المقترنة بطفرة أعداد الشباب، تنطوي على تحد، لكنها تنطوي كذلك على فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى القصير والمتوسط. والمفروض أن تتبلور هذه الفرصة بشرط أن تنجح السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطلاق العنان للإمكانات التي ينطوي عليها توظيف هذه الفئة.

إن مرحلة الانتقال التي شهدتها البلدان العربية في مجال الخصوبة، ونعني بها انخفاض معدلات الخصوبة الذي يؤدي إلى زيادة مؤقتة في أفواج الشباب، قد أدت إلى زيادة شريحة الذين بلغوا سن العمل، أي الذين تبلغ أعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٤ سنة، التي من المرجح أن تستمر حتى سنة ٢٠٥٠. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الإعالة في المنطقة العربية، مما ينطوي على "مكافأة ديمغرافية"، قد تؤدي إلى زيادة في جملة المدخرات والاستثمارات[٧]. وبعبارة أخرى، فإن انخفاض معدل

(٧) تعرف نسبة الإعالة بأنها نسبة السكان المعالين (بعمر ٠-١٤ سنة وبعمر ٦٥ وأعلى) لكل شخص في سن العمل (١٥-٦٤ سنة).

الشكل ١.٢ : الهرم السكاني في البلدان العربية عام ٢٠٠٥

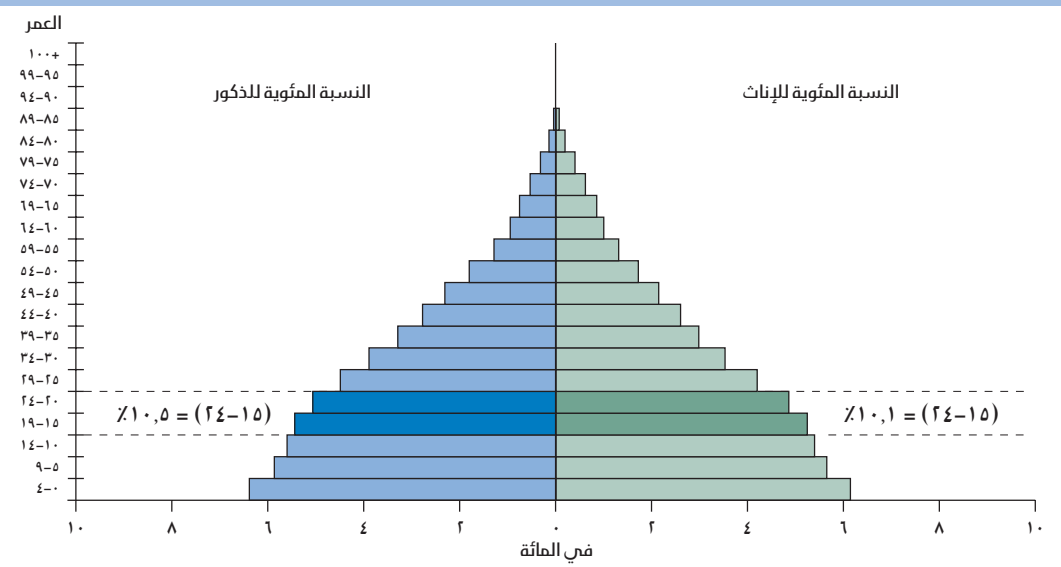

المصدر: United Nations, *World Population Prospects: 2006 Revision, Online Population Database* موجود على الموقع http://esa.un.org/unpp/

الإعالة يمثل من الناحية الديمغرافية "فرصة سانحة" قادرة على دعم الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي. ولكي يتسنى اغتنام هذه الفرصة، لابد من التوظيف المُنتج لأقصى عدد ممكن من السكان الذين بلغوا سن العمل. إن امكانية تعزيز النمو من خلال مساهمة شريحة سكانية ينتج من عاملين. العامل الأول وهو زيادة المعروض من الأيدي العاملة كنسبة من مجموع السكان، والتي يمكن تدعيمها بزيادة مشاركة المرأة، يمكن أن تعزز القدرة الإنتاجية للبلد. وأما العامل الثاني فهو ازدياد شريحة السكان الذين بلغوا سن العمل انما يعني زيادة أعداد الذين بلغوا مرحلة الإدخار في حياتهم. ويكون المتوقع نتيجة لذلك ازدياد نصيب الفرد من المدخرات، مما ينطوي على إمكانية زيادة الأنشطة الاستثمارية[٨].

ان الفرص التي تقترن بزيادة أعداد الشباب سوف تبدأ في التناقص بمجرد أن تبدأ نسبة الإعالة في الارتفاع مرة أخرى؛ أي، عندما يؤدي تقدم السكان في السن إلى زيادة عدد كبار السن المعالين زيادة كبيرة. وهذه الفرصة كانت سانحة في المنطقة العربية اعتباراً من عام ١٩٩٥ تقريباً، ومن المنتظر أن تنتهي في حوالي عام ٢٠٤٥، وأن يتم ذلك في كل البلدان العربية في الوقت ذاته على وجه التقريب كما هو مبين في الشكل ١,٣. وتوضح التوقعات الديمغرافية أن شريحة الشباب في مجموع السكان سوف تتناقص إلى حوالي ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وجدير بالذكر أن صغار السن من السكان العرب لم تتزايد أعدادهم فحسب؛ بل أصبحوا أيضاً في

(٨) البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧: التنمية والجيل الجديد" (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧) موجود على الموقع: http://publications.worldbank.org

الشكل ١.٣ : النافذة الديمغرافية «فرصة سانحة للتنمية» في البلدان العربية

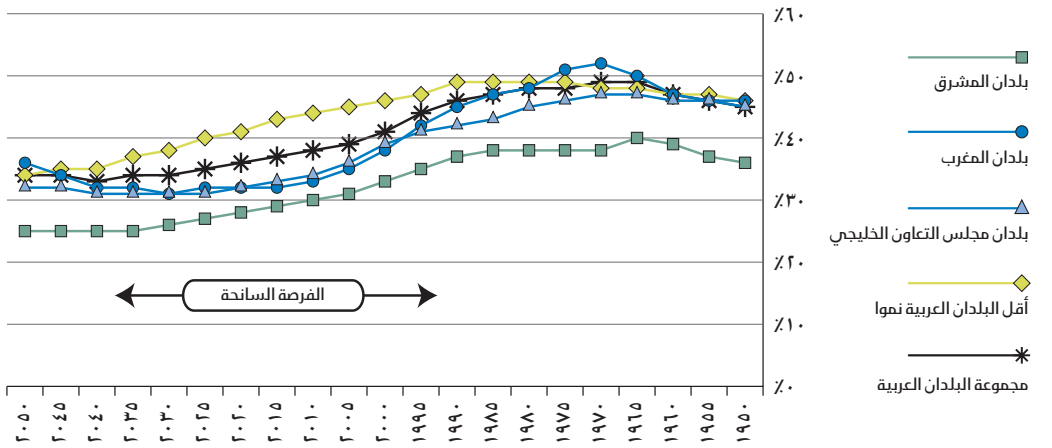

المصدر: United Nations, *World Population Prospects: 2006 Revision, Online Population Database* موجود على الموقع http://esa.un.org/unpp/
ملاحظة: تعرف نسبة الإعالة بأنها نسبة السكان المعالين لكل شخص في سنّ العمل.

المتوسط أفضل تعليماً، ويتزوجون في سن متأخرة عما كانوا يتزوجون في السابق. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، ارتفعت معدلات الالتحاق بالدراسة على كل مستويات التعليم ارتفاعاً ملحوظاً في كل انحاء المنطقة سواء بين شباب الذكور أو الإناث. والأهم من ذلك، أن المنطقة ككل قد أحرزت تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، وهو الهدف الذي يؤكد حق التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان. رغم أن الانجازات التي حدثت في جانب التعليم لم تُترجم الى أي زيادة كبيرة في معدلات التوظيف أو أي ارتفاع في نسبة الأجور، ويُعزى ذلك في بعضه الى عيوب في جودة التعليم والى عدم التوافق بين نواتج التعليم وبين احتياجات سوق العمل. ونتيجة لذلك، فإن جزءاً كبيراً ممن يبحثون عن عمل لأول مرة يواجهون صعوبات جمة في العثور على عمل، مما يترك شاباً عربياً من كل أربعة شبان عاطلا عن العمل. وعلاوة على ذلك، فرغم التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة في مجال المساواة بين الجنسين، ما زالت هناك فجوة كبيرة فيما يتعلق بالمؤشرات المتصلة بتنمية الشباب، ومنها التعليم، والعمل، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات السياسية. وإزاء كل ما تقدم، والذي يزداد تعقيداً كلما زاد التهميش، اتجه عدد كبير من الشباب الى الهجرة، مما يعنى أن عدداً كبيراً من بلدان المنطقة يجب أن يتعامل مع ما يفضي اليه ذلك من خسارة في رأس المال البشري. وفوق ذلك، فإن عدداً صغيراً من الشباب يكون رد فعلهم على غياب الفرص، والإقصاء، وانتهاك حقوقهم، هو الاتجاه إلى العنف والأنشطة المتطرفة.

ولا شك أن أي فوج شبابي يكون كبيراً وأكثر تعليماً، سيكون له تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية بوجه عام، إذا نجح متخذ القرار في خلق ظروف مؤاتية وبيئة سياسية تشجع على الادخار، والاستثمار، والابتكار، وتوليد الوظائف. ويتطلب ذلك تزويد الشباب من الجنسين بتعليم مرتفع الجودة يتناسب مع الاحتياجات الفردية، ويرتقي بالكفاءات الاجتماعية والعاطفية لهؤلاء الشباب. وجدير بالذكر أن الاستثمار في الارتقاء بمستوى تربية الشباب وفي تشجيعهم على

الدخول والمشاركة في جهود التنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لن يؤدي فقط إلى تحسين نوعية حياتهم اليوم، بل سيترك نصيباً طيباً للأجيال المقبلة. ومن ناحية أخرى، فإن عدم الاستثمار الصحيح في جيل الشباب من العرب لن يكون معناه فقط تبديد مورد ثمين من موارد الطاقة البشرية، بل سيكون معناه، بين سلبيات أخرى، تعريض الاقتصادات إلى تزايد البطالة وعدم الاستقرار. ومن المؤكد أن السياسات المبنية على الاستفادة من كل الإمكانيات هي سياسات مترابطة مع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة.

باء

الشباب والأهداف الإنمائية للألفية

الشباب هم الجزء الأساسي من أصحاب الحقوق، وأصحاب المصالح، والمستفيدين من التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية. ويصدق ذلك أكثر ما يصدق في المنطقة العربية التي يمثل فيها الشباب شريحة كبيرة بين السكان. فسوف تتحسن حياتهم تحسناً كبيراً كلما تحققت الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، وتحقيق التعليم الشامل، والمساواة بين الجنسين، واستدامة الصحة والبيئة. وجدير بالذكر أن الشباب يشكلون الفئة الاجتماعية الأكثر تأثراً بغياب التعليم المناسب، كما أنهم يتأثرون أيضاً تأثراً قوياً بالفقر وسائر فجوات التنمية. وكما ذكرنا فيما تقدم، فإن صغار السن هم الأساس في التقدم بسرعة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبار انهم يمثلون رأس المال البشري المطلوب لدفع عجلة التنمية.

ويلاحظ أن الأهداف الثمانية تعالج قضايا تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على حياة الشباب. فالهدف ١، الذي يرمي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، يتصل اتصالاً قوياً بالشباب، خصوصاً حينما يتبدّى الفقر في المشاكل الصحية، وعدم كفاية التعليم، والافتقار إلى فرص العمل. أما الهدف ٢، الذي يرمي إلى تعميم التعليم الابتدائي، فهو يتوجه في حد ذاته إلى الأطفال والشباب، ويربط ربطاً أساسياً بين الهدف ١ وسائر الأهداف. وعلى سبيل المثال، فإن الافتقار إلى التعليم الأساسي، يزيد من ترسيخ الفقر، لأنه يُعتبر الأساس في إيجاد عمل مناسب، ويعطل الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين، كما يعطل الوعي بمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوعي بصحة الأمهات. وأما الهدف ٣، المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فيعترف بأن المرأة الصغيرة تنشأ في عالم من الفرص غير المتساوية، وأن تمكينها يرتبط بسائر أهداف الألفية جميعاً. ومن بين الحقوق الأساسية التي تتصل بالفتيات، حق المساواة في الحصول على التعليم والعمل، والمساواة في المشاركة السياسية، وفي الثقافة الإنجابية. لذلك فإن الحق في عدم التمييز يعتبر واحداً من البنود الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو مثبت في كل المعاهدات الأساسية عن حقوق الإنسان. وأما الأهداف ٤، و٥، و٦، التي تتصل كلها بالصحة، فإنها تشير ضمناً إلى الشباب، حيث إن هذه الفئة العمرية تضم قطاعاً كبيراً من السكان القادرين على تحقيق أكبر استفادة من السياسات التي تشجع على تحقيق هذه الأهداف. على أن الهدف ٤ بالذات، يتصل بالفتيات الصغيرات، لأن وفيات الأطفال أعلى ما تكون بين الأمهات ممن في سن المراهقة. وأما الهدف ٥، فيسعى إلى تحسين الصحة النفاسية، ويشمل

ذلك التطـرق إلى حمل المراهقـات. أما عن الهدف ٦، فيجـب أن يكون الشـباب أحد المحـاور الكبيرة التـي يركز عليها الاسـتثمار، إذا أريـد التطرق الى هـذا الهدف، لأن الوباء الذي يسـببه فيروس نقص المناعـة البشرية/الإيـدز لـه أثر مدمر علـى أرواح الصغار، خصوصاً على النسـاء الصغيرات. وأما الهدف ٧، عن كفالة اسـتدامة البيئة، فيتصـل بالقضـايا البيئيـة الكبرى التي تواجـه المنطقة. وهـذه القضـايا تـدور حول نقص الميـاه المتاحة للاستهلاك البشري، والافتقار إلى أسباب الصحة العامـة، وتدهور حالـة الأراضـي، والوصـول إلى مصـادر الطاقة المسـتدامة، وهي كلها قضـايا سـيكون لها أثر بعيد على شباب اليوم. وفي ضوء ازديـاد الهجرة بين البلدان، وبين الريف والحضر، فإن المعيشة في الأحياء الفقيرة أو الإيواء المؤقت، حيث تنخفض مسـتويات الأوضاع الصحية والخدمات، تعتبر أحد الهواجس المهمة بالنسبة للشباب. أما الهـدف ٨، يرمي إلى إقامـة شراكة عالمية من أجل التنميـة، يهدف، بالأخص، إلى التقدم في مجالات التجارة والوصول إلى السـوق، والمعونة التنموية، وتخفيـف الدين، والحصـول على الأدويـة المهمة، والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومـن المؤكد أن الاعتماد على نهج تشـاركي يجد فيه الشـباب الدعم المناسـب والفرص المناسبة لكي يصبحوا قوة فاعلة في تحقيق إعلان الألفية، مـن شـأنه أن يضـمن لهـم الفائدة علـى المدى الطويـل. ولقد أصـبحت البلدان تـدرك بالتدريج أهميـة العمـل على زيـادة الاسـتثمار في تعليم الشـباب وفي خلـق فرص العمـل أمامهـم، وفي الصـحة، كما يقضـي الالتزام بـأي نهج تنموي مبني على حقوق الإنسـان. ونتيجـة لذلك، زاد في السـنوات الأخيرة التزام البلدان بحق الشـباب في التنمية والمشاركة.

جيم

التحديات والإمكانيات

يختلف التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية باختلاف الأقاليم الفرعية واختلاف البلدان في المنطقة العربية. فبلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، تنتمي إلى مجموعة البلدان ذات المستوى المرتفع من التنمية والتي قطعت خطوات حثيثة نحو تحقيق معظم الأهداف. كما يقول تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦[٩]، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكن لا تزال هناك بعض التحديات، خصوصاً في مجال المساواة بين الجنسين، والبيئة. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان العربية الأقل نمواً، والبلدان المنكوبة بالنزاعات كالعراق وفلسطين لن تتمكن على الأرجح من تحقيق معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وجدير بالذكر أن جميع البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، سواء من المغرب أو من المشرق، باستثناء العراق وفلسطين، قد سجلت تقدماً كبيراً منذ عام ١٩٩٠، وفي مقدمتها مصر والمملكة المغربية اللتان سجلتا أكبر قدر من التقدم في كثير من الاتجاهات.

ولكن رغم هذه الإنجازات الملحوظة، فإن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان العربية لم تتطور بطريقة تتماشى فعلاً مع الاحتياجات المتغيرة لفئة الشباب التي تنمو بسرعة. والواقع أن البلدان العربية مازالت لا تكفل الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بالشباب، ومنها الحق في الحياة، والتعليم، والصحة، كما يقضي أي مستوى معقول من المعيشة؛ وكذلك الحق في حرية التعبير، والتجمع، والاجتماع، دون تمييز من أي نوع. والمقصود بهذا التمييز هو التمييز العنصري، والجنسي، واللغوي، والديني، والسياسي، والأيديولوجي، والقومي، والاجتماعي، أو الطبقي الذي يواجهه الشباب أحياناً في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فقد تأثر الشباب تأثراً سلبياً بسبب ضعف التقدم المحرز في مجال الحكم الرشيد، وبسبب التوترات السياسية والصراعات التي ما زالت بعض بلدان المنطقة منكوبة بها. كذلك بسبب الأداء الاقتصادي السيئ نسبياً الذي شهدته الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. والواقع أن البلدان العربية بما لها من حكومات مركزية، تواجه بعض الصعوبات في الإبقاء على المنافسة أمام الاقتصادات

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، موجود على الموقع: http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2006

الأكثر حيوية في جنوب، وجنوب شرق آسيا، وأوربا الشرقية. وإن كانت الدعوة قد تزايدت على صانعي السياسات من أجل تحسين نوعية التعليم وخلق بيئة أكثر تشجيعاً على الاستثمار لكي تزيد من قدرة اقتصاداتها على المنافسة[١٠].

والواقع أن الأداء الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠ لم يكن مرضياً على الإطلاق. حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز ٢ في المائة و٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، على الترتيب، وهو تقريباً ما يعادل معدلات النمو السكاني. وكان من بعض نتائج ضعف النمو، أن بعض البلدان العربية قد تخلفت وراء غيرها من البلدان النامية في مجال التنمية البشرية. بينما شهدت معظم البلدان العربية عودة النمو إلى التعافي منذ عام ٢٠٠٢ بسبب ارتفاع أسعار النفط، لكن الى متى يدوم هذا التعافي هذا هو السؤال الكبير. ولقد حدث انخفاض نسبي في مستوى المدخرات والاستثمارات، بالإضافة الى التوجه نحو الاستثمار القليل الإنتاجية، أي الاستثمار في الإسكان والعقارات، وكانت النتيجة أن عدد الوظائف الجديدة قد تناقص كثيراً عما كان مطلوباً لسد فجوة البطالة.

ومن الأسباب الرئيسية وراء الأداء الاقتصادي السيئ نسبياً، ضعف الحكم العام، الذي يتبدى في التفاعل المعطل والناقص بين المواطن والدولة، والافتقار إلى الضمانات التي تكفل حماية حقوق الإنسان. والواقع أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة تعاني من الفساد، وغياب الشفافية والمساءلة، والقصور في تطبيق العدالة، ومن ضعف مستوى الإدارة بوجه عام. وهذه العوامل تحد من كفاءة تخصيص الموارد، وتعيق النمو الاقتصادي والمساعدات الإنمائية، وكثيراً ما تقوض الجهود المبذولة لزيادة الإنصاف وعدم التمييز والارتقاء بالنواتج التعليمية، والصحية، والبيئية. وعلاوة على ذلك، ففي ظل هذا الفوج الكبير من الشباب الذي يُتوقع له البقاء حتى سنة ٢٠٥٠، يتعرض العقد الاجتماعي التقليدي في البلدان العربية للاختبار، حيث يتزايد باطراد عدد الشباب الذين يشعرون بالاغتراب عن النظام السياسي لبلادهم.

أما اختلال المساواة والموازنة بين الجنسين، فقد أعاق بدوره التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. ففي كثير من أجزاء المنطقة تتعرض الإناث الصغيرات لمشكلة الزواج والحمل في سن مبكرة، وانقطاع التعليم، والتمييز في سوق العمل، والحرمان من الحقوق السياسية. ومعظم هذه الأشياء تنبع من أراء تقليدية متوارثة ومتأصلة عن أدوار الذكور والإناث في الأسرة وفي المجتمع. فحتى مع التقدم المذهل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مستويات الالتحاق بالتعليم، فإن تقدم المرأة في التعليم لم يؤد الى زيادة مشاركتها في قوة العمل ولا إلى تحسين مستوى تمثيلها في المجال السياسي.

وعلاوة على ذلك، فإن أي دور يمكن لجيل الشباب أن يؤديه لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف الألفية يتعرض لقيود أخرى بسبب التأثير السلبي للنزاعات المسلحة والعنف. فما زالت هناك خمسة بلدان في المنطقة تعاني من النزاعات المسلحة والتوترات

(١٠) للاطلاع على رؤية شاملة عن التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٥٠، انظر:
Tarik M. Yousef, "Development, growth and policy reform in the Middle East and North Africa since 1950", The Journal of Economic Perspectives, summer 2004, vol. 18, No. 3 (Nashville, United States of America, 2004), pp. 91-116

الأهلية الداخلية، هي العراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال، والسودان. وقد أفضت هذه النزاعات ولا تزال، إلى خسائر باهظة، مباشرة وغير مباشرة. وتذهب التقديرات إلى أنه في العام ٢٠٠٥، كان ٣١ في المائة من أبناء العراق يعيشون في الفقر. وتقول التقديرات كذلك ان ٥٠ في المائة من الأسر الفلسطينية يعيشون تحت خط الفقر، بينما يعيش قسم كبير من سكان السودان في فقر مدقع مطلق. وأما عن معدلات الالتحاق بالمدارس، فقد هبطت بأكثر من ٦ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠ في العراق، وبأكثر من ١٦ نقطة مئوية منذ عام ١٩٩٩ في فلسطين، خصوصاً بعد الجدار الفاصل ونقاط التفتيش المتعددة وحواجز الطرق. ولا شك أن الأثر السلبي لهذه الصراعات يمتد إلى الدول المجاورة، وإلى المنطقة ككل، بسبب تدفق اللاجئين، وتقلص الاستثمار الخاص، وزيادة الضغط على البنية التحتية الأساسية العامة. وبسبب ضعف النظم التعليمية وضياع فرص العمل، من الممكن أن تكون هذه النزاعات متنفساً جاذباً للشباب المحبط فتؤدي لانضمامه إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال والظلم، وإلى الفصائل المتطرفة.

لذا، فإن تحقيق الأهداف المنشودة يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرة البلدان العربية على الاستفادة من الميزة الديمغرافية الماثلة أمامها. كما أن مدى نجاح الشباب في اختياراتهم يرتبط بالفرص التي أتيحت لهم، والقدرات التي اجتمعت لديهم. وأول جانب من الجوانب التي يتعين على واضعي السياسات أن يعيدوا النظر فيها هو كيف أن الفقر وعدم المساواة بين الشباب يحولان دون وصولهم الى التعليم، والصحة، والعمل. وينبغي على البلدان العربية أن تنظر في اعتماد نموذج جديد للتنمية يراعي خصوصيتها الفردية والوطنية لتشجيع النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ويعني ذلك ضمناً أن النهج الأساسي المتبع يجب أن يُسلط الضوء على الأولويات الاجتماعية والثقافية الفريدة في كل بلد. والاستفادة في نفس الوقت من حكمة العالم وخبراته التي اكتُسبت من النجاحات والإخفاقات في سياسات التنمية بسائر البلدان المتقدمة والنامية. ويقدم الفصل الرابع أهم سمات هذا النموذج، حيث يناقش العناصر الأساسية في أية استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً :

التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

ألف

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

إن التحرر من الفقر المدقع والجوع حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو يعتبر مكونا مهماً في مجموعة العوامل المتضافرة التي تحدد فقر الإنسان بوجه عام. كما أنه يؤدي دوراً هاماً في توطيد التماسك والتجانس الاجتماعي، والاسراع ببناء الوطن وتعزيز الاستقرار السياسي. واعترافاً بهذه الحقائق. يسعى الهدف 1 إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، في الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥

إن تحديد خط الفقر في الدخل بدولار واحد في اليوم، لا يعكس بدقة مشهد الفقر في المنطقة العربية، التي تصنف بعض البلدان فيها، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، على أنها مرتفعة الدخل، بينما تُعتبر كثير من بلدان المشرق والمغرب متوسطة الدخل. ومن أجل تقييم الفقر، استُخدمت في هذا الفصل خطوط الفقر الوطنية المبينة بالتفصيل في التقارير القطرية لأهداف الألفية. فهي تعبر بطريقة أفضل عن الظروف المعيشية والعادات الاستهلاكية لكل بلد على حدة. ويتضح ذلك عند استخدام أسلوب عدم إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة للعراق ولبنان، وهو الأسلوب الذي يحدد النسبة المئوية للمحرومين استنادا الى نتائج المسح. ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب مفضل على غيره، لأنه يصل الى أبعاد معينة للفقر لا يمكن قياسها بالمؤشرات النقدية المستخدمة في نهج الدخل/الاستهلاك. لكن يجب أن نلاحظ أن منهجيات القياس وخطوط الفقر ليست هي نفسها في كل البلدان، مما يحد من قابلية المقارنة بينها، وبالتالي، يحد من قيمة المعلومات التي تعبر عن الأرقام الإقليمية أو دون الإقليمية.

مؤشر الفقر البشري

إن الأرقام المعبرة عن فقر الدخل ليست متاحة على وجه العموم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومؤشر الفقر البشري هو عبارة عن مؤشر مركب يقيس أوجه الحرمان على المستوى العالمي، وضعه

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويستخدمه. وهذا المؤشر مقياس بديل يغطي كل المناطق الفرعية العربية، وهو بالتالي يسمح بالمقارنة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر المناطق الفرعية.

ويوضح لنا تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ أنه بالقياس على مؤشر الفقر البشري في البلدان العربية في عام ٢٠٠٤، يُعتبر حوالي ٢٣,٥ في المائة[١١] من السكان محرومين، وهي نسبة تقل عن نسبة ٢٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٢. وكانت هذه النسبة حوالي ١٥ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في مقابل ١٨ في المائة في المشرق، و٢٥ في المائة في المغرب و٣٤ في المائة في البلدان العربية الأقل نمواً.

فقر الدخل: متابعة التقدم المحرز

الاتجاهات السائدة في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر في أوطانهم توضح لنا أن المنطقة العربية، ككل، لم تشهد أي تقدم كبير في التقليل من فقر الدخل. كما توضح لنا هذه الاتجاهات أيضاً أن المنطقة سوف تظل على الأرجح متأثرة بمعدل مرتفع من الفقر ما لم تتحسن البلدان العربية الأقل نمواً بوتيرة أسرع مما هي عليه، وإذا بقيت مستويات الفقر في العراق وفلسطين، اللتين تمزقهما الصرعات دون علاج صحيح وفعال. واستناداً إلى بيانات ١٢ بلداً عربياً[١٢]، يتضح أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر

الشكل ٢.١.١ : انتشار الفقر (كنسبة مئوية)

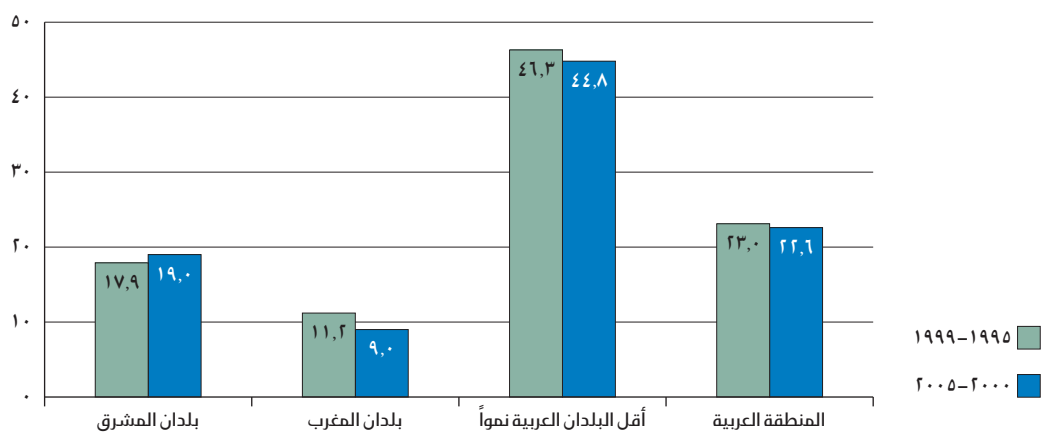

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-وحدة معلومات التنمية للدول العربية.
ملاحظة: بيانات عن دول مجلس التعاون الخليجي غير متوفرة.

(١١) يستند الشكل إلى تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦ ولا يشمل فلسطين، والأشكال الخاصة بالجماهيرية العربية الليبية، وعُمان، والمملكة العربية السعودية مضافة من تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، موجود على الموقع:
http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2005/.

(١٢) لرصد التطور في فقر الدخل منذ ١٩٩٠ على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، تم جمع بيانات لـ ١٢ بلداً عربياً تغطي ثلاث فترات هي: ١٩٩٠-١٩٩٤، ١٩٩٥-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٥.

الوطنية قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً في كل أنحاء المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، من ٢٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، إلى ٢٢,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. كما يتضح من الشكل ٢.١.١. وأما على المستوى دون الإقليمي، فقد انخفض انتشار الفقر من ١١,٢ في المائة إلى ٩,٠ في المائة في منطقة المغرب، ومن ٤٦,٣ في المائة، وهي نسبة مرتفعة، إلى أقل قليلاً من ٤٤,٨ في المائة في البلدان العربية الأقل نمواً، بينما زادت من ١٧,٩ إلى ١٩ في منطقة المشرق.

كذلك تؤكد البيانات حدوث زيادة لافتة في معدلات الفقر في كل من العراق وفلسطين، حيث يُعد الاحتلال والنزاعات من الأسباب الجذرية للفقر. وتقول البيانات إن حوالي نصف الفلسطينيين و٣١ في المائة من العراقيين يعانون الفقر.

الإطار ٢.١.١ : نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

لم تشهد المنطقة العربية، التي تتسم بوجود عدد كبير وراسخ من التباينات في مستويات الدخل، سوى نمو متواضع من حيث نصيب الفرد كما يتضح من الشكل ٢.١.٢. وعند استخدام معادل القوة الشرائية وبالاستناد إلى بيانات عن ١٥ دولة من أصل ٢٢ دولة عربية فإن متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، كان ١,٨ في المائة بالنسبة للمنطقة ككل(×). ومن الأمور التي لها أهمية خاصة أن عدداً من البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة لم تنجح في زيادة مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥. أما في جزر القمر فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥,٢ في المائة في نفس الفترة. وكذلك بقي اليمن هو البلد العربي الوحيد الذي لديه أدنى مستوى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقيساً بمعادل القوة الشرائية. وأما في الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، نحو ٧٩٨ دولاراً أمريكياً أي ما يعادل ٣ في المائة من مستوى نصيب الفرد من الدخل. على أن أداء النمو في اليمن كان أقرب إلى الضعف منذ عام ١٩٩٠، وذلك بسبب الارتفاع الكبير جداً في مستويات النمو السكاني، ولم يزد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا بمعدل سنوي قدره ١,٦ في المائة. وما يذكر أن نمو نصيب الفرد في كل من موريتانيا والمملكة المغربية كان أيضاً مخيباً للآمال إلى حد بعيد خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، وإن كانت المملكة المغربية قد سجلت منذ عام ٢٠٠٠ نمواً مرتفعاً بدرجة كبيرة. وعلى الجانب الإيجابي، فإن بعض البلدان العربية، هي الجزائر ولبنان وعُمان والسودان قد تمكنت من رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بما يزيد عن ٤٠ في المائة خلال نفس الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥.

(×) بسبب عدم وجود بيانات مكتملة، فإن المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية تشير إلى ١٥ بلداً فقط من ٢٢ بلداً عربياً، مع استبعاد جيبوتي، والعراق، والكويت، والجماهيرية العربية الليبية، وفلسطين، وقطر، والصومال.

أنظر الشكل ٢.١.٢ في الصفحة التالية.

الشكل ٢.١.٢ : متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية (معادل القوة الشرائية، نسبة مئوية)

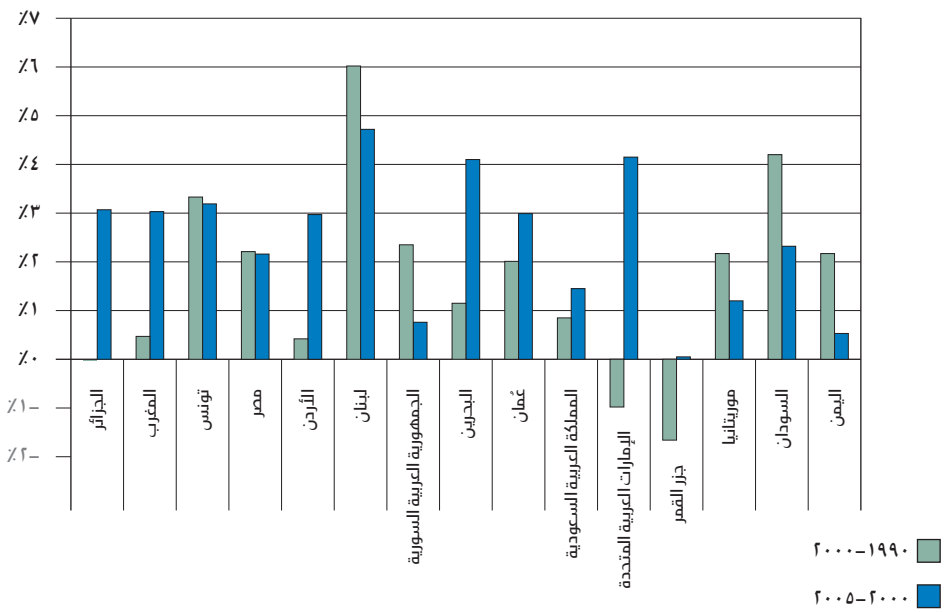

المصدر: World Bank, *World Development Indicators 2006*; United Nations, *World Population Prospects: 2006 Revision, Online Population Database*. حسابات الإسكوا. موجود على الموقع http://esa.un.org/unpp/

تحقيق التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب[١٣].

تتسم أسواق العمل في معظم البلدان العربية بانتشار "العمل الناقص"، والارتفاع الشديد في معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض نسبة التوظيف الى السكان. وفي عام ٢٠٠٥ قدرت البطالة بين الشباب بنحو ٢٥ في المائة، وهي نسبة تساوي ثلاثة أضعاف مثيلتها بين الكبار. لكن كان الوضع أخطر من ذلك بين الشابات، حيث تقول التقديرات إن نسبة البطالة بين الإناث في أعمار ١٥ سنة الى ٢٤ سنة كانت ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، كما كانت نسبة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية أقل من ذلك بدرجة ملحوظة، إذ بلغت ٣٠ في المائة[١٤]، مما جعل النساء يشكلن الجانب الأكبر من الأيدي العاملة غير المدفوعة الأجر في المنطقة. ويُذكر أن التفاوت كبير سواء على المستوى دون الإقليمي أو على المستوى القطري. فمجموع نسب البطالة أو البطالة بين الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي كلاهما أدنى بكثير مما في معظم البلدان العربية الأخرى. كما أن الظروف السائدة في

أسواق العمل في البلدان التي تعاني من النزاعات وكذلك في البلدان العربية الأقل نمواً ظروف صعبة للغاية. ورغم الافتقار إلى البيانات الرسمية، ثمة ما يدل على ارتفاع نسب البطالة والعمل الناقص في البلدان العربية الأقل نمواً. وفي العراق قدرت نسبة البطالة في مجموعها عام ٢٠٠٤ بنحو ٢٧ في المائة[١٥]. أما في فلسطين، فتقول الأرقام الرسمية إن نسبة البطالة قُدرت في عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٩,٨ في المائة. ذلك أن الاحتلال والنزاعات تؤثر بمنتهى القسوة على فرص الشباب. ففي غزة على سبيل المثال، نجد شاباً من بين كل شابين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٩ سنة عاطلاً عن العمل. وفي بلدان المغرب، بلغت نسبة البطالة في الجزائر عام ٢٠٠٤ نحو ٢٠ في المائة، بينما بلغت في تونس ١٥ في المائة. أما في بلدان المشرق، فقد قدرت البطالة في مصر عام ٢٠٠٣ بحوالي ١١ في المائة؛ وقدرت في الأردن بحوالي ١٤,٤ في المائة عام ٢٠٠٦.

وازاء ارتفاع عدد الداخلين الجدد المتوقع في السنوات القادمة، سوف يستمر الضغط في التزايد على أسواق العمل في المنطقة. وقد وصل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية إلى حوالي ٦ في المائة في المتوسط كل سنة على مدى الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. غير أن تأثير ذلك على مجموع نسب البطالة، وعلى نسب البطالة بين الشباب، ظل حتى الآن محدوداً للغاية، وكان ذلك في الغالب بسبب الافتقار إلى الكفاءة وحسن الأداء في أسواق العمل والمؤسسات.

وعلى النقيض من حالة البطالة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تتسم البلدان العربية بالتركيز الملحوظ للبطالة بين خريجي المدارس الثانوية. وهؤلاء يواجهون عدداً من الصعوبات الأخرى، فضلاً عن بطء الإيقاع في خلق الوظائف الجديدة أمام الداخلين الجدد. وكثيراً ما يواجه صغار الموظفين بظروف غير منصفة في عملهم. ويصدق هذا بصفة خاصة على الإناث، بسبب انتشار عدم الحماية القانونية من سوء المعاملة والمضايقات الجنسية في مكان العمل. وتتبدى المواقف السلبية من توظيف صغار الإناث في التمييز بين الرواتب، وفي انعدام المرافق والتسهيلات الخاصة بتوفير وسائل نقل محترمة في المناوبات الليلية، وحضانات لصغار الأمهات العاملات، بالإضافة إلى التشريعات والممارسات التي تقيد اختيارهن للوظيفة. وهذه العوامل لا تعتبر أمثلة فحسب على ردع الإناث عن العمل بل تعد انتهاكات لحقوق الإنسان على جميع المستويات ولا بد من التصدي لها في القوانين والسياسات والممارسات.

وجدير بالذكر أن الباحثين عن عمل لأول مرة يفتقرون إلى الخبرة العملية، مما يجعلهم أقل

(١٣) تم هنا اعتماد الإطار المنقح لمراقبة أهداف الألفية. كما يوصي فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات، وفريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف الأمم المتحدة للألفية. وينص هذا الإطار على غاية جديدة عن العمل المنتج في إطار الهدف ١، مع تركيز خاص على المرأة والشباب، لتحل محل الغاية ١٦ عن توظيف الشباب في ظل الهدف ٨ والإطار القديم. وتراجع هذه النقلة إلى الروابط الكثيرة بين الفقر والعمل، على اعتبار أن قوة العمل في شكلها الملموس هي المصدر الرئيسي لدى الفقراء، وفي معظم الأحيان مصدرهم الوحيد، للحصول على دخل يعيشون عليه. ولأن الإطار الجديد قد اعتمد أثناء المراحل الأخيرة من هذا التقرير، فلم يكن من الممكن إدراج أية معلومات محددة عن المؤشرات الجديدة.

(١٤) Nader Kabbani and Ekta Kothari, "Youth employment in the MENA region: a situational assessment", discussion paper No. 0534, *Social Protection*, World Bank (September 2005), موجود على الموقع: http://siteresources.worldbank.org/ SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/0534web.pdf.

(١٥) رغم أنه لا توجد أية أرقام رسمية حديثة عن العراق، من المرجح أن تكون معدلات البطالة قد زادت زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٤ بسبب احتدام النزاعات.

جاذبية في عين أصحاب العمل. وغالباً ما تكون نوعية تعليمهم وعلاقته بسوق العمل غير كافيين لتعويض افتقارهم إلى الخبرة. وفي نفس الوقت، فإن ما يطمحون اليه من عمل وأجر لا يتفقان في أغلب الأحوال مع حقائق أسواق العمل المحلية المنافِسة بقوة.

لذا فإن كثيراً من الشباب العرب يلجأون الى الهجرة، سواء داخل المنطقة، الى بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، أو الى أوروبا وأمريكا الشمالية، بما يوحي بوجود مشكلة خطيرة في هجرة الأدمغة بالنسبة لأسواق العمل العربية. وحسب تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن ٥٥ ٠٠٠ مهاجر من شمال أفريقيا ينتقلون الى أوروبا كل عام، وأن عدداً كبيراً من المهنيين من ذوي الكفاءات العالية قد هاجروا منذ منتصف الثمانينيات من المملكة المغربية والجزائر إلى أوروبا[١٦]. وفضلاً عن ذلك فإن المنطقة العربية نفسها قد استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين. وحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن واحداً من كل عشرة مهاجرين دوليين عبر أنحاء العالم كان يعيش في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٥. وقد بلغ مجموع أعداد المهاجرين في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٥ نحو ٢٠ مليون نسمة، أي ما يمثل ٧,٣ في المائة من سكان المنطقة، وهو رقم فيه زيادة قدرها ٧ ملايين نسمة عما كان في عام ١٩٩٠. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي، فتستضيف ٦ من بين كل ١٠ مهاجرين في المنطقة، بينما تستضيف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ٦,٤ ملايين، و٣,٢ ملايين على الترتيب.

على أن عمالة الشباب تستحق تركيزاً خاصاً في المنطقة العربية، ليس فقط لأن هذا الفوج من الشباب يعاني أكثر من اللزوم من البطالة، بل أيضاً لأنه يقدم إلى سوق العمل أكبر عدد من الباحثين عن عمل لأول مرة. ولا شك أن أي عمل مجز ومحترم يزود الشاب بأساس نافع يساعده على بداية جيدة في حياته مع الكبار، كما يساعده على تحطيم دائرة الفقر. ذلك أن الشاب يستطيع من خلال فرص العمل المحترم أن يكسب دخلاً وأن يراكم خبرة في عمله، وأن ينمي مهارات نافعة مدرة للدخل، وأن يتجنب أي سلوك انحرافي، وأن يكون أسرة، وأن تبني هذه الأسرة لنفسها عشاً داخل نسيج المجتمع، وتحقق ذاتها. باختصار، فإن العمل يفتح نافذة من الأمل أمام الشباب لكي يدركوا ويمارسوا حقوقهم الإنسانية المشروعة وتطلعاتهم في الحياة.

(١٦) UNFPA, State of World Population 2006, "Migration by region: the Arab States", journalists' press kit, موجود على الموقع: http://www.unfpa.org/swp/2006/presskit/docs/factsheet_middle-east.doc.

الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع في الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥

سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة

إن سوء التغذية بين الأطفال هو محصلة تنم لنا عن الإخفاقات والنجاحات على كثير من الجبهات. أما معدلات سوء التغذية فتتأثر بالفقر في الدخل. كما أنها تتأثر أيضا تأثراً شديداً بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، وبنوعية هذه الخدمات؛ وبالتثقيف الأبوي، خصوصاً من جانب الأمهات؛ وبإمكانية الوصول إلى المياه الآمنة ونوعيتها؛ وكذلك إلى المرافق الصحية؛ كما تتأثر بالوعي الصحي وبالممارسات الصحية لعامة الناس.

لذلك فإن بطء الانخفاض في معدلات سوء التغذية إنما يشير إلى أوجه كثيرة من الأداء المعيب في جهود التنمية التي تبذلها المنطقة. ولقد ظلت نسبة الأطفال ناقصي الوزن، ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، مرتفعة نسبياً في عام ٢٠٠٠، حيث بلغت ١٢,٧ في المائة، دون أن يطرأ عليها تحسن يذكر عن مستواها في عام ١٩٩٠ الذي بلغ ١٣,٢ في المائة. ويعد هذا نتيجة من نتائج الإيقاع البطيء في نمو المحددات الاقتصادية والاجتماعية للمؤشرات، ونقصد بها النمو المتواضع في أداء المنطقة ككل؛ والارتفاع النسبي في معدل الأمية بين الإناث، خصوصاً في البلدان العربية الأقل نمواً؛ وقلة وصول الفقراء وغير المحظوظين إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وانعدام، أو قلة الكفاءة، في السياسات الاجتماعية أو في تدخل المجتمع؛ والعقوبات الشاملة المفروضة على العراق؛ والنزاعات الدائرة في فلسطين، والصومال، والسودان.

كذلك، أظهرت مجموعات البلدان، أو كل بلد على حدة، فروقاً كبيرة في الحد من نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. ففي بلدان المشرق، تناقصت نسبة الأطفال ناقصي الوزن تدريجياً من ١٠,٨ في المائة إلى ٩,١ في المائة، بينما تناقصت في بلدان المغرب من ٨,٤ في المائة الى ٧,٥ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠. وأما البلدان العربية الأقل نمواً فقد استمرت في المعاناة من أعلى معدل لسوء التغذية في المنطقة، والذي بلغ ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، وإن كان قد انخفض رغم ذلك من ٣٧,٦ في المائة التي شهدها في عام ١٩٩٥.

وعلاوة على ذلك، يتضح من بيانات البلدان الفردية أن هناك اختلافات كبيرة. ففي حين أن نسبة الأطفال ناقصي الوزن كانت ٤٥,٦ في المائة في اليمن في عام ٢٠٠٣، بما يشمل تقريباً نصف الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في البلد، فقد كانت هذه النسبة ٣,٣ في المائة في لبنان في عام ٢٠٠٢.

الحرمان من الغذاء

في عام ١٩٩١، كان الحرمان من الغذاء يمثل تهديداً مقلقاً للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وظل كذلك حتى عام ٢٠٠٠. كما بلغت نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من أدنى مستوى من استهلاك الطاقة الغذائية ٨,٨ في المائة من السكان العرب في عام ١٩٩١، ونحو ٨,٦ في المائة ٢٠٠٢. كما يتضح من الشكل ٢,١,٣. وبناءً على هذه النسب يكون عدد المحرومين من

الشكل ٢.١.٣ : نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية حسب المنطقة الفرعية

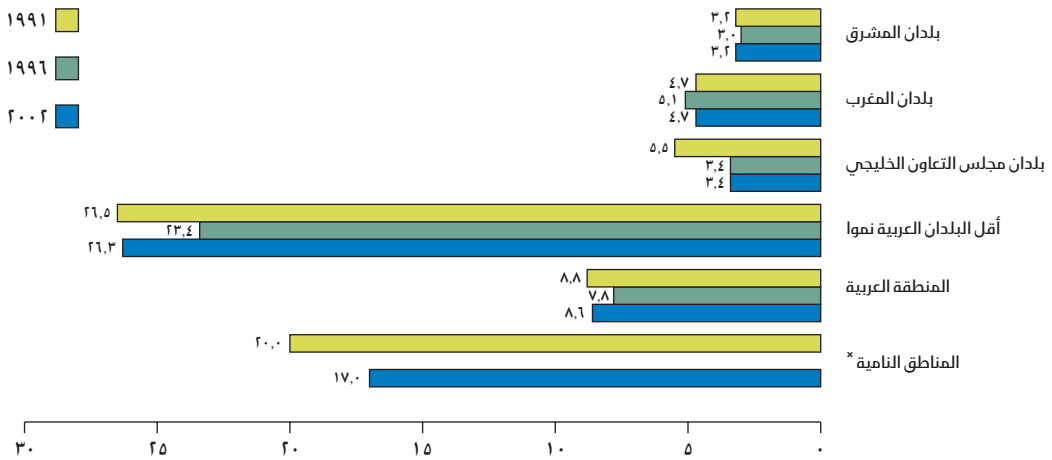

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-وحدة معلومات التنمية للدول العربية.
(×) البيانات تشير إلى الفترتين الزمنيتين ١٩٩٠-١٩٩٢ والفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣.

الغذاء قد ارتفع من حوالي ٢٠ مليون نسمة في عام ١٩٩١، إلى حوالي ٢٣,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢، بما يوحي بأن الغاية ٢ من أهداف الأمم المتحدة للألفية لن تتحقق على الأرجح بحلول عام ٢٠١٥.

التغير البسيط في نسبة الأشخاص المحرومين من الغذاء في المنطقة هو نتيجة ركود المعدلات في معظم البلدان العربية من المشرق ومن المغرب وبين البلدان العربية الأقل نمواً، مع استثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي المغرب والمشرق، ظلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الحرمان من الغذاء دون أي تغير من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٢، حيث ظلت عند ٤,٧ في المائة وعند ٣,٢ في المائة على الترتيب. ونتوقع أن مراقبة الأهداف الإنمائية للألفية في المستقبل سوف تكشف لنا على الأرجح أن حالة الأمن الغذائي في فلسطين قد تدهورت تدهوراً كبيراً، وأن ٤ من كل ١٠ فلسطينيين يفتقرون إلى الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠٠٦، مع استقطاع إسرائيل لضرائب الدخل وسحب المانحين للمعونة التي كانوا يقدمونها للسلطة الفلسطينية فإن عدد الأُسر التي لا تستطيع الحصول على الغذاء الكافي قد ازداد بنسبة ١٤ في المائة. أما في العراق، فإن أكبر ضحايا انعدام الأمن الغذائي هم الأطفال، كما أن سوء التغذية المزمن يؤثر على الصغار، الأضعف، الذين تتراوح أعمارهم بين حديثي الولادة وعامين.

كذلك فإن البلدان العربية الأقل نمواً لم تحرز أي تقدم ملحوظ، إذ كانت نسبة المحرومين من الغذاء فيها تبلغ ٢٦,٥ في المائة من السكان في عام ١٩٩١، ونحو ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢. ولم تحرز أي تقدم في هذا الاتجاه سوى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإن كانت هذه الملاحظة لا تصدق إلا على النصف الأول من التسعينيات. ويتضح من البيانات المتوافرة أن نسبة المحرومين من الغذاء في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد

انخفضت من ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩١، إلى نحو ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٦، لكنها منذ ذلك التاريخ ظلت ثابتة لم تتغير.

أما البيانات القطرية فتكشف عن تباين كبير في حجم الجوع وفي مدى التقدم المحرز نحو الحد منه. ويتجسد لنا ذلك في الصومال، حيث بلغت نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى في عام ٢٠٠٢ نحو ٧٣ في المائة، أو ما يزيد بمقدار ٢٩ مرة عن أقرانهم في الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية.

الإطار ٢.١.٢ : تأثير الجدار الفاصل على الفلسطينيين

منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، مر الاقتصاد الفلسطيني بواحدة من أسوأ فترات الانكماش في التاريخ الحديث، وذلك بسبب إغلاق إسرائيل المتكرر للمعابر، وهو الإغلاق الذي تسبب في رفع التكاليف الاجتماعية، بما فيها الفقر، والتأثيرات الضارة التي تطال اتجاهات التنمية في المستقبل. فما زالت إسرائيل تتسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع احتفاظها بالجدار الفاصل، الذي يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى إسرائيل ويحمي المستوطنات غير الشرعية التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة. كما أن الاستمرار في بناء الجدار انما يرسم من جانب واحد، وبحكم الأمر الواقع، حدود الدولة الفلسطينية في المستقبل، كما أنه يعزل المراكز السكانية الفلسطينية عن أراضيهم الزراعية وموارد الماء القريبة منهم. إن إسرائيل تعمل على ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية، بينما تترك المجتمعات المحلية معزولة عن بعضها البعض وتضع قيوداً على حرية الحركة.

وعندما يكتمل الجدار، سيكون الفلسطينيون محصورين في تجمعات متناثرة، محاطة بالإسرائيليين، تؤلف أقل من ١٣ في المائة من فلسطين التاريخية. فالقرى والمدن مع عشرات الآلاف من سكانها قد أصبحت محاصرة بالكامل بالسياجات والجدران ونقاط التفتيش. وأصبح الفلسطينيون يعانون من تقييد وصولهم الى الطعام، والماء، والأدوية، والتعليم، والعمل. والجدار يؤثر تأثيراً مباشراً على نحو ٢ ٩٠٠ طالب. كثير منهم ضاعت عليهم أيام الدراسة بسبب فرض قيود على وصولهم، مما يجعلهم يواجهون تناقصاً في نوعية التعليم بوجه عام. وكثيرون غيرهم، خصوصاً في التعليم العالي، قد ضاعت عليهم فرصة التعليم بسبب الصعوبات المالية التي تسببها سياسات الإغلاق. كذلك فإن الجدار قد عزل كثيراً من المجتمعات الأهلية عن مرافق وخدمات الرعاية الصحية الحيوية. هذا، وتتوقع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال الصحة، أن الجدار من الممكن أن يمنع ما يزيد عن ١٣٠ ألف طفل فلسطيني من الحصول على التطعيم، وأن يمنع كذلك أكثر من ١٠٠ ألف امرأة حامل، منهن ٦٤٠ ١٧ حالة تنطوي على خطورة، من الحصول على الرعاية الصحية في إسرائيل. وعلاوة على ذلك فإن حوالي ثلث قرى الضفة الغربية تقريباً سوف تعاني من الحصول على الرعاية الصحية. وبعد اكتمال الجدار، من الممكن أن يفقد كثير من السكان كل رعاية صحية لحالات الطوارئ الليلية. وفي عام ٢٠٠٦، أدت القيود المفروضة على الحركة بسبب الجدار وغيره من أشكال الإغلاق إلى وفاة ١٠٦ مرضى عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، من بينهم ٣٣ رضيعاً حديثي الولادة، لكنها زادت حالات الولادة المنزلية الى عشرة أضعاف، مما أسهم بدوره في زيادة الولادات الميتة زيادة كبيرة.

أما عن سياسة نزع الملكية، فهي لا تهدد فكرة الدولة فحسب، حيث إن أكبر الطبقات الصخرية المائية وأكبر المساحات الزراعية موجودة داخل الأراضي المحاطة بالجدار، بل إنها تجعل من إنشاء دولة فلسطينية في الجوار قابلة للحياة مسألة مستحيلة. علاوة على أن إسرائيل قد أتلفت كثيراً مما تبقى من البنية التحتية الفلسطينية، لا سيما الطرق، خلال بنائها للجدار وغيره من الحواجز منذ عام ٢٠٠٠.

ويذكر في هذا الصدد أن تعطيل العملية التعليمية فيه انتهاك لحقوق الإنسان، ومنها حق الفلسطينيين والمجتمعات الأهلية المعزولة في التنمية. إن الجدار ينتهك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، والمواد ٢٧، و٣٣(١)، و٥٠، من اتفاقية جنيف الرابعة. كما ينتهك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٤٦.

في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، أصدرت محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية الرئيسية في الأمم المتحدة، رأياً استشارياً يرى أن "إنشاء الجدار الذي تبنيه إسرائيل، سلطة الاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها[*]، ونظامها المصاحب، تتعارض مع القانون الدولي". وقد نوهت المحكمة بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة وقرار الأمم المتحدة ٢٦٢٥، وعلى النقيض من الأحكام ذات الصلة من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة، دعت المحكمة إسرائيل إلى تفكيك الجدار وتعويض الفلسطينيين الذين أضيروا من بنائه.

لقد ذكرت المحكمة في رأيها الاستشاري أن أي سلطة احتلال تكون مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة في الأراضي التي تحتلها. ووجدت المحكمة على وجه التحديد أن التزامات إسرائيل بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالجدار يعوق حرية حركة سكان الأراضي، التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ ويعوق أيضاً ممارسة الأشخاص المعنيين للحق في العمل، وفي الصحة، وفي التعليم، وفي مستوى لائق من المعيشة، كما هو معلن في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي اتفاقية حقوق الطفل.

[*] تتألف فلسطين من منطقتين متحدتين قانوناً لكن مفصولتين جغرافياً هما الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. ويجري بناء الجدار داخل المنطقة الأولى من هاتين المنطقتين.

التحديات، والتوصيات

ينطوي الهدف ١ على أهمية حيوية للمنطقة العربية، حيث إنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسائر مجالات التنمية. غير أن المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية تخفي بعض الاختلافات الجغرافية والاجتماعية ذات الدلالة. فالمعلومات المتاحة عن صورة الفقر في المنطقة تشير إلى وجود تباين واسع النطاق من حيث انتشار الفقر بين البلدان، وبين المناطق الريفية والحضرية. وقد تكون بلدان مجلس التعاون الخليجي قد حققت الغايتين ١ و٢ في معظم المؤشرات، ومن الممكن لبعض بلدان منطقتي المغرب والمشرق أن تفعل مثلها إن استمرت الاتجاهات الإيجابية. ومع ذلك، فليس

هنـاك ما يدل علـى أن البلدان العربيـة الأقل نمواً وبلدان المشرق التي تعاني من الصراعات مثل العراق وفلسـطين، سوف تتمكن من تحقيق هذه الغايات مـا لم تتغـير الظروف السياسـية والاقتصـادية الراهنة، وما لم يزدد الدعم الإقليمي والدولي المقدم لها. فمـن المؤكد أن مكافحـة الفقر في المنطقة سوف تحتاج إلى التركيز على الاندماج الاجتماعي، وعلى حماية الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية، وعلى انتهاج سياسـات تخلق الوظائف. يضـاف إلى ذلك أن السياسـات سـوف تحتـاج إلى التوجه للمناطـق الريفية بالذات، حيث إن انتشـار الفقر في الريـف في معظم البلدان العربيـة يفوق كثيراً انتشاره في الحضر.

ولا شـك أن الإسراع في التقـدم نحو تحقيق الغاية ١ يقتضـي التحسن المسـتمر في ظروف الفقراء في سـياق النمو المستمر في الإنتاج. أما إذا تقاعس النمو واسـتمر الدخل في الانخفاض، فإن سياسة إعادة التوزيع في حد ذاتها، ورغم أهميتها، ستتعرض للانهيار أو ستعجز عن الوفاء بالتزاماتها كمصدر طويـل الأجـل لفرص العمـل اللائق، أو كمصـدر لتمويل المـؤن التي يوفرها المجتمـع للفقراء. وفي هذا الصدد فإن نمو الإنتاج يقدم الأساس لتحقيق زيادة مسـتدامة في دخل الفقراء، كما أنه يضمن في نفس الوقت أساساً يقوم عليه الدخل لتحقيق التدفق المستدام اللازم لتقديم المؤن الاجتماعية.

ومـن المؤكـد أن النمـو عنصـر مـن عناصـر أي اسـتراتيجية لمكافحة سـوء التغذية والجوع. ومع ذلك فإن سوء التغذية والجوع يتأثران أيضاً بحجم ونطاق التموين الاجتماعي، مثلما يتأثران بأسلوب الحيـاة نفسـه، بما فيه تربيـة الأطفـال، والعادات الغذائية والصـحية للأسرة. وفي هذا الصدد، فإن الدراسـات تركز باسـتمرار على أهميـة الخدمات الاجتماعيـة الأساسـية الشـاملة في مكافحـة سـوء التغذية بـين الأطفال الذين تقـل أعمارهم عن ٥ سـنوات. كمـا أن تعليـم الأم، واسـتخدام المياه الآمنة ووسائل النظافة الصحية، والمغذيات الرخيصـة، والأطعمة المدعمة بالمقويات، وتقوية المناعة، والارتقاء بالرعاية الصـحية الأولية، كلها أمثلـة علـى التدخـل المفيـد في مكافحة سـوء التغذيـة بين الأطفـال، والأمهـات، والكبار. وعلى ذلك، فإن الحماية الاجتماعية المبدعة والنشـيطة قادرة على قطع أشـواط بعيـدة في محاربة الفقر. ولعل التحويلات النقدية، والضمانات الوظيفية، والأشـغال العامة، والقروض المنخفضة التكلفة بأنواعها، وبرامج التغذية، وسـلات المواد الغذائية الأساسـية المدعومـة، وتعويض المتضرريـن من الكـوارث الطبيعية والصراعـات الداخلية، كلها أمثلة على الحماية الاجتماعية. لكن رغم التقدم المحـرز حتـى الآن، فـإن البلدان العربيـة لم تقدم بعـد كل مـا في اسـتطاعتها من تدابـير الحماية الاجتماعية.

إن محاربـة الفقر والجوع تحتاج الى أموال وموارد. ولا يمكن تحقيق نمو أعلى وأكثر استدامة إلا إذا تم تعزيز أنشطة الاسـتثمار العام والخاص جميعاً. كما أن توسـيع نطاق الحمايـة الاجتماعيـة والارتقاء بها يتطلب تخصـيص مبالغ أكبر من الخزينة العامة لهذا الغرض. وإذا كان يتعين على البلدان أن تحشد بالفعل كل مواردها الداخلية، فإن عدداً من البلدان العربية، لا سـيما أقلها نمواً، تحتاج الى أموال تفوق قدرة حكوماتهـا. على أن الحد من الفقر في أي بلد من البلدان لا يجب أن يكون هماً من هموم الحكومة وحدها، بل يجـب أن تدخل فيه مسـؤوليات على المسـتوى الإقليمي ودون الإقليمي. كذلك يجب أن يكون المجتمع المدني والقطاع الخاص من الفاعلين الأساسيين في هذا المجال، وعلى الحكومات أن توفر بيئة يسـتطيع فيها هؤلاء أن يؤدوا دورهم بحرية. ولا بد من زيادة الأطر والهياكل الإقليمية التي تزيد

مــن التعاون البيني. كما يجب الارتقاء بهذه الأطر والهياكل بما يضــمن تدفقاً بينياً متوسعاً باطراد مــن الأموال والمــوارد العامة والخاصــة إلى البلدان التي تعاني فجــوات خطيرة في الادخــار، والعملات الأجنبية، والقدرة الاستيعابية.

وجديــر بالذكــر، أن الأطــر والسياســات الفعالة والســليمة للتنميــة الاجتماعية والاقتصــادية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تفترض المتابعــة المنتظمــة لاتجاهــات الفقــر، ومعرفــة عميقــة وتحليلاً لمختلف صــور الفقــراء، بما فيها العمر، والجنس، وحجم الأسرة المعيشية، والتعليم والمهنة، وحالة العمل، والموقــع الجغرافي، والانتماء العرقي، وسهولة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى ذلك، فإن بلدان المنطقة في حاجة إلى بذل الجهد اللازم لتوفير قاعدة بيانات شــاملة، وتفصيلية، وموثوقة، وحديثة عن الفقر.

إن أطر وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تضــمن التطرق إلى حقــوق كافة القطاعات الســكانية، وبالــذات الفقــراء، لا يمكــن أن تُنفــذ بفاعلية دون أن يتوافر لها الدعم السياسي الكافي، وفي جو من الاستقرار. فالالتزام السياسي شيء لا بد منه ضماناً لتوفير الموارد اللازمة وتخصيصها مــن أجــل التدخــل لصــالح الفقــراء، وفي نهاية المطاف، حماية كل حقوق الإنســان. كذلك فإن أي إجراء سياســي من شــأنه أن يمنــع، أو يخفف من، أو يزيــل أي صــدام أو نزاع اجتماعــي، يُعتبر دعامة حيوية في أي عملية مُجدية ومســتدامة للحد من الفقر. وهذا أيضــاً يتطلب سياسات تحترم حقوق الإنسان، وتحميها، وتطبقها.

ومن الأمــور الحيويــة أيضــاً أن تتطــرق الإجراءات السياســية إلى كل من جانبي العرض والطلب في سوق العمل، مع التركيز على التحديات التي تواجه

الشباب بالذات. ولعل من الشروط الواجب توافرها لتوليد العمالة بقوة، هو توافر نمو اقتصــادي قوي ومســتقر. فلا بد أن يكون الهدف من التعليم هو تكييف كفاءات المتخرجين الشباب مع ما تحتاجه ســوق العمــل، وإعدادهــم لمواجهــة التحديــات التــي تطرحها المنافســة العالمية. ويمكــن أن يتم ذلك من خلال الاســتفادة من القيــادات الناجحة في مجــال الأعمــال، وذلــك بإشراكهــا في عمليــة تطويــر المناهج التعليميــة، والبرامــج التدريبية، وحملات التوعية، وبرامج التقوية التي تستهدف مجموعات الشباب، ســواء داخل النظام المدرسي أو خارجــه، وكذلك على مســتوى الجامعة بما يعزز مفاهيم التنمية المهنية. وفي ضــوء الفقر المدقع الذي تشــهده بعض أجزاء المنطقة العربية، لا بد لمقترحات الشــباب أن تســلط الضوء على الحاجة إلى أن تضــع المجتمعــات المحليــة مشروعــات في المناطــق الريفية، نظراً إلى أنها أكــثر المناطق تأثراً بالفقــر. وهذه المناطق هي أيضــاً التــي نرى فيها البنية التحتية معيبة أكثر من أي مكان آخر، ونرى فيها بطالة الشباب في أعلى معدلاتها. وبالتوازي مع ذلك، مطلوب تحســين مؤسسات سوق العمل المحلية ودعم تطوير القطاع الخاص، بهدف تحسين قدرته على استيعاب العمالة. وبناء على ذلك، فإن البلدان الغنية بالنفط في المنطقة يجب أن تعمل على تنويع هيكلها الاقتصادي ليكون من السهل عليها خلق مزيد من الوظائف.

لكن خبراء العمل، ومنظمات العمل، يلاحظون باطراد ضعف روح المبادرة كعامل من العوامل التي تساهم في ازدياد البطالة في المنطقة. ففي مسح دولي عن بدء المشاريع الخاصة، جاء ترتيب منطقة الشرق الأوسط منخفضاً، وكشفت النتائج عن أن ٢,٧ في المائة فقط من السكان في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، مشتركون في المراحل المبكرة من أنشطة المشاريع، في مقابل ١٩,٣ في المائة في إندونيسيا و١٠ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية[١٧].

ولما كانت التجربة توضح لنا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم إسهاماً كبيراً في توفير العمل وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، فإن رعاية مبادرات المشاريع الخاصة، التي من الممكن أن تكلل بالنجاح بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، تبشر بأن تؤثر تأثيراً إيجابياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى العمالة. وهذه المبادرات والمشروعات تساعد أيضاً في خلق فرص للعمل، خصوصاً أمام الشباب في المناطق الريفية وفي المدن الثانوية، مما يقلل التأثير السلبي لتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر. والحالة هذه، فإن الحاجة إلى رعاية الشباب العربي وتشجيعهم على المشروع الخاص تعتبر مسألة حيوية. ومن الممكن أن يتحقق ذلك من خلال وضع برامج تدريبية مهنية للتطرق إلى احتياجات وهموم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تنظيم حملات وطنية لزيادة الوعي وزيادة الاعتراف بالمشروع الخاص، وكذلك من خلال تحسين البرامج المالية التي قد تزيد من إمكانات النجاح في مشاريع الأعمال الصغيرة. ولقد قامت منظمة العمل الدولية بإجراء تحليل عن الأردن، ولبنان، والإمارات العربية متحدة، ويوصي هذا التحليل بشدة بالعمل على زيادة الوعي بأهمية وقيمة المشروع الخاص[١٨]. ففي الأردن تم إدخال برامج للقطاع العام تستهدف تنمية ثقافة المشروع الخاص بين الشباب. بالإضافة إلى ذلك بدأ برنامج "إنجاز" في مشروع موجه للشباب بالذات. أما أصحاب المشاريع الخاصة والطلبة من القطاع الخاص فقد تم الجمع بينهم في دورات نقاشيه، أدت في حينها إلى تطوير المواد الخاصة بالمناهج التي يتعين على النظام المدرسي أن يعتمدها.

إن ندرة البيانات المتاحة عن البطالة بوجه عام، وعن بطالة الشباب بوجه خاص، تتطلب وضع آليات سليمة لجمع البيانات من أجل متابعة وتقييم حالة البطالة. والواقع أن الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للإسكوا، التي عقدت في بيروت في أيار/مايو ٢٠٠٦، قد دعت إلى إنشاء مرصد إقليمي، بهدف مراقبة تجارب الدول مع بطالة الشباب، كما دعت إلى إنشاء قاعدة بيانات ومجموعة من المؤشرات تساعد على صياغة السياسات وتقييمها[١٩]. وكان هناك اقتراح ثان بشأن السياسات يرى إنشاء صندوق إقليمي لتمويل المشروعات الاسترشادية المتعلقة بتوظيف الشباب.

---

(١٧) Study conducted by Booz Allen Hamilton and reported in "UAE placed low in global SME ranking", *Emirates Today* (17 July 2007), موجود على الموقع: http://www.zawya.com

(١٨) A. Taher, "Promoting youth employment through the development of entrepreneurship", تمّ عرض هذه الورقة خلال الإجتماع الثلاثي لخبراء بطالة الشباب في الدول العربية المنعقد في عمّان ٦-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(١٩) "مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا" ورقة مقدمة للإسكوا في دورتها الوزارية الرابعة والعشرين المنعقدة في بيروت من ٨ الى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ (E/ESCWA/24/4 (Part II)).

باء

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي

الغاية ٣: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

إن التعليم شرط أساسي من شروط التنمية المستدامة. كما أن الحق في التعليم مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي عدد كبير من المعاهدات الأساسية عن حقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ولذا، فإن التعليم هو المفتاح إلى المعرفة وإلى مستقبل الشباب، حيث من الممكن أن يكون وسيلة لكسر دائرة الفقر من خلال تزويد الشباب بالاختيارات والفرص. وبهذا المعنى، فإن التعليم، وبشكل أعم، الثقافة العامة التي تقول بالتعليم المتواصل، تلقى اهتماماً متزايداً من واضعي السياسات والأكاديميين المهتمين بتعزيز التنمية. والتعليم قادر بالذات على مساعدة صغار النساء في التخلص من الفقر، لأنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى تكوين أسر صغيرة العدد. كما أن تأخير الولادات الأولى يمكن أن يحسن نوعية الحياة، وأن يحسن أيضاً الفرص التعليمية والتوظيفية للنساء الصغيرات.

وفي ضوء هذه الحقائق، قام المجتمع الدولي في أثناء قمة الأمم المتحدة للألفية، بالالتزام بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٢، هي صافي معدل الالتحاق بالمستوى الابتدائي[٢٠]، والمعدل الإجمالي للقبول في الفصل الأخير من المدارس الابتدائية[٢١]، ومعدل البقاء لحد الفصل الأخير من المدرسة الابتدائية[٢٢]

(٢٠) يتم احتساب صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية مثل التحاق الفئة العمرية الرسمية بمستوى التعليم الابتدائي، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان المناظرين.

(٢١) إجمالي الاستقبال في الفصل النهائي من التعليم الابتدائي يقيس لنا مجموع عدد التلاميذ الملتحقين حديثاً في الفصل الأخير من المدرسة الابتدائية في أي سنة من السنوات، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع الأطفال في السن الرسمية المفروض أن يكونوا في الفصل الأخير.

(٢٢) معدل البقاء لحد الفصل الأخير يحسب لنا النسبة المئوية لفوج من التلاميذ الملتحقين بالفصل الأول من التعليم الابتدائي في أي سنة من السنوات المدرسية الذين يتوقع لهم الوصول إلى الفصل الأخير.

ونسبة معرفة القراءة والكتابة بين الشباب[٢٣].

ومنذ عام ١٩٩٠، حدث تحسن ملموس في كل المؤشرات التعليمية بالمنطقة العربية، بعد زيادة الاهتمام بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي. لكن رغم التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة، فإنها لا تزال متخلفة عن المتوسط السائد في العالم النامي في المؤشرات التعليمية الأربعة المذكورة فيما تقدم، ولم تسجل نتائج أقل من ذلك سوى أفريقيا جنوب الصحراء وأوقيانوسيا. ووفقاً لبيانات من اليونسكو، فإن صافي معدل الالتحاق بالمستوى الابتدائي قد أحرز تقدماً بنحو ١٠ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٨٢,٢ في المائة، كما يتضح من الشكل ٢.٢.١، مع ارتفاع مؤشر التساوي في معرفة القراءة والكتابة بين الجنسين من ٠,٨١ في عام ١٩٩١، إلى ٠,٩٢ في عام ٢٠٠٥. يضاف إلى ذلك أن معدل إتمام المرحلة الابتدائية في المنطقة يوحي بأن نحو ٨١,٨ في المائة من التلاميذ المقبولين قد أتموا مرحلة التعليم الابتدائي، كما يظهر من الشكل ٢.٢.٢. وبناء عليه، ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب بنحو ١٧ نقطة مئوية، لتسجل ٨٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، كما هو مبين في الشكل ٢.٢.٣.

وفي هذا السياق، لا بد من تسليط الضوء على نقطتين مهمتين. النقطة الأولى، أن إحراز تقدم في مجال التعليم قد تم بالفعل رغم الزيادة السريعة في النمو السكاني، الذي يعتبر واحداً من التحديات

الشكل ٢.٢.١ : صافي معدل الالتحاق بالمستوى الابتدائي (كنسبة مئوية)

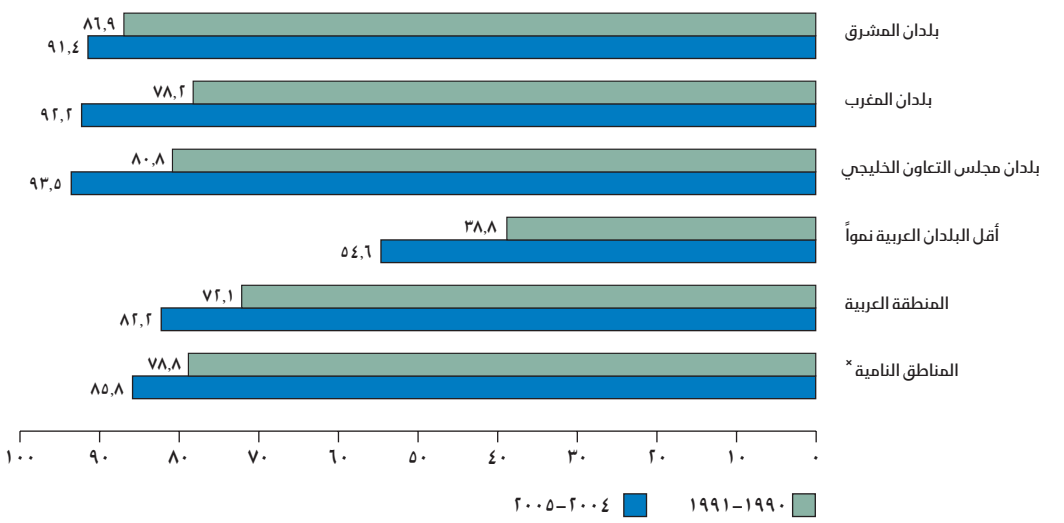

المصدر: المعهد الإحصائي لليونسكو والتقارير الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية.
(*) البيانات تشير الى عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٤.

(٢٣) معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة هو عدد الملمين بالقراءة والكتابة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، معبراً عنهم كنسبة مئوية من مجموع السكان من هذه الفئة العمرية. ويعتبر الشخص غير أمي إذا كان باستطاعته أن يقرأ وأن يكتب، مع الفهم، كلمة قصيرة وبسيطة تتصل بحياته اليومية.

الكبرى أمام توفير التعليم الابتدائي الأساسي. أما النقطة الثانية، فهي أن التقدم لم يكن متجانساً في كل أنحاء المنطقة، بسبب الفروق القائمة بين المناطق الفرعية الأربع، وبالتالي الفروق في المعدلات الأولية. والمثال على ذلك يتبدى في أن عدد التلاميذ الخارجين عن المدارس في المنطقة العربية يبلغ ٧,٥ ملايين، وأن ثلثيهم يعيشون في البلدان العربية الأقل نمواً. كذلك فإن الفروق بين الجنسين ليست متجانسة هي الأخرى، حيث إن ٧٣ في المائة من الأطفال الخارجين عن المدارس في البلدان العربية الأقل نمواً من الفتيات، وهذه النسبة تعتبر أعلى بدرجة كبيرة من المناطق الفرعية الأخرى. ويلاحظ أن مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ليست مقصورة على مراقبة معدلات الالتحاق فحسب؛ بل لا بد من قياس مدى استطاعة النظام التعليمي أن يحتفظ بالأطفال في المدارس الى أن يتموا التعليم الابتدائي. ذلك أن كثيراً من البلدان تستطيع أن تضمن التحاق معظم التلاميذ بالصف الأول، لكنها تعجز عن إبقائهم في المدرسة لحد استكمال المقرر الكامل للدراسة الابتدائية. ويحدث ذلك لعدد من الأسباب، منها رداءة مستوى التعليم وارتفاع تكاليف الالتحاق بالمدرسة. وعلى ذلك، فمن المهم ألا تكون المراقبة مقصورة على معدلات الالتحاق، بل يجب أيضاً أن تقيم قدرة النظام التعليمي على الإبقاء على التلاميذ في المدارس. كما أن ضعف معدلات الاستبقاء تساهم دائماً وأبداً في انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث إن تلاميذ المدارس ليست لديهم الفرص الكافية لتنمية المهارات الأساسية في القراءة والكتابة. وعلى ذلك، فإن المؤشرات التعليمية متداخلة بطريقة معقدة. ولا يقل عن ذلك أهمية مراقبة البيانات المتعلقة بالفئات السكانية المختلفة داخل الأقاليم، والأقاليم الفرعية، والبلدان.

الشكل ٢.٢.٢ : معدل إتمام المستوى الابتدائي (كنسبة مئوية)

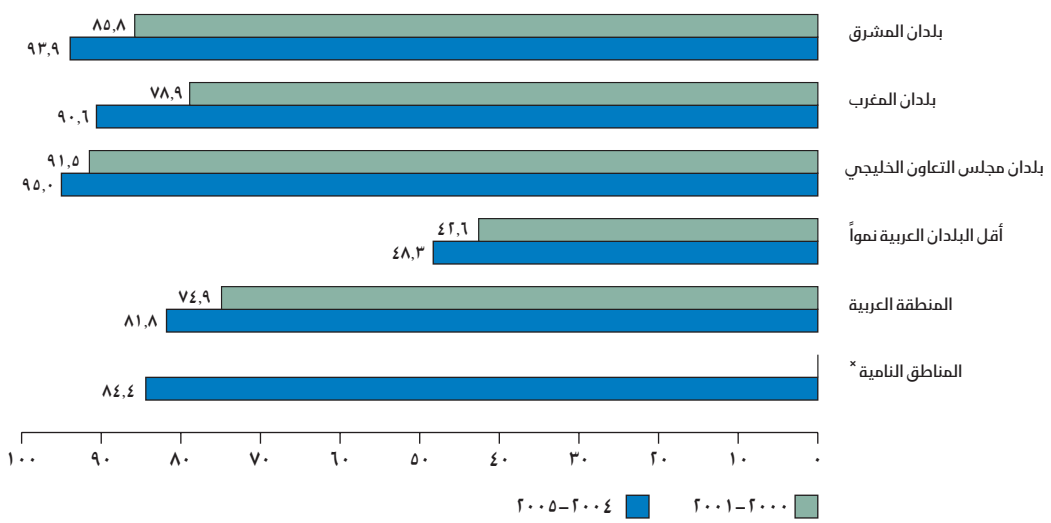

المصدر: المعهد الإحصائي لليونسكو والتقارير الوطنية عن أهداف الأمم المتحدة للألفية.
(*) البيانات تشير الى عام ٢٠٠٤.

في عام ٢٠٠٥، كان صافي معدل الالتحاق في بلدان المشرق ٩١,٤ في المائة، وهو معدل أعلى بشكل ملحوظ من متوسط العالم النامي رغم تسجيل نمو متواضع لا يزيد على ٤,٤ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠، كما هو مبين في الشكل ٢.٢.١. وعلاوة على ذلك فإن المنطقة الفرعية التي تضم بلدان المشرق شهدت أعلى نسبة إتمام في المنطقة العربية، حيث وصل حوالي ٩٤ في المائة من التلاميذ المقيدين الى آخر صف من المرحلة الابتدائية، كما يظهر في الشكل ٢.٢.٢. على أن الاحتلال والنزاعات ما زالت تحد من التعليم في كل من العراق وفلسطين. فالجدار الفاصل في فلسطين قد تسبب في أن ٢٢ في المائة من جميع الأشخاص الذين يواظبون على الحضور في المدارس، أو الجامعات أو أي مركز آخر من المراكز التعليمية قد انقطعوا عن دراستهم. ومنذ عام ١٩٩٠، هبطت معدلات الالتحاق بالتعليم بمقدار ١٦ نقطة مئوية في فلسطين، وبأكثر من ٦ نقاط مئوية في العراق. أما الانخفاض في صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في هذين البلدين فيرجع الى النزاعات، حيث إن التكلفة الأمنية لحضور المدارس مرتفعة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن الأرقام المعبرة عن الالتحاق لا تعكس المشاكل المتعلقة بالحضور الى المدارس، حيث إن الاحتلال يمنع كثيراً من التلاميذ من الوصول إلى مدارسهم، كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة تؤدي إلى إضراب المدرسين أو الى تركهم لأعمالهم. والحالة هذه، فإن الظروف التعليمية المتفاقمة في البلدين المتضررين من النزاعات، تتناقص بشدة مع التقدم الكبير المسجل في بلدان أخرى من داخل هذه المنطقة الفرعية، ومنها مصر على سبيل المثال. ففي أعقاب تعهد الحكومة بجعل التعليم مشروعاً وطنياً، وبالتالي، زيادة الموارد المخصصة له، ارتفعت معدلات الالتحاق في مصر بنحو ١٠ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠. ونتيجة لذلك زادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب بنحو ٢٠ نقطة مئوية بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٨٥ في المائة، كما تقول بيانات اليونسكو. فمصر، التي تضم ما يزيد على نصف مجموع سكان المشرق، قد ساهمت بذلك إسهاماً كبيراً في التحسن القوي الذي يمكن ملاحظته في معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب في تلك المنطقة الفرعية، حيث زاد بنحو ٢٣ نقطة مئوية خلال الفترة نفسها ليصل إلى ٨٧,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، كما يتضح من الشكل ٢.٢.٣.

أما أداء بلدان المغرب في الهدف ٢، فكان جديراً بالملاحظة، حيث كانت معدلات الالتحاق بالمراحل الدراسية ومعدلات إتمامها أعلى من مثيلاتها بين متوسطات العالم النامي. فرغم أن حوالي مليون طفل في بلدان المغرب ليسوا في المدارس، فإن عدد الأطفال الموجودين خارج المدارس في تلك المنطقة انخفض بما يعادل تقريباً الثلثين بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٥. والواقع أن المعدل الصافي للالتحاق قد ازداد بحوالي ١٤ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥ ليصل إلى ٩٢,٢ في المائة، كما يتضح من الشكل ٢.٢.١. وقد نجحت بلدان المغرب أيضاً في الاحتفاظ بالتلاميذ لفترات زمنية أطول من ذي قبل، مع ارتفاع المعدل المتوسط لإتمام المراحل الدراسية بما يزيد عن ١٠ نقاط مئوية ليصبح ٩٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥، كما يتضح من الشكل ٢.٢.٢. وبسبب ارتفاع معدلات الالتحاق بالمراحل الدراسية ومعدلات إتمامها، زاد المعدل المتوسط لمعرفة الشباب بالقراءة والكتابة في منطقة بلدان المغرب بنحو ١٤ نقطة مئوية منذ عام ١٩٩٠، ليصل إلى ٨٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، كما يظهر في الشكل ٢.٢.٣. ويعزى هذا التحسن الكبير في معظمه إلى زيادة تقدر بحوالي ٣٠ نقطة مئوية في معدلات الإلتحاق بالمرحلة الدراسية ومعدلات إتمامها في المملكة المغربية. وبعد تطبيق برنامج للإصلاح التعليمي في منتصف التسعينيات، قطعت

الشكل ٢.٢.٣ : معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب (نسبة مئوية)

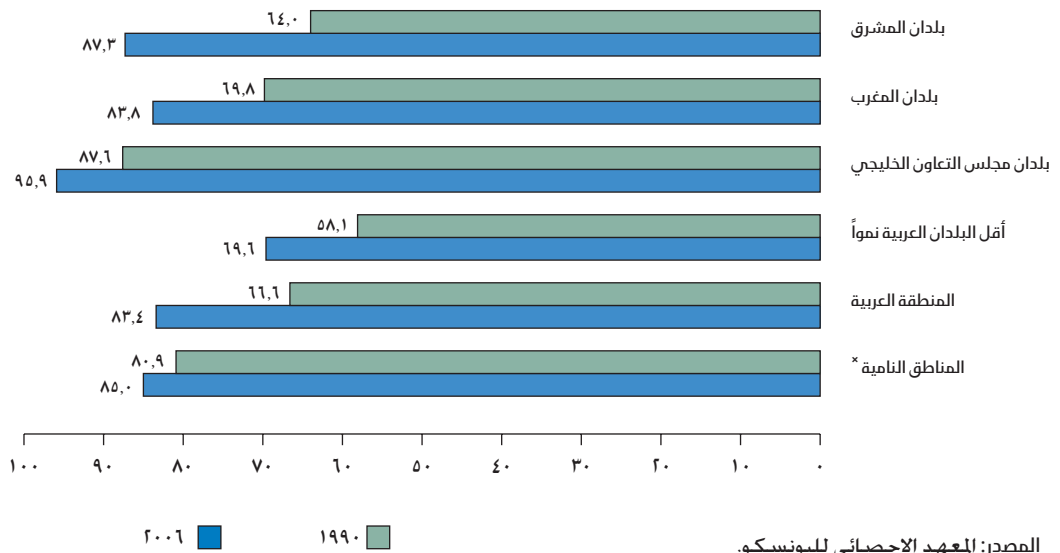

المصدر: المعهد الإحصائي لليونسكو.
(*) البيانات تشير إلى عام ١٩٩٠ والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

المملكة المغربية خطوات كبيرة فيما يتعلق بهذه المؤشرات، رغم ارتفاع النمو السكاني، ورغم أن عدداً لا بأس به من السكان يعيشون في مناطق جبلية. ولقد شملت جهود الإصلاح قبول الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وتطوير التعليم غير الرسمي؛ وتدريب المهنيين، الذين يضمون عدداً كبيراً من النساء؛ وتعديل المنهج المدرسي. والأهم من ذلك أن جهود الإصلاح كانت متوجهة أساساً الى سكان الريف على اتساعه، في محاولة لتعزيز حوافز الآباء في تلك المناطق على إرسال أبنائهم إلى المدارس، فضلاً عن حوافز الأطفال أنفسهم للذهاب إلى المدارس.

وقد زاد متوسط صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بحوالي ١٢,٧ نقطة مئوية على مدى الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥، ليصل إلى ٩٣,٥ في المائة كما يتضح من الشكل ٢.٢.١. وجاء هذا التقدم في المقام الأول نتيجة ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ارتفاعاً كبيراً في عُمان والمملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه ارتفع المعدل المتوسط لإتمام المرحلة الابتدائية من ٩١,٥ في المائة في عام ٢٠٠١، إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويوحي مؤشر المساواة بين الجنسين في صافي متوسط الالتحاق بالتعليم، والذي بلغت قيمته ١,٠٢، أن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مجموعة البلدان العربية الوحيدة التي نجحت نجاحاً كاملاً في القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات معرفة القراءة والكتابة في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد وصلت إلى ما يقارب من ٩٦ في المائة، وهو أعلى مستوى في المنطقة في معرفة القراءة والكتابة، وهو أعلى بكثير من المعدل المتوسط لمعرفة القراءة والكتابة بين الشباب في العالم النامي ككل، كما يظهر في الشكل ٢.٢.٣.

أمـا البلدان العربية الأقل نمواً، فلا تزال هي البلدان التي في أمس الحاجة الى بذل جهود كبيرة لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي. والحق أنه رغم تسجيلها تحسـناً كبيرا قدره ١٥,٨ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥، فإن متوسـطها في صـافي متوسط الالتحـاق الـذي بلغ ٥٤,٦ في المائـة في عام ٢٠٠٥ لا يزال بعيداً عن المعدل المسـتهدف. وفي عام ٢٠٠٥، كان حوالي طفل من كل طفلين خارج المدرسـة في تلك البلدان. ويمكن أساسـاً أن يعزى التقدم العام في هـذه المنطقـة الى التقدم الـذي أحرزته اليمن وموريتانيـا، اللتـان تضـمان معـاً ٣٠ في المائة من السـكان. والحق أن كلا البلدين سجلا تحسناً كبيراً يزيد على ٢٠ نقطة مئوية منذ فترة التسعينيات، وتحسـنا يزيد على ١٠ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٩، رغم أن المعدل المتوسـط للالتحاق بقي دون ٨٠ في المائـة. وبعبارة أخرى، فإن أفضـل البلـدان أداءً في هذه المجموعة لا تزال متأخرة عن متوسط العالم النامـي. ولقد اتخذت حكومة اليمن عدة مبادرات لتحسين الوصول الى التعليم الابتدائي. لا تشمل فقط بعض حملات التوعية، بل تشـمل أيضـاً شراكات مع منظمـات دولية لبناء المدارس، وتوفير الكتب الدراسـية، وتدريب المدرسـين. وعلاوة على ذلك، فرغم أن التباين بين الجنسـين لا يزال متأصلاً في المعايير الاجتماعية للبلد، ولا يزال يشكل واحداً من أكـبر العوامل التـي تعوق الالتحـاق بالمرحلة الابتدائيـة العامـة، فـإن تزايـد إدراج الفتيات في التعليم قد أسهم فيما يشهده اليمن من تقدم. ووفقاً لبيانات من اليونسـكو، فإن مؤشر المساواة بـين الجنسـين في التعليم الابتدائي قـد ارتفع من مسـتواه المنخفض البالـغ ٠,٣٨ في عام ١٩٩٠، إلى ٠,٧٣ في عـام ٢٠٠٥. ويلاحـظ في هذا الصـدد أنه إذا كان الوضـع في موريتانيـا واليمـن قد تحسـن بشكل ملحوظ، فإن البيانات المتعلقة بجزر القمر والسودان توحي بأن الأوضاع فيهما أشد صعوبة. أمـا في جيبوتي والصـومال، فلا يوجـد في المدارس الابتدائية ولا حتى طفل واحد من بين ثلاثة أطفال.

أمـا في البلدان العربية الأقـل نمواً فتوجد معدلات إتمـام منخفضـة جداً، تعتبر سـمة أخـرى لهذه البلدان، التي لم يصل فيها إلى الفصل الأخير من التعليـم الابتدائي عام ٢٠٠٥ سـوى ٤٨,٣ في المائة من التلاميـذ المقيدين. ويفسر لنا ما تقدم، المعدل المنخفض نسـبياً مـن معرفة الشـباب بالقراءة والكتابة في البلدان العربيـة الأقل نمواً. والواقع أن هذا المعدل لم يتحسن إلا بحوالي 11 نقطة مئوية فقط منذ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو يقل كثيراً عن متوسـط العالم النامي البالـغ ٨٥,٣ في المائـة. وبعبارة أخـرى، فإن من كل ثلاثة شبان يعيشون في البلدان العربية الأقل نمواً، يوجد شاب واحد أمي.

التحديات والتوصيات

إن التحديـات التـي تتصـدى لتحقيـق تعميـم التعليـم الابتدائي، وتحقيق مسـتويات عالية من معرفة القراءة والكتابة في المنطقة العربية، تحديات متعـددة ومتنوعة، علـى اعتبـار أن الأداء يختلف بين البلدان العربية اختلافاً كبيراً. ويمكن تقسـيم هذه التحديات الى تحديـات ناجمة عن "عرض" بنية تعليمية أساسـية غير كافيـة، وتحديات ناجمة عن قلة "الطلب" خصوصـاً بسـبب نقص الحوافز. وفيمـا يلي نتناول بإيجاز بعض أوضـح التحديات والعقبات.

من ناحية "العرض"، فإن أوضـح التحديات يتمثل في أن عـدد المدارس أو قاعات الدرس غير كاف. وهذه القضية موجودة في كثير من بلدان المنطقة، وهي تحتـاج الى تمويـل كاف وإلى أن تكون لهـا الأولوية. لكن الحصول على التمويل الكافي، بدوره، مسألة صـعبة، خصوصـاً في البلدان العربية الأقل نمواً.

كما أن المشكلة غالباً ما تسير بالتوازي مع ضَعف الكفاءات الإدارية في المدارس العامة، مما يشكل تحدياً كبيراً آخر أمام التعليم في كثير من البلدان العربية. وفي هذا الصدد فإن اللجنة المعنية بحقوق الطفل ناشدت الحكومات أن تتخذ الإجراءات اللازمة، ومنها تخصيص ما يكفي من موارد مالية، وبشرية، وفنية، بما يضمن تحسين الكفاءة الإدارية الداخلية للتعليم. ففي بعض بلدان المنطقة، تكون المدارس العامة بمثابة بالوعة تستنزف الموارد المخصصة لقطاع التعليم، بسبب انعدام المساءلة من جانب الإدارة وبسبب إسكات أصوات الأهالي.

كذلك فإن الافتقار إلى المدرسين المؤهلين يعتبر تحدياً واضحاً آخر، سواء أمام زيادة معدلات الالتحاق أو أمام نوعية التعليم. وجدير بالذكر أن نوعية التعليم تتأثر عندما يخصص مدرس واحد لأعداد كبيرة من الطلبة. كما أن نقص أعداد المدرسات في المناطق الريفية يُترجم الى انخفاض نسبة التحاق الإناث بالمدارس، وهي حقيقة في صلب انخفاض معدلات الالتحاق في معظم البلدان العربية الأقل نمواً. وفي بعض الحالات لا تكون قلة المدرسات راجعة إلى قلة المؤهلات بين الإناث. ولقد اتضح ذلك أثناء أحد مشروعات اليونيسيف باليمن، حيث تلقى عدد من النساء تدريب المدرسين. لكن بسبب الخوف من المحاباة أو الوصاية السياسية في التعيين، وبسبب العقلية التقليدية للبلد، لم توكل وظائف التدريس إلا إلى عدد قليل جداً من المدرسين الحديثي التخرج.

وجدير بالملاحظة أيضاً أن الترابط الداخلي بين جوانب التنمية واضح جداً. ومن الحالات الدالة على ذلك نقص البنية التحتية السليمة للربط بين القرى في بُلدان مثل المملكة المغربية واليمن، مما يجعل من الصعب على الطلبة في المناطق

الريفية أن يصلوا إلى مدارسهم. وفي هذا الصدد، تُوضح لنا التجربة أن تحسين الخصائص الصحية للمياه في المناطق الريفية من اليمن قد أسهم في زيادة عدد المدرسات في تلك المناطق، مما أدى بدوره إلى رفع معدلات الالتحاق بالمدارس.

أما جانب الطلب في التحديات التي تواجه التعليم، فيتعلق أساساً بقلة الحوافز. ذلك أن التحدي يتمثل في زيادة حوافز الآباء لإرسال أبنائهم الى المدرسة، وزيادة حوافز الأبناء ليذهبوا فعلاً إلى المدرسة، والأهم من ذلك، أن يبقوا بها.

بالنسبة للآباء المنتمين الى أسر منخفضة الدخل، يتضافر مفعول الفقر مع ما يرونه من انخفاض معدلات العودة لاستئناف التعليم لكي يجعل تكلفة فرصة إرسال طفلهم الى المدرسة مرتفعة للغاية. والواقع أن الآباء المنتمين إلى أسر منخفضة الدخل غالباً ما يرون أبناءهم وسيلة لزيادة دخل الأسرة. ربما كان الطفل يتكسب أجراً أو قد تكون لديه قيمة مضافة من عمل يقوم به في المنزل، أو، كما هي الحالة في المناطق الريفية، يعمل في الأرض. ولقد تناولت بلدان عربية كثيرة موضوع تكلفة فرصة إرسال الاطفال إلى المدرسة، خصوصاً

البنـات. ونجحت المملكة المغربية واليمن في تنفيذ برامج التغذية المدرسـية لهذا الغرض. ومثل هذه البرامـج تنفـع الأطفـال الفقراء ليس فقط من خلال خلق الحوافز لكي يلتحق الأطفال بالمدرسـة ويواظبوا على الحضـور، بل أيضاً من خلال تحسين صـحتهم وبالتالي تحسـين انتباههـم وقدرتهم علـى التعلم. ففي خلال سـنتين مـن تنفيذ هذه البرامج في المملكة المغربية تضاعف عدد الفتيات في السـنة الأولى الابتدائية. ونفس النتائج حدثت في اليمن.

وبالإضـافة إلى تكلفة الفرصـة، فإن مصـاريف الالتحـاق وغيرها، ومنهـا تكاليف الكتـب، والزي المدرسي والانتقال، تطرح أيضاً مزيداً من المشاكل على الأسر الفقيرة. ويتضـح بالدليل في كل أنحاء العـالم أن إلغاء المصروفات المدرسـية، أو تقليلها، يرفـع معـدلات الالتحاق بدرجة كبـيرة. لكن ذلك قد لا يكون ممكناً بسـبب الافتقار إلى تمويل رسمي متـاح للمدارس العامـة، أو بسـبب قلـة الموارد المالية في المدارس الخاصة. وقد ثبت أيضاً أن بعض الإجراءات الأخرى قد تساعد على تقليل التكاليف وزيـادة الحوافـز. ومن هـذه الإجـراءات توفير بعض التجهيـزات والمعدات المدرسـية، وعقـد الروابط بين الآباء والمدرسـين، وتوفير الإشراف ودفع تكاليف انتقـال الكتـب المدرسـية. والواقع أن هـذا النوع من الجهود التي بذلتها اليونيسـيف في اليمن قد أسـهم في زيادة معدلات الالتحـاق بالمدارس زيادة كبيرة في المناطق الريفية.

زد علـى ذلـك أن نوعية المنهج الدراسـي تُعد أداة مهمـة في تعزيز الحوافـز التي تجـذب التلاميذ إلى البقاء في المدارس. وتوجد أدلة فعلية على أن إدخال بعض الأفـكار المبتكـرة والاعتماد على أسـلوب تطبيقـي عملـي لهـا تأثـير إيجابي علـى رغبة الأطفال في التعلم. فإصلاح المنهج الدراسي على سـبيل المثال، مـن بين العوامل التي أسـهمت في زيـادة عدد الأطفال الذين أتمّوا الدراسـة الابتدائية في تونس والمملكة المغربية.

أمـا في حالـة البلدان التـي تعاني مـن الصراعات كالعراق، وفلسـطين، والصـومال، والسودان، فإن القضـايا الأمنية تتسـبب في تحديات كـبرى أمام حصـول الأطفال على التعليم. فالمباني المدرسية تتهدم. وقد يتعذر على المدرسين والطلاب أن يصلوا الى المدارس بسبب تهدم البنية الأساسية والمرافق وغـير ذلك مـن الحواجـز التي تعوق حريـة الحركة، ومنها الحواجز التي يفرضـها الجيش الإسرائيلي في فلسطين، وقد ينضـم البعض إلى أحد جانبي النزاع، أو يفـر من البلد. مثل هـذه العقبات التي تعترض حركـة المواطنين الأحـرار تتجـاوز جانب "العرض" في التحديـات، لأن الزيـادة في تكاليـف الأمـن أو القلق المفرط تزيد من تكلفة الفرصـة، وبالتـالي تقلل من حوافـز المواظبة على حضـور المدرسـة. أي أن حـل النزاعات وإنهـاء الاحتلال في المنطقة العربية سـيكون خطوة أساسـية نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

وكما هـو مذكور في إعلان القاهـرة، الذي اعتمده المؤتمـر الإقليمـي عـن التعليـم للجميـع للدول العربية في عام ٢٠٠٠، "لا بد أن يعتبر تحسين نوعية التعليم هو الأولوية رقم ١ في إطار التحرك العربي لتحقيق أهداف التعليم للجميع على المسـتويين الكمـي والنوعـي". كمـا أن نوعيـة التعليم هي أيضاً ما تركز عليه المادة ٢٩، الفقرة ١، من اتفاقية حقوق الطفل، التي تتناول الهدف من التعليم[٢٤].

(٢٤) الأمم المتحدة، تجميع للتعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الانسان (الأمم المتحدة، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦)، موجود على الموقع: http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/o/b12db96f5cle2491c1256ffd004914d8? Opendocument.

وهـذه الأولويـة تشـمل كل العمليـات والمهارات التعليميـة، بمـا فيهـا تحقيـق جميـع المتعلمين للمسـتويات المحددة وطنياً والمقيسة موضوعياً في التعلم في الإلمام بالقراءة والكتابة، والرياضيات والمهـارات الحياتيـة. وتشـمل الأخـيرة مهـارات التكنولوجيا التي تفضي إلى تفتح الذهن، وتطور الفكـر، والرغبـة في المعرفـة والرغبة في اسـتقاء المعرفة من جميع المصـادر. وفي ظل هذه الأولوية، يكون التركيز هو تحسـين أوضاع المدرسين، ومنها موهلاتهـم وظـروف عملهم. فبعـد جومتيان[٢٥]، تم اعتمـاد التحصـيل العلمـي باعتبـاره مؤشراً أساسـياً عن نوعية التعليم. وبين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٩، اشـتركت تسـعة بلدان عربيـة في مشروع مراقبة التحصيل في التعليم الذي تجريه منظمتا اليونيسـكو واليونيسـيف. وقد أظهـرت النتائج أن الكفاءات التي اكتسـبها الطلاب في المسـتوى الابتدائي، أي الصـف الرابع، كانـت أقل بكثير من المستوى المقترح في جومتيان. ولم تظهر أية مهارات مرتفعة إلا بنسـبة ١٢ في المائة، و١٠ في المائة، و٢٥ في المائة، في اللغة العربية، والرياضـيات، والمهارات الحياتية على الترتيب. ففي اللغة العربية لم تحقق المسـتوى المقترح سـوى تونس والمملكة المغربية، وهـو نسـبة ٨٠ في المائة كحـد أدنـى للكفاءات. ولم ينجـح أحد مـن البلدان المشـاركة في تحقيق المسـتوى المقترح في التمكن من الرياضـيات. كما لم ينجح سـوى تونس والأردن في تحقيق المسـتوى المقترح للإنجاز في المهارات الحياتية. ومما يذكر أن إنجاز البنات كان في المتوسـط أفضـل من البنين. وكان الإنجاز بين طلبة مدارس الحضر أعلى منه بين طلبة مدارس الريـف. وبناء علـى هذه النتائـج، يظهر أن التعليـم الابتدائـي في المنطقة العربية سـيئ النوعية ولا يقدم الاحتياجات التعليمية الكافية والأساسية إلى الطلبة. يضاف إلى ذلك أن النتائج توحي بأن هذه البلدان كانت تركز في الماضـي على توفـير أماكـن في المدارس أكثر مـن تركيزها على الارتقاء بنوعية التعليم. ولذا، فإن الارتقاء بنوعية التعليـم بما يتفـق والالتزامات التـي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل، يشكل تحدياً أساسياً أمام المنطقة العربية.

(٢٥) اليونسكو، المؤتمر الدولي "التعليم للجميع" ١٩٩٠، المنعقد في جومتين، تيلاند، ٥-٩ آذار/مارس ١٩٩٠ الذي وافق خلاله مندوبي ١٥٥ دولة وحوالي ١٥٠ منظمة على تعميم التعليم الإبتدائي وتخفيض كبير في معدلات الأمية قبل نهاية العقد.

جيم

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يرمي الهدف الثالث إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وذلك بمعالجة فروق التعامل مع الجنسين في ثلاثة أبعاد تعتبر حاسمة في التنمية البشرية، ألا وهي التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، والفرصة الاقتصادية من خلال تحسين فرص العمل، والمشاركة في السياسة العامة عن طريق زيادة التمثيل في البرلمانات الوطنية وهيئات اتخاذ القرار.

ولقد شهدت المنطقة زيادة كبيرة في الجهود التي تبذلها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني للتصدي لكل أشكال التمييز ضد المرأة، والاستثمار في قضايا المرأة على نطاق واسع. وبحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، كان ١٨ من ٢٢ بلداً عربياً قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكانت المنظمات والوكالات غير الحكومية، سواء منها الوطنية أو الدولية، تنفذ بنشاط سلسلة متنوعة من البرامج، تتراوح من مشاريع التمكين وبناء القدرات، التي تستهدف تعزيز قدرات المرأة في المناطق الريفية، إلى حملات زيادة الوعي بحقوق المرأة، والعمل على تعديل القوانين. فقد عدلت بلدان كثيرة من قوانين أحوال الأسرة والأحوال الشخصية كما عدلت من قانون العقوبات، وذلك للقضاء على بعض الأحكام التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.

ورغم هذه الخطوات المتقدمة، لا تزال المرأة العربية بعيدة عن التمتع بنفس الحماية القانونية ونفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها الرجل، كما أنها محرومة من الفرص المتساوية معه في العمل وفي التعليم. ذلك أن عدم المساواة بين الجنسين تبدأ في وقت مبكر وتترك المرأة في وضع متضرر طوال حياتها، وفي كل مجالات المجتمع. فتكون البنات أقرب إلى التسرب من المدرسة، وأقرب إلى الحصول على قدر من التعليم أقل من البنين في كثير من البلدان العربية. فالمرأة تنشأ في مناخ تمييزي لم يختف منه بعد عدم المساواة في القوانين وفي الممارسة، ولا فوارق الأجور. فلا تزال هناك حاجة كبيرة إلى أن تترجم الحكومات شتى التعهدات القانونية الدولية في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى حقائق على أرض الواقع، سواء في القانون أو في الممارسة، لكي تضمن المساواة بين الجنسين وتضمن تمكين الشابات والبنات في البلدان العربية. إن التغيير الاجتماعي يتطلب البدء بالشباب لأنهم في العادة أكثر تقبلاً من الكبار للتغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير الاجتماعية.

ولعله من المهم أن نلاحظ أن ١١ من الدول العربية التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد أبدت تحفظات على

بعض المواد[٢٦]، وأن بعض الدول صرحت بأنها لن تطبق هذه المواد التي "لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية"[٢٧]. وكانت أبرز التحفظات هي تلك التي أبديت في شأن المادة ٢، التي تنص على الخطوات التي يتعين على الدولة أن تتخذها لتنفيذ الاتفاقية، ومنها إدراج مبدأ المساواة في صلب الدستور و"اتخاذ الخطوات التشريعية، والإدارية، وغيرها من الخطوات التي تكفل هذه المساواة"[٢٨]. وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه الى أن الاتفاقية تؤكد أن الدول التي تلتزم بالاتفاقية التزاماً جزئياً فحسب، يجب أن تراعي تأثير تحفظاتها على وحدة الاتفاقية وتكاملها، لكي تحدد ما إذا كان هذا التحفظ أو ذاك لا يتفق مع الهدف العام للاتفاقية والغرض منها.

إن الخطوات الهائلة التي قطعتها المرأة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم لم تنعكس بعد في شكل زيادات ملحوظة في معدلات المشاركة الاقتصادية والسياسية. وتتضح هذه النقطة من الشكل ٢.٣.١. فالنقاط الموجودة عند الزوايا في أكبر المثلثات تمثل التكافؤ بين الجنسين في الأبعاد الثلاثة التي نحن بصددها، ألا وهي التعليم من خلال مؤشر التكافؤ بين الجنسين في محو أمية الشباب؛ والمشاركة في العمل مدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي؛ والنسبة المئوية من مقاعد المرأة في البرلمان الوطني[٢٩]. أما المحاور الثلاثة التي تصل وسط أكبر المثلثات بالزوايا، فتقدم لنا قياسات لمدى التكافؤ الذي تحقق. أما المثلثان الأصغر حجماً فيرسمان لنا وسط المنطقة العربية فيما يتعلق بالتكافؤ في الأبعاد الثلاثة بين الجنسين. وأما أصغر مثلث فيوضح لنا حالة المرأة في عام ١٩٩٠، في حين أن المثلث الأكبر منه يشير إلى أحدث المشاهدات المتاحة[٣٠]. فمن ناحية التعليم،

الشكل ٢.٣.١ : التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

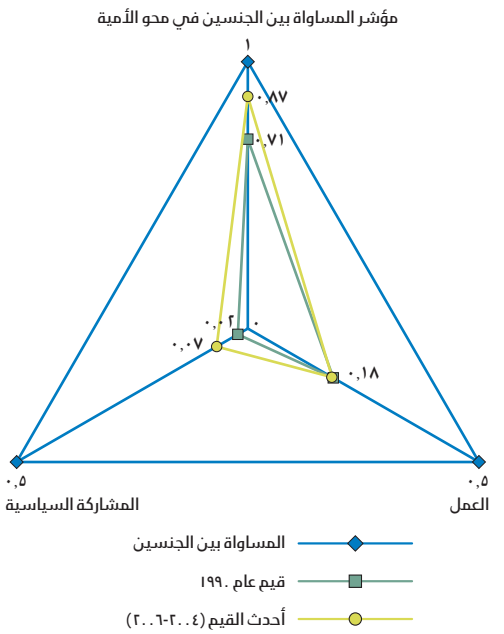

المصدر: الإسكوا، الاتحاد البرلماني الدولي، معهد اليونسكو للإحصاءات، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

(٢٦) ESCWA, *Developments in the Situation of Arab Women: Health, Education, Employment, Political Representation, CEDAW,* (ESCWA, 22 February 2007) موجود على الموقع :
http://www.escwa.org.lb/divisions/ecw_editor/Download.asp?table_name =other%20&field_name= id%20&FileID=%2071.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) إذا كانت قيمة مؤشر المساواة بين الجنسين تساوي ١ فذلك يعني المساواة التامة في التعليم؛ والحصة التي تبلغ نسبتها ٥٠ في المائة تعني المساواة في المشاركة الاقتصادية والسياسية.

(٣٠) فيما يتعلق بإلمام الشباب بالقراءة والكتابة، ومؤشر المساواة بين الجنسين، ومعدلات المشاركة السياسية، فإن أحدث البيانات المتاحة هي بيانات عام ٢٠٠٦؛ أما بالنسبة للمشاركة الاقتصادية، فإن البيانات تخص عام ٢٠٠٤.

انتقلت المرأة العربية إلى مكان قريب من المساواة، حيث ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في محو أمية الشباب ارتفاعاً كبيراً من ٠,٧١ إلى ٠,٨٧. كما يتضح من الشكل ٢.٣.٣. لكن على النقيض من ذلك، لم تزد النسبة المئوية لمقاعد المرأة في البرلمانات الوطنية إلا زيادة طفيفة منذ عام ١٩٩٠، على حين أن مشاركة المرأة في العمل بأجر لم تتحسن على الإطلاق. وفي كلا المجالين يعد المركز الحالي للمرأة بعيداً جداً عن التكافؤ، مما يؤكد بوضوح أن المكاسب التي حققتها المرأة في التعليم لم تترجم إلى مشاركة اقتصادية وسياسية أكبر مما كانت. لذا فإن السياسات التي تستهدف القضاء على الفروق بين الجنسين لا بد أن تتطرق لهذه القضية لكي تضمن أن البلدان العربية على الطريق الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بكل أبعادها.

الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥؛ وإزالته في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

التعليم

نجحت البلدان العربية في إحراز تقدم حيوي نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم على مستوى المنطقة. وكما يتضح من الشكل ٢.٣.٢، زاد مؤشر التكافؤ بين الجنسين مقيساً بنسبة البنات إلى البنين في إجمالي الالتحاق بالتعليم زيادة كبيرة على كل مستويات التعليم خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥. ويشير المتوسط الإقليمي الذي يبلغ ١ (١,٠٠) إلى أن الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بمستوى التعليم العالي في المنطقة ككل قد أزيلت، رغم استمرار بعض الفوارق بين المناطق الفرعية والدول الفردية. لكن على العكس من ذلك، فإن التكافؤ التام بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمستوى الابتدائي والمستوى الثانوي لم يتحقق بعد، وهو ما يبدو واضحاً من قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين في عام ٢٠٠٥، التي بلغت ٠,٩٠ و٠,٩١. ولعله من المهم أن ننوه في هذا الصدد إلى أن التقدم قد تم على قاعدة عريضة، حيث تتجه كل منطقة من المناطق الفرعية نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستويات التعليم المختلفة. وقد أسهم ارتفاع معدل الالتحاق والإتمام بين الإناث في إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، كما هو مبين في الشكل ٢.٣.٣. ووفقاً لآخر البيانات الصادرة عن اليونسكو، فإن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للمنطقة العربية قد ازداد من ٠,٧١ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٨٧ في عام ٢٠٠٦.

أما في بلدان المشرق، فقد كان التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم الثانوي والعالي أسرع منه على مستوى التعليم الابتدائي. حيث ازدادت قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للمستوى الابتدائي زيادة طفيفة فحسب من ٠,٨٦ في عام ١٩٩١ إلى ٠,٩١ في عام ٢٠٠٥. وهذا التحسن البطيء نسبياً في مستوى

الشكل ٢.٣.٢ : مؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم بالمنطقة العربية

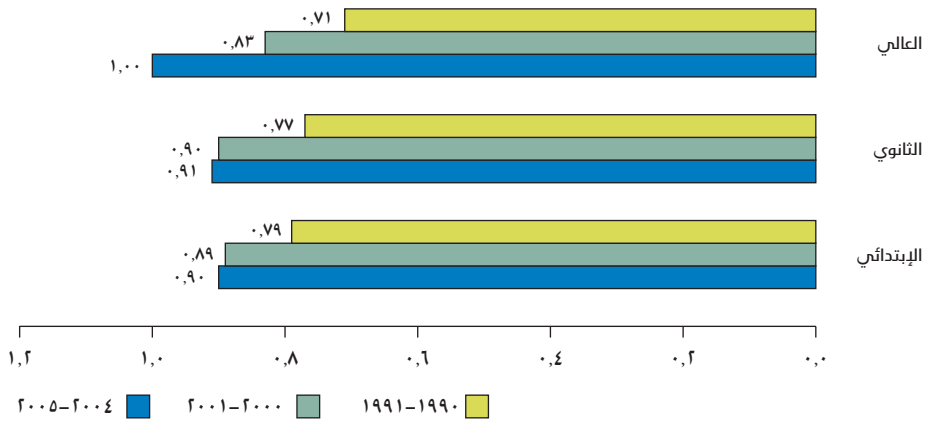

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات.

التعليم الابتدائي إنما يرجع أساساً إلى الركود في نسبة التحاق البنات إلى البنين في العراق. أما إلى أي حد ستؤدي التطورات التي يشهدها العراق وفلسطين في الوقت الراهن إلى كبح الإنجازات الطويلة الأجل لتحقيق المساواة في التعليم فهذا ما يزال مجهولاً، غير أن المراقبة عن كثب للتغير الذي يحدث في الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم مسألة حيوية. أما بالنسبة للفتيات في مصر، فإن الوصول إلى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي قد تحسن تحسنا كبيراً، حيث زاد مؤشر التكافؤ بين الجنسين في كلا المستويين بنحو ١١ نقطة مئوية و١٣ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥ على الترتيب. لذلك فإن التقدم على المستوى الثانوي كان ملحوظاً أيضاً في الجمهورية العربية السورية، حيث ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين من ٠,٧٣ في عام ١٩٩١، إلى ٠,٩٤ في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، فإن منطقة المشرق العربي كمنطقة فرعية قد حققت أكبر المكاسب بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٦. حيث يتضح من الشكل ٢.٣.٣. أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بإلمام الشباب بالقراءة والكتابة قد ازداد من ٠,٧٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٩١ في عام ٢٠٠٦.

ومنذ بداية التسعينيات اتخذت جميع بلدان المغرب الأربعة خطوات أساسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. فزيادة وصول البنات إلى مستوى التعليم الابتدائي، والثانوي، والعالي قد تُرجم إلى ارتفاع كبير في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين صغار الإناث، مع اتساع مقابل في مؤشر التكافؤ بين الجنسين بنحو ١٦ نقطة مئوية، من ٠,٧١ في عام ١٩٩١ إلى ٠,٨٧ عام ٢٠٠٦. فالمملكة المغربية، التي كانت في منتصف الثمانينيات تقف متأخرة جداً من حيث تعليم الإناث، قد نجحت في تقليص الفجوة بين الجنسين على جميع المستويات، حيث بلغت قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في عام ٢٠٠٥ نحو ٠,٨٩ بالنسبة للتعليم الإبتدائي ونحو ٠,٨٥ لكل من المستويين الثانوي والعالي. ولكن البطء النسبي في مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة والذي بلغ ٠,٧٥ يوضح لنا أن الفجوة بين الجنسين لا تزال كبيرة، على أن باقي بلدان المغرب

الشكل ٢.٣.٣ : مؤشر المساواة بين الجنسين في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب

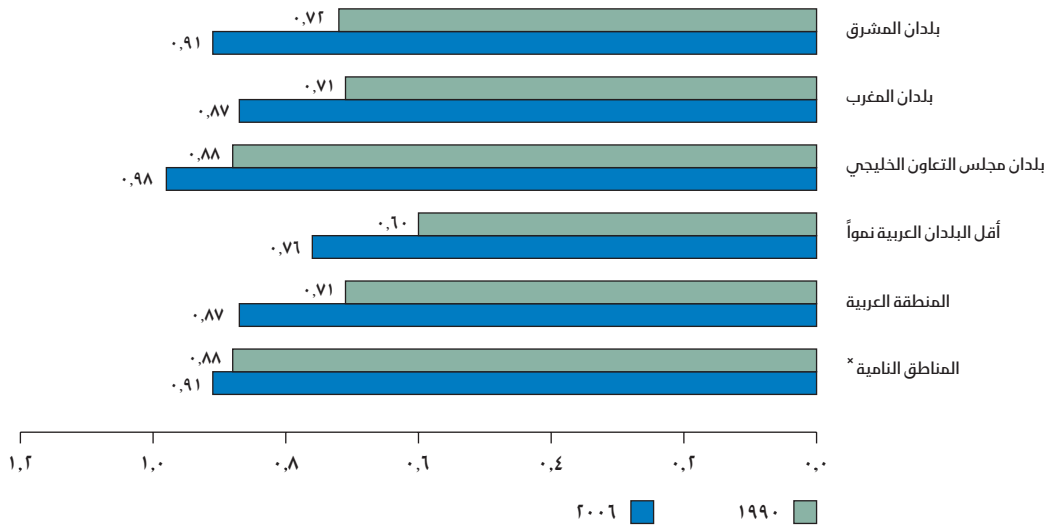

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

ملاحظة: بيانات المناطق النامية تشير إلى عام ١٩٩٠ وإلى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

قد حققت تقريباً تكافؤاً كاملاً بين الجنسين في مستوى التعليم الابتدائي، حتى أن معدلات التحاق الإناث قد تجاوزت بكثير معدلات التحاق الذكور في المستويين الثانوي والعالي.

أما منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي فهي المنطقة الفرعية الوحيدة التي حققت التكافؤ الكامل بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي. فكل البلدان الستة لهذه المنطقة الفرعية لديها معدل التحاق متوازن بين البنات والبنين في مستوى التعليم الابتدائي. ورغم أن الالتحاق بمستوى التعليم الثانوي يتميز هو الآخر بالتوازن بين البنات والبنين، فإن قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للتعليم العالي تكشف عن تغلب الإناث إلى حد بعيد. ففي البحرين وقطر، على سبيل المثال، التحقت ٢٢٣ فتاة و٣٣٧ فتاة في عام ٢٠٠٥ في مقابل كل ١٠٠ من البنين، على الترتيب. على أن هذا الوضع يمكن تفسيره أساساً بأن الشبان في بلدان الخليج أكثر ميلاً بكثير إلى الدراسة في الخارج من زميلاتهم الإناث. كما أن البنات كثيراً ما يتفوقن أيضاً في الأداء على زملائهن من الذكور في مستويات التعليم الثانوي، ويحظين بقدر أكبر من القبول في مؤسسات التعليم العالي. وفي مجال إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، ازداد مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى ٠,٩٨ في عام ٢٠٠٦، بما يشير عملياً إلى أن نفس العدد من البنات والبنين قادرون على القراءة والكتابة.

أما البلدان العربية الأقل نمواً، فقد بدأت من قاعدة محدودة لكنها حققت أكبر قدر من التقدم بين جميع المناطق الفرعية في التعليم الابتدائي، وتمكنت من تضييق الفجوة بين الجنسين بنحو ٢٧ نقطة مئوية خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٥. وعلى حين أنه في عام ١٩٩١، لم تكن

الشكل ٢.٣.٤ : حصة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي (نسبة مئوية)

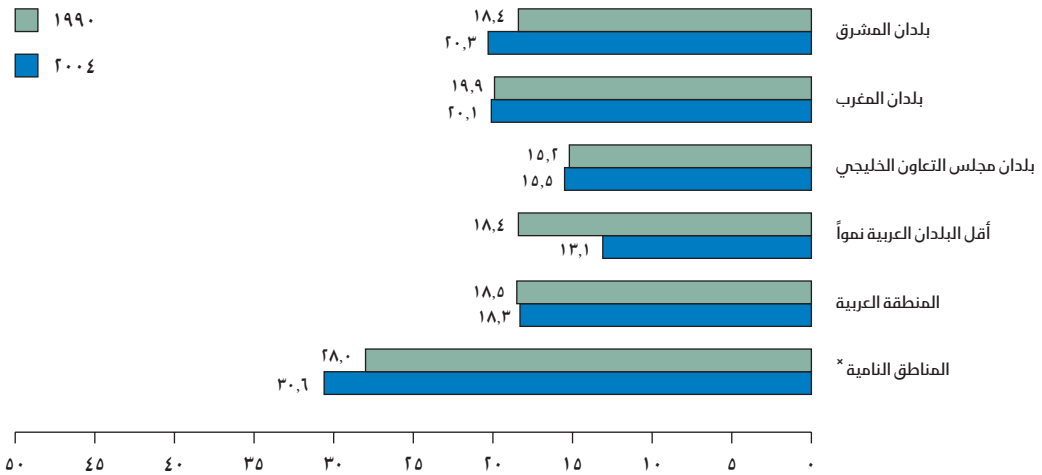

المصادر: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع:
http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx
United Nations, World Population Prospects: 2006 Revision, Online Population Database, موجود على الموقع : http://esa.un.org/unpp
ملاحظة: يتم الحصول على المتوسطات دون الإقليمية والإقليمية بترجيح البيانات الوطنية مع العدد المناسب من السكان الذين بلغوا سن العمل (١٥-٦٤).

في المتوسط سوى ٥٤ فتاة ملتحقة بالتعليم في مقابل كل ١٠٠ من البنين، ازداد هذا العدد إلى ٨١ في عام ٢٠٠٥. وكان اليمن هو البلد العربي الذي حقق أكبر المكاسب على مستوى التعليم الابتدائي، حيث ازداد مؤشر التكافؤ بين الجنسين من ٠,٣٥ إلى ٠,٧٤ خلال الفترة نفسها. على أن ضمان المساواة في وصول البنات إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي في البلدان العربية الأقل نمواً لا يزال يشكل تحدياً كبيراً كما يظهر من المتوسط المنخفض في قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين التي بلغت ٠,٦٨ و٠,٦٠ والبطء النسبي في التقدم المحرز. وهذه النتائج توضح إلى حد بعيد أن الحكومات الوطنية والمنظمات الإنمائية الدولية قد أعطت الأولوية حتى الآن للتعليم الابتدائي العام. وفي موريتانيا واليمن، تبلغ نسبة البنات إلى البنين الذين يتلقون تعليماً عالياً حوالي ١ إلى ٣. وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، حققت هذه المنطقة الفرعية تقدماً ملحوظاً منذ عام ١٩٩٠. لكن قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين، التي بلغت ٠,٧٦ في عام ٢٠٠٦، تشير إلى أن المرأة لا تزال متضررة بشكل ملحوظ. ومن غير المرجح أن يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥.

الفرصة الاقتصادية وسوق العمل

كانت مشاركة المرأة في أسواق العمل العربية على مر التاريخ مقيدة بمجموعة من العوامل منها انخفاض مستويات التعليم، والأفكار المعتادة عن دور مختلف أفراد المجتمع والقواعد التنظيمية للعمل التي تفضي بوضوح الى التحيز ضد المرأة. يضاف إلى ذلك أن الأداء الاقتصادي السيئ نسبياً في معظم البلدان العربية خلال الثمانينيات

والتسعينيات من القرن الماضي، المقترن بارتفاع معدلات البطالة والعمل الناقص، قد أثنى أسواق العمل عن استقبال حصة أكبر من النساء. ويلاحظ في هذا السياق أن الإحصاءات الرسمية التي تقيس مشاركة المرأة في أسواق العمل لا تعكس بدقة واقع الحال، لأنها تستبعد كل أشكال العمل غير المدفوع الأجر.

كما جاء فيما تقدم، ظلت نسبة النساء في الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ثابتة في الغالب في معظم المناطق الفرعية منذ عام ١٩٩٠، كما هو مبين في الشكل ٢.٣.٤. أما بالنسبة للمنطقة ككل، فقد بقيت نسبة النساء عند ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهي أقل بقليل من نسبة ١٨,٥ في المائة التي شهدها عام ١٩٩٠. وفي مقابل ذلك، شهدت بلدان المناطق النامية في المتوسط زيادة من ٢٨,٠ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤.

لقد شهدت بلدان المشرق وبلدان المغرب زيادات طفيفة في مشاركة المرأة في الأعمال مدفوعة الأجر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، بلغت ٢٠,٣ في المائة و٢٠,١ في المائة على الترتيب. لكن النساء في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي البلدان العربية الأقل نمواً، عادة ما يشغلن في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي، نسبة أقل بكثير من سائر النساء العربيات، حيث تبلغ هذه النسبة ١٥,٥ في المائة و١٣,١ في المائة على الترتيب[٣١]. في حين أن المشاركة في العمل مدفوع الأجر في بلدان مجلس التعاون الخليجي لم تشهد تقريباً أي تغير منذ عام ١٩٩٠، أما نسبة النساء في البلدان العربية الأقل نمواً فإنها في الواقع قد هبطت من ١٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٠، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، إلى ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٤.

المرأة في السياسة والتمثيل العام

بذلت البلدان العربية جهودا كبيرة لتعزيز المركز القانوني للمرأة وتعزيز دورها في السياسة. فقد أنشأت الكويت لجنة المرأة التابعة لمجلس الوزراء التي من مهامها "متابعة شؤون المرأة في الداخل والمشاركة في المؤتمرات والنشاطات الإقليمية والدولية المعنية بالمرأة"[٣٢]. وتبعتها في ذلك سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث أنشأت البحرين اتحاد النساء البحريني؛ وأنشأت قطر لجنة حقوق المرأة؛ وأنشأت المملكة العربية السعودية مركز قضايا المرأة. كما قامت عدة بلدان أخرى منها العراق، والأردن، والمملكة المغربية، وقطر، وتونس، بتعديل قوانين أحوال الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية التي تمنح المرأة نوعاً من التوسع في الحقوق في الطلاق[٣٣]، والنفقة، وحضانة الأطفال. وتم رفع سن الزواج للرجال والنساء في عدد من البلدان إلى ١٨ أو ١٩ سنة. وعدلت كل من الجزائر والمملكة المغربية وتونس من قوانينها المتعلقة بالمواطنة لإعطاء الأبناء المولودين لآباء من غير أبناء البلد الحق في التجنس بجنسية الأم. كما غيرت كل من الأردن وتونس قانون العقوبات فيهما، لتجريم القتل لأسباب تتعلق بالشرف.

(٣١) الأرقام الخاصة بأقل البلدان العربية نمواً تشير فقط إلى السودان واليمن، حيث يوجد نحو ٨٢ في المائة من سكان هذه المنطقة الفرعية.

(٣٢) CEDAW, *Consideration of reports submitted by States parties under Article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women* (United Nations, 2003). http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/ reports.htm. : موجود على الموقع

(٣٣) في الأردن على سبيل المثال، مُنحت المرأة حق "الشقاق" وحق "الخُلع"، وهما نوعان من الطلاق لم يكن من الممكن أن تطالب بهما المرأة قبل ذلك.

أو بالتحرش الجنسي، رغم أن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا تزال تعرب عن قلقها إزاء معالجة جرائم الشرف في قانون العقوبات الأردني[٣٤]. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، أصبحت عُمان هي الدولة العربية الثامنة عشرة التي تنضم إلى الاتفاقية. يضاف إلى ذلك أن برلمانات بعض الدول العربية أصبحت تطبق نظام الحصص لتعزيز مشاركة المرأة، كما تنص الاتفاقية[٣٥].

أما في المشهد السياسي، كما يتضح من الجدول ٢,٣,١، فقد ظلت مشاركة المرأة في البرلمانات العربية في حدود ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهي تعتبر من أدنى النسب في العالم، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة العمل[٣٦]. والواقع أن نظام الحصص أحدث بالفعل تدفقاً نسائياً في البرلمانات الوطنية، وأدى فعلاً إلى رفع مستويات المشاركة السياسية. فقد شهد العراق من التغيرات في هذا الصدد ما لم يشهده أي بلد عربي آخر، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ٢٥,٥ في المائة في انتخابات عام ٢٠٠٥. وفي الأردن، ارتفعت النسبة من ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٧، إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦؛ وزادت في المملكة المغربية من ٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، وأصبح عدد النساء في البرلمان ٣٥ امرأة. ورغم أن تمثيل المرأة في البرلمان المصري منخفض، فقد تم تعيين عدد من القاضيات المصريات لأول مرة بعد حملة طويلة من جماعات المجتمع المدني المصرية. وفي الكويت، بعد عقود من الصراع، فازت المرأة الكويتية بأرضية سياسية كبيرة في عام ٢٠٠٥، عندما حصلت على حقوق سياسية شاملة، رغم أنها لم تفز بأي مقعد في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦. ومع ذلك فإن وزارة آذار/مارس ٢٠٠٧ الجديدة تضم امرأتين تجلسان في البرلمان بصفتهما وزيرتين. وفي الإمارات العربية المتحدة، كانت انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ انتخابات رائدة حيث نجحت تسع من النساء في الوصول إلى البرلمان، الذي يضم ٤٠ مقعداً. كما حصلت المرأة البحرينية على مقعد واحد فقط في الانتخابات التي جرت في نفس السنة. لكن رغم هذه الخطوات المتقدمة لا تزال منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي هي المنطقة الفرعية التي فيها أدنى قدر من تمثيل المرأة، حيث لا تشغل في المتوسط سوى ٥,١ في المائة من مقاعد البرلمان. وأما في البلدان العربية الأقل نمواً فقد اختلفت الاتجاهات مؤخراً: فقد هبطت مشاركة المرأة في البرلمان اليمني من ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧؛ بينما ارتفع العدد في السودان من ٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٧، إلى ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. على أن تأثير الاعتماد على نظام الحصص، وإلى أي مدى يستطيع هذا النظام دعم أي تغيير جذري في مركز المرأة بالمنطقة العربية، فلا يزال محل أخذ ورد. وإن كانت تجارب الأردن، والمملكة المغربية، والسودان، وتونس، توحي بوجه عام بأن الحصص قد تكون آلية برلمانية مفيدة لزيادة مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية.

(٣٤) الأمم المتحدة، "لجنة الأمم المتحدة لمراقبة القضاء على التمييز ضد المرأة تحتفل بعيدها الخامس والعشرين" بيان معلومات أساسية (٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧)، موجود على الموقع: http://www.un.org/News?press/2007/wom1635.doc.htm.

(٣٥) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٥، بشأن المادة ٤، الفقرة ١، من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن التدابير الاستثنائية المؤقتة، نسخة سابقة على التحرير (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤) موجود على الموقع: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw30/GenRecWP1-auv.PDF.

(٣٦) البيانات المتعلقة بتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية تشير إلى مجلس النواب، حسب تصنيف الاتحاد البرلماني الدولي.

الجدول ٢.٣.١ : نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
مصر	٣,٩	٢	٢
العراق	١٠,٨	٦,٤	٢٥,٥
الأردن	٠	٠	٥,٥
لبنان	٠	٢,٣	٤,٧
فلسطين			
الجمهورية العربية السورية	٩,٢	١٠,٤	١٢
المشرق	٤,٨	٤,٢	٩,٩
الجزائر	٢,٤	٣,٢	٦,٢
الجماهيرية العربية الليبية			(٤,٧)
المغرب	٠	٠,٦	١٠,٨
تونس	٤,٣	١١,٥	٢٢,٨
المغرب(أ)	٢,٢	٥,١	١٣,٣(أ)
البحرين	٠	٠	٢,٥
الكويت	٠	٠	٣,١
عُمان	٠	٢,٤	٢,٤
قطر	٠	٠	٠
المملكة العربية السعودية	٠	٠	٠
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	٢٢,٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٠	٠,٤	٥,١
جزر القمر	٠		٣
جيبوتي	٠	٠	١٠,٨
موريتانيا		٣,٨	١٧,٩
الصومال	٤		٧,٨
السودان			١٤,٧
اليمن	٤,١	٠,٧	٠,٣
أقل البلدان العربية نمواً	٢	١,٥	٩,١
المنطقة العربية	٢,٢	٢,٥	٨,٧
المناطق النامية(ب)	١٠,٤	١٠,١	١٥,٣

المصدر: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع:
http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

ملاحظة: المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية محسوبة بالحساب العادي.

(أ) متوسط بلدان المغرب لا يشمل الجماهيرية العربية الليبية.

(ب) بيانات المناطق النامية تشير إلى عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٦.

التحديات

ثمة مجموعة مترابطة من العوامل القانونية، والتعليمية، والاجتماعية، والسلوكية، والاقتصادية، تحول دون دخول المرأة في سوق العمل، كما تعيق مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية. أما من ناحية العمل، فقد أدت هذه العوامل الى زيادة الحواجز. ونعني بذلك التمييز في الأجر وغير الأجر، وعدم المساواة في الوصول إلى سوق العمل، وعدم السيطرة الكاملة على الموارد. وأما من ناحية المشاركة السياسية، فإن العراقيل لها طابع اجتماعي أساساً، حيث غالباً ما تعبر المواقف العامة عن تحيز واضح ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وإذا كان التعليم في حد ذاته يعزز رفاه المرأة ونوعية حياتها، فمن الممكن أيضاً أن يكون وسيلة لتحسين الفرص الاقتصادية والسياسية للمرأة. لكن الوصول إلى مستويات عالية من التعليم لم يؤثر بعد تأثيراً إيجابياً على معدلات المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة في المنطقة العربية. فلا يزال الذكور مسيطرين على سوق العمل، خصوصاً في المجالات المهنية المطلوبة بشدة كالهندسة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي كثير من البلدان، لا تتاح للبنات سوى بعض البرامج المهنية التقنية. وهناك عامل آخر يساهم في هذا الصدد وهو الفكرة النمطية المنتشرة بأن الأعمال التي تمارسها المرأة يجب أن تكون امتدادا لأدوارها الإنجابية. وهكذا فإن معظم النساء العربيات يملن إلى التخصص في الرعاية والتعليم، أو في مجالات أخرى تعتبر ملائمة، كالعلوم الإنسانية أو الاجتماعية على سبيل المثال.

ورغم أن قوانين العمل في بعض البلدان العربية لا تميز صراحة ضد المرأة، فإن قوانين العمل والنظم

المتعلقة بالأسرة والتي تتجه إلى الموافقة على الاحتياجات الخاصة بالمرأة، ومنها إجازات الأمومة، وتحديد ساعات العمل، كثيراً ما تثني أصحاب العمل عن تشغيل النساء. وكثيراً ما يخشى أصحاب العمل، عن خطأ، أن تؤثر مسؤوليات الأبناء والمسؤوليات المنزلية تأثيراً سلبياً على قدرة المرأة على العمل وعلى نوعية ما تنتجه. ويزداد ذلك تعقيداً بسبب الافتقار إلى الخدمات اللازمة في مكان العمل لتسهيل أدوار المرأة الانجابية، ومنها الحضانات، والمقاصف المنخفضة الأسعار. يضاف إلى ذلك أن المرأة تواجه في كثير من البلدان بعض القيود القانونية أو الاجتماعية على حركتها، مما يعوق قدرتها على السفر ومتابعة أعمالها في الخارج. وكل ذلك يستبعد من الفكر أي حافز على تشغيل المرأة ويؤيد الاتجاه القوي نحو توظيف الرجال. وهو يشجع شكلاً من أشكال التمييز في الأجر وفي غير الأجر، ويرفع معدلات البطالة بين النساء، خصوصاً الحاصلات على تعليم عال.

وهذه الأفكار النمطية تأتي من الاعتماد على التقاليد في تحديد أدوار الجنسين في الأسرة العربية والمجتمع العربي الذي لا يزال قوياً. فما زالت النظرة الى الرجال تعتبرهم في معظم الأحيان مكلفين بكسب العيش في المقام الأول وبالقيام بالأدوار المنتجة في الأسرة، في حين أن المرأة مختصة أساساً بالدور الإنجابي. ولذا فإن الفكرة السائدة هي أن

الإطار ٢.٣.١ : المراكز الشبابية الصديقة للمراهقين في الأردن

المراهقون والشباب في الأردن ليس لديهم سوى قليل من المتنفسات الآمنة للأنشطة الاجتماعية والترفيهية. وبالذات الفتيات، يتمتعن بقدر محدود من الحركة وقليل من الفرص لزيادة تنمية مهاراتهن القيادية وتعزيز مهاراتهن في التفكير النقدي. وفي عام ٢٠٠٦، أطلق مكتب اليونيسيف القطري في الأردن مشروعاً لإقامة ما يسمى بالمراكز الشبابية الصديقة للمراهقين، وذلك بالاشتراك مع المجلس الأعلى للشباب الأردني، وهو أحد مقدمي الخدمات الرئيسيين لقطاع المراهقين والشباب في البلد. ويركز المشروع على توفير مناخ آمن ومفيد للفتيات المراهقات، حيث يمكن أن يذهبن في أوقات الفراغ لممارسة الأنشطة الاجتماعية مع قريناتهن، والتعبير عن أنفسهن، والتعلم وتنمية المهارات، وممارسة الرياضة. وتضم الأنشطة بعض المهارات الحياتية مثل اتخاذ القرارات، والتعامل مع ضغوط قريناتهن، والقيادة والتواصل لكي يتمكن من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهن، والتعبير عن آرائهن، وممارسة أسلوب حياة صحي. أما الأنشطة الترفيهية فتشمل الرياضة والتمثيل، وهي أنشطة تُستخدم كأدوات لتعزيز الرسائل الصحية الأساسية فيما بين أقرانهن. إن بناء قدرات القائمين بالعمل الشبابي فيما يتعلق بوضع برامج مع المراهقين تكون واعية بمطالب الجنسين، وتشاركية، ومدعومة بزيادة وعي الآباء بأهمية مشاركة الفتيات المراهقات، تعتبر من قبيل الإستراتيجيات الأساسية لتعزيز مشاركتهن وحضورهن إلى المراكز. وقد أدى الجمع بين هذه الأساليب المختلفة إلى تحسن نوعية الأنشطة المقدمة، وأوجد مزيداً من الفرص أمام المراهقات المهمشات، وعزز صورتهن في مجتمعاتهن المحلية، كما حسّن ثقتهن بأنفسهن، وحسن مهاراتهن في التفاعل الاجتماعي. ويجري الآن تكرار هذا المشروع في جميع المراكز الشبابية التابعة للمجلس الأعلى للشباب.

عمل المرأة واشتراكها في الحياة العامة وخارج البيت تعتبر نشاطاً ثانوياً ليست له أية نتائج كبيرة. وهذه المواقف يمكن أيضاً أن تكون مسؤولة عن انخفاض المشاركة السياسية للمرأة. فإذا اقترن ذلك بالتأثير القوي للعشائرية أو القبَلية التي تميز المنطقة وتؤثر على الحياة العامة والخاصة للأفراد، والتمييز الواضح في القوانين والممارسات، تكون المرأة في وضع متضرر فعلاً. والنتيجة هي النظر إلى المرأة في كثير من الأحيان على أنها مستفيدة من عملية التنمية، وليس باعتبارها مشاركاً فعالاً له نفس الحقوق والمستحقات.

وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق الاقتصادية للمرأة، ووصولها لموارد الانتاج، والقروض والأصول، كثيراً ما أعاقتها القيود المؤسسية والتقاليد. وإلى جانب فوارق الأجور، تواجه المرأة مشكلة عدم التحكم في الموارد المالية، والأرض، وكذلك عدم الوصول إلى أسواق الائتمان الرسمية. وقد وجدت إحدى الدراسات الحديثة أن النساء يملكن أقل من ٤ في المائة من مجموع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، رغم أن أغلب المشروعات المتناهية الصغر في القطاع غير الرسمي تملكها نساء[٣٧]. لكن الافتقار إلى الأموال والتدريب وفرص بناء القدرات

(٣٧) "USAID/SABEQ to provide technical support, capacity building for women's organisation", *The Jordan Times* (30 August 2007), موجود على الموقع: http://www.jordantimes.com/index.php?news=1821

يمكن أن يمنعهن من النمو إلى مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبوجه عام، فإن البنية الاجتماعية الأبوية في المنطقة، والإطار القانوني التمييزي، تلعب أدواراً كبيرة في الحد من تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية ومن الوصول إليها. ولعل قوانين الميراث التي تقيد نصيب المرأة في الملكية أحد الأمثلة؛ ومن الأمثلة الأخرى في بعض البلدان تشريع يحظر على النساء إبرام عقود بأسمائهن[٣٨]. ومن ثم، فإن المرأة العربية أقرب من الرجل إلى الاشتراك في القطاعات غير الرسمية، مثل بيع بعض المنتجات في الأسواق المحلية المفتوحة، أو العمل في مزرعة عائلية تنطوي على عمل غير مدفوع الأجر. أو على العمل بموجب عقود لا تقدم سوى قليل من الفوائد[٣٩].

(٣٨) Rania Jazairi, "Gender Equality: A Vehicle for the Achievement of all MDGs", المقدم خلال إجتماع فريق خبراء الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧، عمّان ٢٦-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧

(٣٩) Rana Husseini, "UNIFEM launches 'Progress of Arab Women 2004' report", *The Jordan Times* (19 July 2004), موجود على الموقع : http://www.jordanembassyus.org/07192004004.htm.

دال

الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥.

يرمي الهدف ٤ إلى الحد من وفيات الأطفال من خلال تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل وفيات الرضع، وهما المقياس الرئيسي لأحوال الصحة في أي بلد أو منطقة[٤٠]. وقد أدت البحوث التجريبية إلى زيادة فهم المحددات الأساسية للنواتج الصحية، وأدت النتائج إلى مجموعات مختلفة من سياسات التدخل التي تعبر باطراد عن الروابط بين الصحة وسائر مجالات التنمية، ومنها الفقر، والتعليم، والبيئة. ومن هذا المنطلق، شهدت البلدان النامية، ومنها بلدان المنطقة العربية، زيادة هائلة في الجهود المبذولة منذ منتصف الثمانينيات لتحسين النواتج الصحية، خصوصاً بالنسبة للفقراء.

وفيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، ما زالت المنطقة العربية متسمة بتباينات قوية سواء بين المناطق الفرعية الأربع أو بين البلدان فرادى؛ مع انه لا توجد أية منطقة أخرى في العالم تسجل مثل هذا التباين. على أن المنطقة قد حققت تقدما كبيرا منذ عام ١٩٩٠، وليست بعيدة تماماً عن المسار الصحيح لكي تحقق غاية تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. والواقع أن متوسط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في كل ١٠٠٠ ولادة حية قد انخفض في المنطقة بنسبة ٣٧ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥، وذلك من ٨٩,٥ وفاة إلى ٥٦,١ وفاة من كل ١٠٠٠ ولادة حية. كما هو مبين في الشكل ٢.٤.١. وإذا افترضنا أن التقدم يسير خطياً نحو تحقيق الغاية المنشودة، فإن البقاء على المسار الصحيح يكون قد يطلب تخفيضاً بحوالي ٤٠ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥. وعلى خلاف سائر المناطق، كان التقدم بطيئاً في البلدان العربية الأقل نموا، ولا تزال هذه البلدان تعاني من ارتفاع شديد في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. حيث انخفض المعدل المتوسط من ١٤١ في كل ١٠٠٠ ولادة حية

(٤٠) تعرف وفيات الأطفال بأنها وفيات الأطفال دون ٥ سنوات من العمر، في حين أن وفيات الرضع تقيس وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة.

الشكل ٢.٤.١ : معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (في كل ١٠٠٠ ولادة حية)

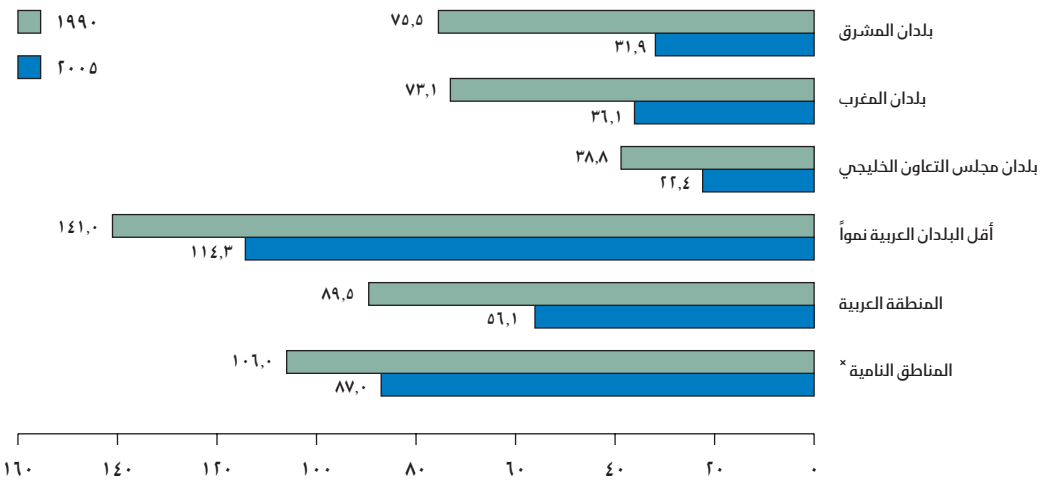

المصادر: اليونيسيف – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

(×) تشير البيانات المتعلقة بالمناطق النامية إلى عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤.

في عام ١٩٩٠، إلى ١١٤,٣ في كل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٥، وهو انخفاض بسيط بنسبة ١٩ في المائة. وبعبارة أخرى، فإن طفلاً واحداً من كل ١٠ أطفال يعيشون في البلدان العربية الأقل نمواً، يموت قبل أن يكمل عامه الخامس. ومن المدهش أنه في الصومال وموريتانيا، حيث توجد أعلى المعدلات، لم يحدث أي تحسن تقريبا منذ عام ١٩٩٠. أما جزر القمر، فهي في الوقت الراهن البلد الوحيد بين البلدان العربية الأقل نمواً الذي يعتبر ماضياً على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية ٥. وهذا الأمر يتناقض بشدة مع تجربة بلدان المغرب، حيث تسير هذه البلدان الأربعة جميعاً على الطريق الصحيح، وحيث انخفضت المعدلات في المتوسط بنسبة ٥١ في المائة خلال الفترة المعنية. وكان التقدم أسرع من ذلك في بلدان المشرق، التي انخفض فيها معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ٥٨ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥، ليصل إلى ٣١,٩ في كل ١٠٠٠ ولادة حية. أما مصر، فقد سجلت أكبر قدر من التحسن من بين كل البلدان العربية، حيث انخفض فيها المعدل من ١٠٤ في كل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠، إلى ٣٣ في عام ٢٠٠٥. وأما في العراق، فتذهب التقديرات إلى أن المعدل قد بلغ ٤١ في كل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٦[٤١]. وفي حين أن هذا المعدل مرتفع عن غيره في بلدان المشرق، فإنه منخفض كثيراً عن التقديرات السابقة، التي كانت توحي بمعدلات تزيد عن ١٠٠. وأما بلدان مجلس التعاون الخليجي فلديها أقل المتوسطات بين مستويات المنطقة. فقد أحرزت هذه البلدان تقدماً كبيراً منذ عام ١٩٩٠، وخفضت المعدل بنسبة ٤٢ في المائة، ليصبح ٢٢,٤ من كل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٥. وكانت عُمان ناجحة بوجه خاص في مكافحة وفيات الأطفال دون الخامسة؛

(٤١) UNICEF, *Monitoring the Situation of Children and Women: Findings from the Iraq Multiple Indicator Cluster Survey 2006*, (March 2007), موجود على الموقع : http://www.childinfo.org/mics/mics3/docs/countryreports/MICS3_Iraq_Preliminary Report_2006_eng.pdf.

الشكل ٢.٤.٢ : نسبة الأطفال في عمر سنة المحصنين ضد الحصبة (نسبة مئوية)

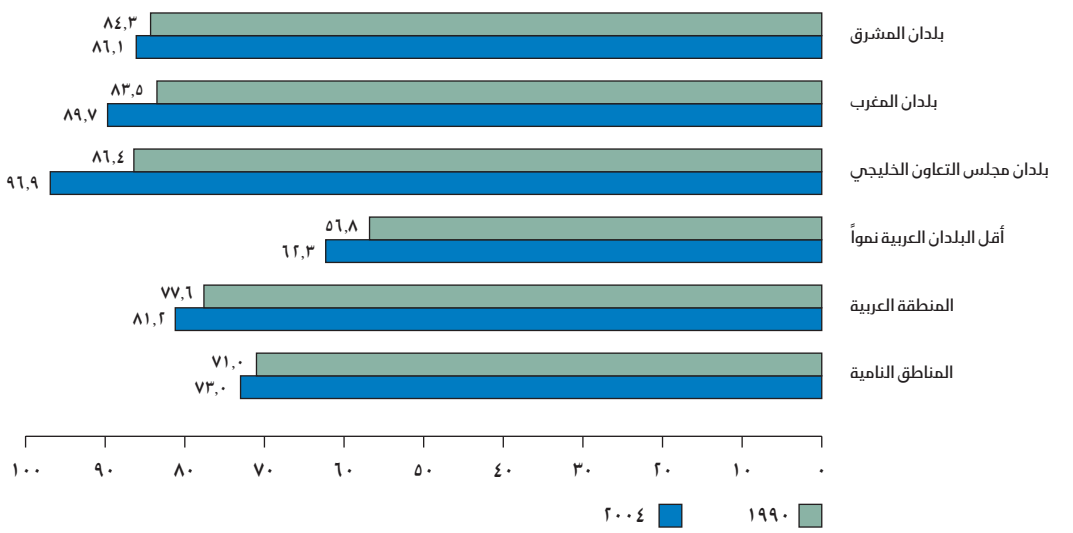

المصادر: اليونيسيف – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

فانخفض فيها المعدل بنسبة ٦٣ في المائة خلال الفترة المعنية. كما أن المملكة العربية السعودية قد حققت أيضاً تقدماً ملحوظاً، وهي تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية المرجوة بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن المعدل الذي يبلغ ٢٦ في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٥، يعد مرتفعاً عن باقي هذه المنطقة الفرعية.

إن ٧٥ في المائة تقريباً من الوفيات التي تحدث قبل سن الخامسة في المنطقة العربية، تحدث في السنة الأولى من العمر. وكان المعدل المتوسط لوفيات الرضع في عام ٢٠٠٥، هو ٤١,٢، أي أنه انخفض من ٦١,٦ في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠. وكان التقدم الذي حدث منذ عام ١٩٩٠ انعكاساً تقريباً لوفيات الأطفال دون الخامسة. ففي البلدان العربية الأقل نمواً يموت نحو طفل واحد من بين ١٢ طفلاً قبل أن ينهي عامه الأول.

النسبة للرضع، يعتبر معدل التحصين مؤشراً مهما يشير إلى الحصول على الرعاية الطبية، كما يشير إلى درجة المعرفة المحيطة بالاحتياج إلى التطعيم. والتحصين ضد الحصبة غالباً ما يكون الأخير في سلسلة من التطعيمات، ولذلك فقد يشير إلى أن الرضيع يحصل على الرعاية الصحية وأنه قد تلقى البرنامج التطعيمي بأكمله. ومما يذكر في هذا الصدد أن التغطية الروتينية بالتطعيم للأطفال في عمر سنة واحدة في المنطقة العربية قد ارتفعت إلى ٨١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهو رقم يزيد كثيراً عن نسبة ٧٣ في المائة الموجودة في المناطق النامية، كما يتضح من الشكل ٢.٤.٢. وباستثناء العراق والجزائر، استطاعت دول المشرق، والمغرب، ودول مجلس التعاون الخليجي، أن تحقق تقريباً تغطية كاملة بالتطعيم للأطفال. ولكن في مقابل ذلك، لم يصل التطعيم ضد الحصبة في البلدان العربية الأقل نمواً إلا إلى ٦ من ١٠ من الأطفال في عام ٢٠٠٤.

وفي الصـومال، ظلت التغطية بالتطعيم أقل من ٥٠ في المائة؛ بينما انخفضت مستويات التحصين انخفاضـاً كبيراً بين عـام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤ في كل من جـزر القمر وجيبوتي. أما البلـدان التي لا تزال فيها التغطية بالتطعيم تسير بخطوات بطيئة، فإن كثـيراً من الوفيات الناجّة عن الحصـبة يمكن منعها إذا تم استخدام خدمات التحصين الموجودة بمزيد من الكفاءة. إن زيادة النسبة المئوية للأطفال المطعمين مسـألة حيوية لمنـع المرض في المجتمع ككل. حتـى هـؤلاء الأطفال الذيـن لا يزالون بدون تطعيم يسـتفيدون من "مناعـة المجتمع"، حيث إن التحصين يقلل من معدل نقل المرض.

اسـتخدام الخدمات الصحية وممارسـات الرعاية، ألا وهـي اطعـام الأطفـال، وتشـمل الرضـاعة والتغذية التكميلية، وكذلك تحسـين الممارسـات الصـحية ورعاية الأمهـات. ومطلوب كذلك دعم خاص لتحسـين التغطية بالتطعيم واسـتخدام المياه الآمنة والصرف الصحي من الأسر التي تعيش في البلـدان العربيـة الأقل نمـواً أو في بلـدان تعاني من النزاعات. فالملايين مـن العراقيين يفتقرون إلى مياه الشرب ويستخدمون شبكات سيئة للصرف الصـحي، وبالتالي يعانون من زيادة فرص التعرض للأمراض التي تنقلهـا المياه. كذلك فإن تحسـين الوصـول إلى التعليـم سـواء للبنـات أو للبنين، وتحسـين الظـروف المعيشـية لأفقـر المجموعات السـكانية، سـوف يسهم بلا شـك في تخفيض معدلات الوفاة. أما البلدان التي تتمتع بأداء مرتفع، ومنها تونس ولبنان، فسوف تحتاج إلى التركيز على الحد من وفيات المواليد الجدد كوسيلة لزيادة تقليص وفيات الرضـع بوجـه عام. والواقع أنـه ما لم يتم التطرق لقضـية وفيات المواليد الجدد فلن تتمكن بلدان كثيرة على الأرجح من تحقيق الهدف ٤، وليس فقـط في البلدان التي لديها معدلات منخفضـة من وفيات الأطفال دون الخامسة.

الشباب ووفيات الأطفال

الرأي الذي يقول بأن مشـاكل الصـحة والتغذية هي مشاكل مشتركة بين الأجيال يؤيد وجود روابط قوية بين وفيات الأطفال وبين الشباب. على سبيل المثال، فإن سـوء الصـحة والتغذية في فترة الحمل عند المراهقات من الممكن أن يؤدي إلى سـوء الحمل وإلى ولادة أطفال ناقصي الوزن. وهناك أدلة كافية علـى أن الحمل المبكر وعدم المباعـدة بين الولادات، وهي ظاهرة واسـعة الانتشـار في كثـير من بلدان المنطقة، يسهمان في ولادة أطفال سيئي الصحة وسيئي التغذية، مما يزيد من خطر الوفاة المبكرة.

ومن المشـاكل الأخرى في هذا الصـدد، مشـكلة فقر الدم (الأنيميا) الناجمة عن نقص الحديد عند المراهقـات، فهي تزيد من المخاطر الصـحية للأم والطفل على السـواء. إن معظم شباب المنطقة مـن الذكـور والإناث غـير مهيئـين بطريقة جيدة للتحديات المقترنة بالحمل، والحمل المبكر، وصـحة الأطفـال. فهم يفتقـرون إلى معرفة الممارسـات الصـحية السـليمة، كما أن الخدمات الصـحية المتاحـة في كثير من المناطق للعناية بالأم والطفل لا تلبـي كل احتياجات الأبوين الشـابين. وفي أجزاء كثيرة مـن المنطقة العربية تواجـه الفتيات نوعاً مـن التمييـز مـن حيـث الوصـول إلى المعلومات وإلى الخدمـات الاجتماعية، مما يزيد من ضـعفهن وضـعف أطفالهـن إزاء المخاطـر الصـحية وإزاء المخاطـر المرتبطـة بالوفـاة. يضـاف إلى ذلـك أن المشـاكل الصـحية التي تظهر بين الشـباب في بعض أجزاء المنطقـة، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيـدز، وتَعاطـي المُسـكرات والمخدرات، تزيد من المخاطر الصحية ومن معدلات الوفاة بين الرضع والأطفال الصغار.

دور الشباب

من الممكن أن يكون الشباب شركاء ناشطين في تعزيز التقدم في مجال صحة الأطفال، وذلك بالمناداة بزيادة حجم وكفاءة الإنفاق العام على البرامج والخدمات الصحية، خصوصاً للأسر والمجتمعات الفقيرة. ومن المجالات التي لها أولوية توسيع نطاق التغطية بالتطعيم، والتركيز على منع الأمراض، وتوفير العلاج في المراحل المبكرة للأمهات والأطفال، وضمان الحصول بأسعار معقولة على الخدمات الصحية للمراهقين سواء منهم المتزوجون وغير المتزوجين. إن قدرة الشباب على تخطيط الحمل الآمن وعلى تربية أطفال أصحاء تعتمد على عدة عوامل منها المستوى التعليمي، والأحوال الغذائية، ومعرفة قضايا صحية بعينها، مثلما تعتمد على توافر الخدمات الصحية. لكن الخدمات الصحية الكافية لا تتوافر في كثير من البلدان العربية، خصوصاً في البلدان العربية الأقل نمواً، التي لا تزال فيها معدلات الوفاة بين الأطفال مرتفعة جداً.

توجد بعض المجالات المحددة التي يستطيع فيها الشباب أن يسهموا في تحسين صحة الأطفال. على سبيل المثال، يستطيع الكشافة من الجنسين أن يؤدوا دورا مهما في التواصل وفي حملات التعبئة الاجتماعية، بما فيها حملات التطعيم والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك يمكن لنوادي الشباب أن تؤدي دوراً نشيطاً في الترويج لحقوق الأطفال والمشاركة في توصيل التغيرات السلوكية وفي تعزيز المهارات الحياتية، ومنها المهارات المتصلة بالصحة، والممارسات الغذائية والصحية. كذلك فإن مجموعات الدعم بين الأقران والأنداد تظهر كمصدر كبير من مصادر تعزيز السلوك السليم في الصحة الإنجابية وما يتصل به من مهارات حياتية.

التحديات والتوصيات

بوجه عام، زادت الجهود المبذولة لتحسين نواتج الصحة زيادة كبيرة في المنطقة العربية. لكن في حين أن معدلات الوفاة بين الرضّع والأطفال دون الخامسة قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الجهود التي بذلت قد ركزت على الفئات المهمشة. فلا نعرف إلا القليل نسبياً عن مدى التباين داخل البلد الواحد في وفيات الأطفال أو عن دور مختلف السمات الفردية والأسرية، بما فيها الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية أو الانتماءات العرقية. وعلى ذلك، فإن الهدف ٤، الذي يتضمن تقليص مثل هذه التباينات داخل البلدان بدلا من الاكتفاء بالنظر إلى المتوسطات الوطنية، يكون صعب المنال، كما يكون من الصعب أن نراقب التقدم المحرز نحو تحقيقه.

وتوجد تباينات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، لا سيما الصحة، والتغذية، والتعليم، والماء، والصرف الصحي، فيما بين البلدان التي تواجهها أكبر التحديات في صحة الأطفال. ومن الأهمية بمكان أن تعالج التباينات الموجودة داخل البلدان وبين الفئات المختلفة ضمانا لتطبيق مبدأ عدم التمييز. ولا شك أن انخفاض مستوى الاستثمار في القطاعات الاجتماعية في معظم البلدان يلقي الضوء على حاجات الحكومات ومجتمع المانحين إلى تركيز الموارد باطراد على المجالات الأكثر تخلفا، ألا وهي وضع سياسات وطنية عن صحة الأطفال. إن وضع خطط وطنية من هذا القبيل، يسهم فيها الشركاء الأساسيون في أي بلد، لا بد أن تعتمد على نهج مختلف عن السياسات السائدة في الوقت الراهن والتي تميل إلى المشاريع، وأن تعتمد كذلك على تحديد أولويات وتوجهات واضحة، وعلى تخصيص الموارد، وتحقيق الانسجام بين إجراءات الشركاء. علاوة على أن

تحقيق السلام في البلدان المتضررة بالنزاعات سوف يكون خطوة أساسية في الحد من التباين.

ويبدو أن طبيعة المشكلات الصحية للمراهقين والشباب تختلف بين البلدان العربية الأقل نمواً وبين سائر البلدان العربية. والواقع أنه في البلدان العربية الأقل نمواً والمناطق الفقيرة في بعض البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل، تسهم مشاكل الصحة الإنجابية إسهاماً كبيراً في سوء صحة الأطفال وارتفاع وفيات الأطفال والأمهات. وبخلاف الاستثمار المباشر في خدمات الصحة الإنجابية والرعاية، فإن التدخلات في مجالي التعليم والاتصال تحتاج إلى تناول قضايا الزواج المبكر، والحمل المبكر، وسوء المباعدة بين الأطفال، خصوصاً من خلال مشاركة البنات وتمكينهن، ومعالجة الفوارق الموجودة حالياً.

تعتبر التغذية عاملاً حاسماً سواء لصحة الأم أو لصحة الأطفال. ورغم أن قلة التغذية ترتبط ارتباطاً مباشراً بوفيات الأطفال في المنطقة، فإن عواقب سوء التغذية يمكن أيضاً أن تكون مرتبطة بين الأجيال. إن التدخل في مجال التغذية يحتاج إلى التركيز على الأم والطفل على حد سواء. ولا بد أن يشمل الحاجة إلى التطرق للقصور التغذوي على المستوى الصغري مثل فيتامين أ، والحديد، واليود، حيث إن نقص هذه العناصر يؤدي الى ارتفاع معدلات الوفاة وارتفاع معدلات المرض. ولا بد أن تعمل البرامج على تحسين اكتساب الوزن في حالة الحمل والتغذية المبكرة، خصوصاً عن طريق الاستمرار في رضاعة الثدي والتغذية التكميلية أثناء الطفولة المبكرة. وفي الأماكن التي يكون فيها تأمين غذاء الأسرة شاغلاً من الشواغل الكبيرة، كما في أعقاب الكوارث الطبيعية، أو النزاعات، أو عندما تكون الأحوال المعيشية سيئة، لا بد من توفير برامج للتغذية الإضافية تستهدف الأسر المحتاجة.

وبعض التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب في المنطقة العربية، لا سيما صغار الإناث، تنبع من آراء متوارثة عميقة الجذور عن أدوارهن في الأسرة والمجتمع، والتمييز في التشريعات. وفي أجزاء كثيرة من المنطقة العربية، تواجه صغار الإناث خطر الزواج المبكر والحمل المبكر، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطيل التعليم. يضاف إلى ذلك أن ضعف القدرة على اتخاذ القرار وضعف المركز الاجتماعي بوجه عام، يساهم في الأحوال الصعبة التي تعانيها المرأة. فالأشكال المختلفة من انتهاك حقوق المرأة لها تأثير مباشر على رفاههن، وكذلك على صحة أبنائهن.

أما المشاركة النشطة من جانب الشباب في اتخاذ القرار، وكذلك في السياسات والبرامج التي تؤثر في صحتهم وصحة الأطفال والنساء جميعاً، فيزداد الاعتراف بها كعامل حاسم في تحقيق واستدامة المكاسب الطويلة الأجل في صحة الأطفال. وفي حين أن مراكز الشباب، وبلديات الشباب، والخدمات الصديقة للشباب، وتبادل المشورة بين الأقران والأنداد متاحة في المنطقة في كثير من الأحيان، فإن إخضاع هذه للميزان يحتاج إلى قبول أوسع نطاقاً، وإلى تقدير، وتوفير الموارد، سواء منها المالية أو المؤسسية بما يتفق والالتزامات الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وغير ذلك من المعاهدات ذات الصلة.

هاء

الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات

الغاية ٦: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

إن تخفيض وفيات الأمهات والرضع يتطلب وصولا عاما للصحة الإنجابية وللحقوق الإنجابية. وهذه المسألة لها أهمية خاصة بالنسبة للنساء الصغيرات، اللائي يتعرضن لأعلى المخاطر. ومع ذلك يُعتبرن الأقل وصولاً إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية. وقد تم اختيار اثنين من المؤشرات للمساعدة في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المطلوبة، وهي تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥، أي معدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس، والتقدم المحرز في نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص.

على أن الافتقار إلى أية بيانات حديثة شاملة تستخدم نفس المنهجية التي استخدمت في التقديرات السابقة يعوق مراقبة التطور المحرز. وعلى ذلك فإن التحليل الوارد في هذا الجزء يعتمد أساساً على المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية لعام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠. هذا، ويتم عرض الأرقام الحديثة المتاحة عن البلدان فرادى. وهناك دراسة جديدة بعنوان "وفيات الأمهات في عام ٢٠٠٥" تحتوي على تقديرات حديثة توصلت إليها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. ولكن، حسب تأكيد مؤلفي تلك الدراسة، فإن الأرقام الجديدة المتعلقة بنسب وفيات الأمهات "لا ينبغي أن تقارن بالأرقام المستمدة من الممارسات السابقة لتقييم التغيرات في الزمن"[٤٢]. وإذا كان غياب أرقام عن عام ١٩٩٠ قابلة للمقارنة يحول فعلاً دون إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز نحو تحقيق الغاية ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذه التقديرات الحديثة توحي بوجود معدل بطيء للتقدم في المنطقة العربية أكثر مما توحي به التقديرات السابقة المستخدمة في هذا الجزء[٤٣].

(٤٢) منظمة الصحة العالمية، "وفيات الأمهات في عام ٢٠٠٥" تقديرات توصلت اليها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي (منظمة الصحة العالمية، جنيف، ٢٠٠٧).

(٤٣) التقديرات الجديدة لوفيات الأمهات من المنتظر أن ترد ضمن التقرير التالي عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، بعد ضبط أرقام ١٩٩٠ لتتسنى المقارنة مع مرور الزمن.

لقد انخفض معدل وفيات الأمهات في المنطقة العربية إلى نحو ٢٧٢ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٠، وهو انخفاض يبلغ تقريباً ٣٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٠ الذي بلغ ٤١١ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية. وبذلك تكون المنطقة العربية سائرة على الطريق الصحيح نحو تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع مستواها في عام ١٩٩٠ بحلول ٢٠١٥، كما هو مبين في الشكل ٢,٥,١. وهذا التناقص في وفيات الأمهات يرتبط بالزيادة الكبيرة في نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص. والواقع أن الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة مدربين قد ارتفعت بأكثر من ١٦ نقطة مئوية بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠.

وتوجد اختلافات كبيرة بين مستوى وفيات الأمهات فيما بين بلدان المنطقة، وهي تتراوح بين مستويات تقل عن ١٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى حوالي ١٦٠٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في الصومال. أما عبء وفاة الأمهات في المنطقة العربية فتتحمله بالدرجة الأولى البلدان العربية الأقل نمواً، ثم العراق والمملكة المغربية، بدرجة أقل. ويمكن تصنيف بلدان المنطقة بوجه عام الى أربع مجموعات: البلدان التي كان فيها معدل وفيات الأمهات أقل من ١٠٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٠، وهي البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، وعُمان، وفلسطين وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة؛ وتلك التي كان معدل وفيات الأمهات يتراوح فيها بين ١٤٠ و٣٧٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية، وهي الجزائر، والمملكة المغربية، والعراق، واليمن؛ ثم تلك التي كان المعدل يتراوح فيها بين ٤٠٠ و٦٠٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية، وهي جزر القمر، وجيبوتي، والسودان؛ ثم البلدان التي كان المعدل فيها أعلى من ١٠٠٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية، وهي موريتانيا، والصومال.

في منطقة بلدان المشرق، انخفضت وفيات الأمهات بحوالي ١٦ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، أي إلى ١٢٥ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية. وبعض هذا

الشكل ٢.٥.١ : وفيات الأمهات في المنطقة العربية (في كل ١٠٠ ولادة حية)

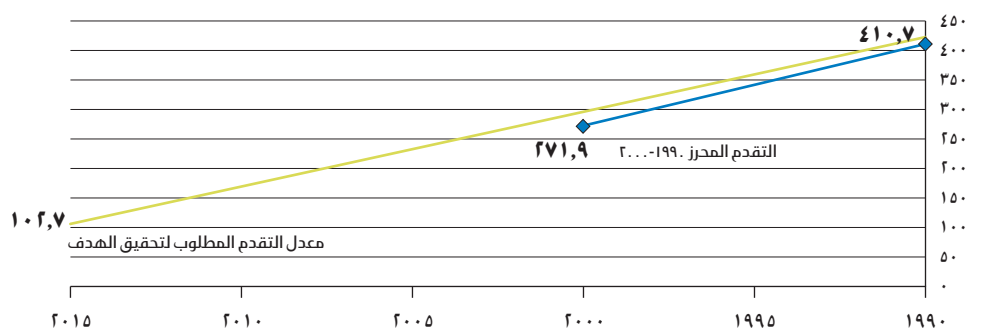

المصدر: منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.
ملاحظة: الغاية ٦ من الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية تهدف إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥.

التقدم يمكن تفسيره بزيادة نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة مدربين من ٥٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٧٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. وبناء على بيانات حديثة نسبيا، استمرت مصر، ولبنان، وفلسطين، والجمهورية العربية السورية في إحراز تقدم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وإن كان بخطوات أبطأ مما شهدته التسعينيات، عندما حققت كل بلدان هذه المنطقة الفرعية، باستثناء العراق، تخفيضات في معدل وفيات الأمهات بأكثر من ٣٠ في المائة. أما في العراق، فقد زاد معدل وفيات الأمهات خلال التسعينيات بنحو ١٥٠ في المائة، عندما ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد فرض العقوبات على البلد. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تناقص كبير في نسبة الولادات التي يشرف عليها موظفو صحة مختصون، من ٧٤ في المائة من الولادات في عام ١٩٩٠، إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. واليوم لا تزال صحة الأمهات مهددة بسبب النزاعات والاحتلال، سواء في العراق أو في فلسطين، حيث إن عمليات إغلاق الطرق وحظر التجوال كثيراً ما تعيق وتمنع السفر إلى المرافق الطبية. إن الافتقار إلى موظفي الصحة المؤهلين والمرافق الصحية الكافية تشكل عقبات رئيسية أخرى أمام تحسين صحة الأمهات في هذين البلدين المتضررين من النزاعات. أما مصر التي تضم نحو نصف الولادات الحية في بلدان المشرق، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ٦٠,٩ في المائة في معدل وفيات الأمهات بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠. وهذا الانخفاض يرجع في بعضه إلى زيادة عدد الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة ذوي كفاءة من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. لقد عملت الحكومة المصرية، مدعومة بالمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، على السير قدماً بأجندة الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والحقوق الإنجابية. والواقع أن المجلس القومي للمرأة يؤدي دوراً هاماً في ضمان العدالة بين الجنسين من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية، في حين أن المجلس القومي للطفولة والأمومة قد أدخل مبادرة تعليمية لمساعدة الفتيات والنساء على تحسين وصولهن إلى المعلومات، والى القدرة على اتخاذ القرار. ومثل هذه المبادرات ذات الجوانب المتعددة التي اتخذتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج أحد المسوح الصحية، الذي أشار إلى أن السبب الأول لوفيات الأمهات، عوامل من الممكن منعها.

وفي منطقة بلدان المغرب، انخفض المعدل المتوسط لوفيات الأمهات بنسبة كبيرة بلغت ٤٤ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، ليصل الى ١٢٥ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية. وزادت نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة ذوي اختصاص في هذه البلدان من ٤٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٦٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويرجع التحسن الذي شهدته هذه الفترة في بعضه إلى الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأمهات الذي شهدته المملكة المغربية، من ٥٠٠ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية إلى ٢٢٨ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة ٥٤,٤ في المائة في بلد مسؤول عن ٣٩,٢ في المائة من كل الولادات الحية في هذه المنطقة. أما انخفاض معدل وفيات الأمهات في المملكة المغربية فيرتبط بالزيادة الكبيرة في نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة مؤهلين، من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذه التطورات ناجمة عن "مشروع تنظيم الأسرة المغربية وصحة الأم والطفل، المرحلة الخامسة، الأمومة الآمنة". وقد تم تطبيق برنامج للحد من وفيات الأمهات بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠ حتى تزداد معدلات البقاء على قيد الحياة بالنسبة للمرأة التي بلغت سن الحمل، وذلك من خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات وحث واضعي السياسات على إحداث التغيير. كذلك

تم وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتواصل مع وزارة الصحة من أجل زيادة الوعي بشأن وفيات الأمهات وتوصيل رسالة مفادها أنه ليس هناك ما يدعو لأن تموت المرأة أثناء الولادة.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، انخفضت وفيات الأمهات من ٥٠,٤ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠، إلى ١٧,٢ في عام ٢٠٠٠، ثم إلى ١٠,٩ في عام ٢٠٠٥. بينما سجلت بعض هذه البلدان، مثل البحرين وعُمان، انخفاضاً في معدل وفيات الأمهات بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥ بأكثر من الثلثين. وأما الانخفاض الهائل في هذه المجموعة من البلدان ككل فيرجع في الغالب الى الانخفاض بنسبة ٥٦,١ في المائة الذي شهدته المملكة العربية السعودية، التي تغطي ٧٥,٥ في المائة من كل الولادات الحية في هذه المجموعة من البلدان. وفي الوقت نفسه، زاد عدد الولادات التي جرت بإشراف موظفي صحة ذوي اختصاص في هذه المجموعة من البلدان من ٩١,٣ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٩٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥.

وأما في البلدان العربية الأقل نمواً، فرغم أن متوسط وفيات الأمهات قد انخفض انخفاضاً كبيراً بنسبة ٣٧,٩ في المائة، وذلك من النسبة المرتفعة التي بلغت ١ ٠٢٦ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠، إلى ٦٣٨ في عام ٢٠٠٠، فإن هذا المتوسط لا يزال عالياً جداً. فنسبة الولادات الحية التي تمت بإشراف موظفي صحة ذوي اختصاص في عام ٢٠٠٠ لم تزد عن ٤٤,٨ في المائة. ومع ذلك فإن هذا يُعد تحسناً كبيراً منذ عام ١٩٩٠، عندما كان ٢٢,٨ في المائة فقط من الولادات الحية تجري بإشراف موظفي صحة متخصصين. وأما اتجاهات وفيات الأمهات والولادات التي يشرف عليها متخصصون في البلدان العربية الأقل نمواً فتتأثر تأثراً كبيراً بالتطورات التي تشهدها السودان واليمن، ففيهما معاً ٨٠ في المائة من جملة الولادات الحية في هذه المجموعة من البلدان. فقد انخفضت وفيات الأمهات في اليمن من حوالي ٤٠٠ ١ في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠، إلى ٣٦٦ في عام ٢٠٠٠؛ كما أن نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف متخصصين ارتفعت بنسبة ١٦ نقطة مئوية لتصبح ٢٨ في المائة. هذا، ويعتبر معدل الخصوبة المتوسط في اليمن من أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ سبعة أطفال لكل امرأة. علاوة على ذلك، تقول التقديرات إن ثماني نساء يُمتن كل يوم أثناء الولادة. وفي هذا الصدد، لا يوجد طبيب واحد لكل ١٠ آلاف نسمة فحسب، بل إن الأطباء والمراكز الصحية يفضلون التمركز في المدن الكبرى فقط، مثل صنعاء، وعدن، وتعز. وعلى خط مواز لذلك، انخفضت وفيات الأمهات في السودان بنسبة ٢٢,٩ في المائة خلال الفترة المذكورة لتصل إلى ٥٠٩ وفيات في كل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٠، عندما ارتفعت نسبة الولادات التي يشرف عليها متخصصون من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتشير بعض البيانات المتعلقة بتوزّع القابلات المؤهلات في السودان إلى وجود قدر كبير من عدم التساوي، سواء فيما بين الولايات الاتحادية للبلد أو داخل الولايات نفسها. وتذهب التقديرات إلى أن القابلة الواحدة المؤهلة، تخدم ما بين ٣٠ إلى ٧٠ في المائة من القرى في بعض الولايات. وبالإضافة الى التوزيع غير العادل للقابلات، توجد مسألة ما إذا كان من الممكن اعتبارهن قابلات مؤهلات أم لا، ما دُمن ممنوعات من ممارسة إجراءات إنقاذ الحياة أو وصف الأدوية. ويصبح هذا الأمر حرجاً بالنظر إلى أنه في عام ٢٠٠٠، كانت هناك ٥,٩ ولادات لكل امرأة واحدة في السودان. ومثل هذه السمات شائعة في البلدان العربية الأقل نمواً دون استثناء، حيث تكون الرعاية المطلوبة أثناء الولادة في حدها الأدنى، والرعاية بعد الولادة نادرة. ومن ثم تكون بعض المبادرات

من قبيل "حمل أكثر أماناً" التي بدأت في السودان في عام ٢٠٠٠، مطلوبة بشدة في هذه المجموعة من البلدان. وهذه المبادرة السودانية تهدف الى تحسين صحة الأم ووليدها وذلك بالحد من الأمراض والوفيات المتصلة بالحمل والولادة. ومن الممكن أن يتم ذلك ببناء مرفق لتقديم رعاية متصلة فعلية يزيد من الوصول والانتفاع بالرعاية المؤهَّلة أثناء الحمل، والولادة وفترة ما بعد الولادة.

إن الحد من وفيات الأمهات في المنطقة العربية يُعزى في بعضه إلى الحد من حمل المراهقات، الذي يقترن بدرجة عالية من المخاطر. والواقع أن المراهقات من سن ١٥ إلى ١٩ سنة معرّضات للوفاة أثناء الولادة في هذه السن ضِعف تعرضهن للوفاة في العشرينات من العمر، كما أن المراهقات دون سن ١٥ سنة معرضات للوفاة أثناء الوضع خمسة أضعاف تعرضهن للوفاة في سن العشرينات. لكن الأسر تمر بتغيرات كبيرة مع ظهور أنماط جديدة للزواج وتكوين الأسر في أنحاء المنطقة. فالزواج المبكر لم يعد هو المقياس في البلدان العربية كما كان ذات يوم.

وما يذكر أن متوسط سن الزواج يرتفع بوجه عام سواء بالنسبة للرجال أو النساء. كما زاد عدد النساء اللاتي يبقَين عازبات لفترات طويلة، أو لا يتزوجن على الإطلاق. ففي مصر على سبيل المثال، كان ٢٢ في المائة من النساء من سن ١٥ إلى ١٩ سنة متزوجات في عام ١٩٧٦؛ بينما في عام ٢٠٠٣، كان ١٠ في المائة فقط من نساء هذه الفئة العمرية متزوجات. أما في تونس، فإن نسبة النساء من عمر ١٥ إلى ١٩ سنة اللاتي كن متزوجات، قد انخفضت من ١١ في المائة في عام ١٩٧٥، إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠١؛ وفي الكويت، انخفض المعدل من ٣٨ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه يتزايد باطراد عدد النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل. والواقع أنه بناء على بعض البيانات التي تشير الى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، كان معدل انتشار وسائل منع الحمل في كل من البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية، وتونس، يزيد عن ٥٠ في المائة. لكنه على العكس من ذلك، لا يزال أقل من ١٠ في المائة في جيبوتي والسودان.

وفي حين أن هذه الاتجاهات تعتبر جزءاً من ظاهرة عالمية عامة، فهي تطرح أيضاً قضايا جديدة داخل المجتمعات العربية، قضايا يمكن أن تتصادم مع القيم الثقافية العميقة وأن تثير تحديات وفرصاً قانونية وسياسية. فتغير الأنماط الديمغرافية للزواج يعكس تغيرات اجتماعية وسياسية أوسع نطاقاً تحدث في كل منطقة. كما أن الاقتصادات العربية قد تباعدت باستمرار عن نظام زراعي يدعم الزواج المبكر والبنية الأسرية الممتدة.

إن الفتيات المراهقات يواجهن مخاطر صحية كبيرة أثناء الحمل وأثناء الولادة، ويتسببن في نحو ١٥ في المائة من "عبء المرض العالمي" بالنسبة لظروف الأمومة، و١٣ في المائة من كل وفيات الأمهات. وكما جاء فيما تقدم، فإن المراهقات يواجهن خطر الموت أثناء الحمل أكبر من أية فئة أخرى. كذلك فإن الإجهاض غير الآمن[٤٤] وأمراض ارتفاع ضغط الدم الناجمة عن الحمل، والأنيميا الحادة، تساهم كلها إسهاماً كبيراً في زيادة وفيات الأمهات بين المراهقات. يضاف إلى ذلك أن وفيات

(٤٤) تعرف منظمة الصحة العالمية الإجهاض غير الآمن بأنه إجراء من أجل إنهاء حمل غير مرغوب فيه، يقوم به أشخاص يفتقرون الى الكفاءة اللازمة، أو يجري في محيط ينقصه الحد الأدنى من المعايير الطبية، او كلاهما.

الرضـع والأطفال، أعلى هي الأخـرى بين الأطفال المولودين من أمهات مراهقات.

على أن المراهقات الحوامل يختلفن اختلافاً كبيراً في ظروفهن، وفي سـلوكهن، وبالتالي في احتياجاتهن. والافتقـار إلى المعلومـات المتعلقـة باحتياجـات المراهقـات الحوامل يعنـي أن مقدمي الخدمات غير مجهزين بالطريقة الصـحيحة للتعامل معهن. وعدم اعتراف المجتمعات بالقضايا المتصلة بهذه المشـكلة والناجمة عنها، وعـدم معالجتها، يزيد الموقـف تعقيداً. وهنـاك عراقيل كبـيرة تحول دون وصـول المراهقات إلى خدمات الرعاية الصـحية. ولا شـك في أن عـدم التصـدي لهـذه العراقيـل والاحتياجـات يهدد صـحة الأمهات الصـغيرات والمواليـد الجدد تهديداً خطيراً ويسـهم أيضـاً في زيـادة معـدل وفيات الأمهـات، المرتفع أصـلاً، وفي الأمراض المتصلة بالحمل.

التحديات والتوصيات

مـن التحديـات الكبيرة أمـام تلبيـة الاحتياجات الثقافيـة والمعرفيـة والطبية للنسـاء المراهقات في المنطقـة العربيـة، القضـاء علـى الانحيازات الاجتماعية والثقافية الموجودة ضد المرأة المراهقة. ولذلـك يجب التعامل مـع احتياجـات المراهقات الحوامل مـن وجهة نظر كلية وليس من منظور بيولوجي طبي فقط.

توجد ثلاثة أشـكال من "التأخر" في تقييم الرعاية وتلقّيها، وهو "تأخر" يسهم في وفاة الأم والرضيع. أمـا "التأخـر" الأول فهو "تأخر" الفـرد أو الأسرة أو كليهما، في اتخاذ قرار بطلب الرعاية. ويشمل ذلك توافر المعرفة عن الحمل وعملية الولادة، وكذلك عن الأعراض والعلامات التي تدل على وجود تعقيدات؛ بعبـارة أخرى إدراك أن ثمة احتياجاً ما. أضـف الى ذلك مسـائل أخـرى مثل مركز المـرأة، والتكاليف المصاحبة لعملية الولادة، والعوامل الثقافية. أما "التأخر" الثاني فهو "التأخر" في الوصـول إلى أحد مرافق الرعاية الصـحية المناسـبة. ومن أسـباب ذلك عدم القدرة على الوصول إلى المرافق الصحية بسـبب تخلف البنية الأساسـية للنقـل، وعدم وجود شـبكات للاتصـالات، والتكاليف الباهظة للنقل، وغير ذلك من القيـود المالية. وأما "التأخر" الثالث، فهو "التأخر" في تلقي الرعاية المطلوبة في أحد المرافق الموجودة. ومن أسباب ذلك، عدم كفاءة نظم التشـخيص، والافتقار إلى المهـارة الكافية بـين مقدمي الرعاية، وعـدم كفاية أعداد مقدمي الرعاية، وعدم كفاية المعدات واللوازم الطبية.

ورغم أن هذا التأخر يُعتبر شيئا عاما، وبالتالي يؤثر على الرعاية الصـحية لمعظم النساء الحوامل في البلدان النامية بوجه عام، والمنطقة العربية بوجه خاص، فإن وجود هذا التأخر يطرح تحديات بعينها أمام رعاية المراهقات الحوامل بسبب عدم النضج البدني والنفسي ومحدودية استقلال القرار. فإذا لم تُتخذ الإجراءات المناسبة للقضاء على هذا التأخر، فإن أي خطوات إلى الأمام في الرعاية السابقة على الولادة، بقصـد كبـح معدل وفيـات الأمهات، لن يكون لها سوى أثر ضـئيل على المعدلات المقابلة بالنسبة للمراهقات الحوامل.

وتوحي الأدلة بوضـوح أن حالة المراهقات الحوامل تختلـف باختـلاف العمـر، والحالـة الزواجية، وما إذا كان الحمـل مرغوبـاً فيـه أم غير مرغـوب فيه، والطبقـة الاجتماعيـة، والتحصـيل العلمـي، والإقامـة في الحضـر أو ريـف، والمنطقة، والسـياق الثقافي. وبالتالي، فـإن أي تدخل لا بد منه يجب أن يكـون مرناً ومتجاوباً مع هذه المطالب المتباينة. ولا بد للسياسات أن تتصـدى للعوامل الاجتماعية،

والثقافية، والاقتصادية الأساسية التي تسهم في حدوث الحمل بين المراهقات. كما يجب على السياسات أن تحسن مركز الفتيات المراهقات، وأن توسع من فرصهن من خلال التدخلات التالية:

(أ) إتاحة الفرص أمام التعليم الرسمي. فلا بد من بذل جهود خاصة للتغلب على العقبات التي تحول دون حضور الفتيات إلى المدارس. كما أن تحسين الأوضاع العامة للفتيات يتطلب مزيداً من الالتزام السياسي ومزيداً من الموارد؛

(ب) تمكين الفتاة الحامل أو التي ترعى أبناءها من مواصلة الذهاب إلى المدرسة. وكانت العادة قد جرت على أن الفتاة الحامل تُجبر على ترك المدرسة. ولا شك أن وضع سياسات للإبقاء على الفتاة في المدرسة سوف يسمح لها بتحصيل العلم وتنمية المهارات التي تعزز قدرتها على الرعاية بنفسها وبأسرتها وأن تستفيد من فرص العمل الجيدة؛

(ج) الدعاية للقوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج وتنفيذها. فالتجربة التي شهدتها كثير من البلدان توحي بأنه من الصعب على واضعي السياسات أن يؤثروا مباشرة على سن الزواج والحمل. فرغم أن الحد القانوني لسن الزواج يتراوح بين ١٦ و١٨ سنة في معظم البلدان، فإن كثيراً من النساء يتزوجن قبل بلوغ هذه السن؛

(د) ضمان أن تكون المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية للحامل المراهقة، المتزوجة وغير المتزوجة، متاحة بموجب القانون وميسورة على نطاق واسع؛

(هـ) تدريب مقدمي الخدمة، خصوصاً على تقديم المشورة، وعلى مهارات التواصل الشخصية، ليعملوا مع المراهقات بشكل أفضل. وللمراهقة بوجه خاص أن تتلقى الدعم الاجتماعي اللازم أثناء الحمل، والولادة، وفترة ما بعد الولادة؛

(و) تمكين برامج الأمومة الآمنة من أن تكون يقظة بشكل خاص، وحساسة، ومتجاوبة مع ظروف المراهِقة التي تتعرض لسوء المعاملة البدنية أثناء الحمل وفي فترة ما بعد الولادة؛

(ز) توفير الرعاية الصحية للمراهقات، من خلال توفير اختبارات الحمل، والمشورة، والكشف المبكر عن المضاعفات والتصرف حيالها؛ وتوفير الدعم النفسي والغذائي، ومنه الحديد والفيتامينات. ويجب أن تكون الرعاية السابقة على الولادة، المقدمة للمراهقات، محتوية على علاج الملاريا والسيطرة عليها، وغيرها من الأمراض المعدية في المناطق الموبوءة. ولا بد كذلك من توفير العلاج المتتابع وتوفير "الناموسيات" المعالَجة بالمبيدات الحشرية خصوصا في المناطق التي تنتقل فيها العدوى باستمرار، مع إعطاء الأولوية للمراهقات؛

(ح) التخطيط للولادة، ويشمل مكان الولادة، وتوافر النقل، والتكاليف المطلوبة. ويجب أن تكون هذه واحدة من الخطوات الأساسية في ضوء ارتفاع حالات الولادة قبل موعدها؛

(ط) تعزيز رعاية ما بعد الولادة بالنسبة للمراهقات ودعم الرضاعة الطبيعية، وتوفير أفضل أساليب منع الحمل؛

(ي) العمل مع الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية، والشخصيات الأساسية في اتخاذ القرار، وذلك لتعزيز الوعي بأعراض الحمل وعلاماته ومضاعفات الولادة، وكذلك الاستعداد للطوارئ؛ وضمان توافر الدعم المطلوب للمراهقات الحوامل.

واو

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية ٧ : وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تقليصه اعتباراً من هذا التاريخ

رغم أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال منخفضا نسبيا في المنطقة العربية، فإن المخاطر والتعرض للإصابة مرتفعة، حيث إن الوباء آخذ في الانتشار. وبناء على بيانات من ١٠ بلدان عربية، يقدر عدد المصابين الجدد بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٦ بنحو ٦٨ ألف نسمة، مما يرفع عدد الذين يعيشون بالفيروس إلى نحو ٤٦٠ ألف نسمة تقريباً[٤٥]. وإزاء الحصول المحدود على العلاج اللازم، تسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وفاة ما يقدر بحوالي ٣٦ ألف من الكبار والأطفال في عام ٢٠٠٦. وتشهد كل من الجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والمملكة المغربية، في الوقت الراهن أوبئة من هذا الفيروس محصورة في بعض المناطق الجغرافية، أو بين الفئات المعرضة بوجه خاص لخطر الإصابة. أما جيبوتي، والسودان، وكذلك الصومال ولو بدرجة أقل، فتواجه خطر الوباء العام؛ وبعبارة أخرى، فإن فيروس نقص المناعة البشرية ينتشر في عموم السكان بهذه البلدان بمعدلات انتشار تبلغ 1 في المائة أو أكثر[٤٦]. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ انتشار الفيروس في جيبوتي والسودان أعلى معدلات الانتشار بين مجمل السكان في المنطقة العربية. فقد سجلت جيبوتي معدلاً يبلغ ٣,١ في المائة، بينما ذهبت التقديرات الى أن معدلات الانتشار في السودان تراوحت بين ٠,٨ في المائة و٢,٧ في المائة مع ارتفاع معدلات الإصابة إلى أقصى حد لها في جنوب البلاد. ورغم أن أغلب الحالات المبلغ عنها في كل أنحاء المنطقة، سواء من فيروس نقص المناعة البشرية أو من الإيدز، تتعلق بالرجال، فإن نسبة إصابة الرجال الى إصابة النساء تضيق في عدد من البلدان العربية.

إن الحصول على العلاج المضاد لهذا النوع من الفيروسات غير ميسّر إلا لنسبة بسيطة من الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة

(٤٥) البلدان العشرة هي البحرين، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمملكة المغربية، والصومال، والسودان، وتونس.
(٤٦) قدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الصومال في عام ٢٠٠٥، بنحو ٠,٩ في المائة.

البشرية في البلدان العربية. وبناء على تقديرات منظمة الصحة العالمية عن ١٥ بلداً عربياً، لا يحصل على هذا الدواء إلا ٦,٥ في المائة من الذين يحتاجونه فعلاً. وهذا المتوسط الإقليمي الضعيف إنما يعكس أساساً انخفاض معدل الوصول الى الدواء، والذي يبلغ من ١ إلى ٢ في المائة في البلدين اللذين يشهدان أعلى نسبة انتشار للمرض، ألا وهما الصومال والسودان. وفي مقابل ذلك، نرى في بلدان مثل عُمان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، أن معظم المحتاجين للعلاج يحصلون عليه.

وفي كل أنحاء المنطقة تظل ممارسة الجنس بدون وقاية هي أهم طريقة لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية، بينما تلعب حُقَن المخدرات دوراً مساعداً في نشر الوباء في عدد من البلدان، أبرزها في هذا الصدد الجماهيرية العربية الليبية. ويُذكر أن ثمة افتقاراً عاما للوعي بطرق انتقال العدوى وتدابير الوقاية ينتشر في المنطقة، خصوصاً بين الشباب. لكن مع تزايد المعلومات المتاحة، تم في كل أنحاء المنطقة توثيق الممارسات ذات المخاطر العالية، وعوامل التعرض للإصابة، بما فيها حقن المخدرات، وممارسة الجنس. وعلاوة على ذلك، فقد تم الإبلاغ أيضاً عن زيادة احتمالات التعرض للإصابة المتصلة بالتنقل من مكان لمكان، وتحديات التنمية، وحالات الطوارئ الإنسانية. أما المرأة فهي متضررة من حيث عدم الوصول إلى المعلومات والرعاية الصحية، وكذلك من حيث عدم التمكين الاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني والسياسي. بل إن المرأة تتعرض في بعض البلدان إلى ممارسات ثقافية ضارة، منها عملية الختان، التي تحمل هي أيضاً خطر نقل الفيروس.

يتعرض شباب المنطقة باطراد إلى خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ورغم القيم المجتمعية والأسرية المتأصلة، تشهد الأجيال الشابة تغيراً سريعاً، كما يتضح من تأخير سن الزواج وزيادة ممارسة الجنس قبل الزواج. ففي السودان، وجد أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية قد بلغ ١ في المائة بين طلاب الجامعات. أما المهجَّرين في الداخل فيواجهون خطراً أعلى من ذلك من حيث الإصابة بالفيروس. وقد ظهر في مسح أجرته وزارة الصحة في عام ٢٠٠٥، أن معدل انتشار الفيروس يبلغ ١,٦ في المائة بين الحوامل المهجرات اللاتي يبحثن في الخرطوم عن رعاية قبل الولادة. وهناك دراسة ثانية عن الشباب في السودان في عام ٢٠٠٥، أظهرت أن مستوى المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية والنسبة المئوية لمن يتبعون الممارسات الوقائية كانت منخفضة للغاية. وتوضح بعض البيانات الحديثة من جيبوتي أن انتشار الفيروس بين الفئة العمرية ١٥-٢٤ التي تذهب إلى عيادات الرعاية السابقة على الولادة كانت حوالي ٢,٤ في المائة؛ بينما يظهر من مسح وطني يعتمد على السكان أن انتشار الفيروس بين نفس الفئة كان ٢,٦ في المائة. وجدير بالذكر، أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم تزداد بين الشابات أسرع مما تنتشر بين أي فئة أخرى، كنتيجة لعوامل بيولوجية، وثقافية، واجتماعية اقتصادية. ومعظم الشبان لا يعرفون إذا كانوا مصابين، أو كيف ينتقل الفيروس، أو كيفية الوقاية منه. وتقول إحدى الدراسات التي أجريت مؤخراً في السودان، إن ٥ في المائة فقط من النساء اللاتي شملهن المسح كن يعرفن أن استخدام وسائل منع الحمل كان من الممكن أن يمنع الإصابة بالفيروس، وأن أكثر من الثلثين لم يكن قد رأين أو سمعن عن العازل الطبي[٤٧]. إن تفشي العدوى لا يمكن أن يتوقف ما لم تتوافر للشباب المعلومات

(٤٧) UNAIDS and WHO, *AIDS epidemic update: December 2005*, *Middle East and North Africa*، موجود على الموقع: http://www.unaids.org/epi/2005/doc/EPIupdate2005_html_en/epi05_11_en.htm.

الإطار ٢.٦.١ : الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين المراهقين وصغار السن

تعمل كثير من البرامج الشبابية في الأردن على تشجيع أساليب الحياة الصحية، والتركيز على الصحة الجنسية والإنجابية، وعلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باعتبارها من القضايا الأساسية. وعن طريق العمل من خلال المراكز المهنية، أُطلق مشروع يستهدف المراهقين الأردنيين، خصوصاً المعرضين أكثر من غيرهم للخطر، مثل أطفال الشوارع، والأطفال العاملين. وتم اعتماد أسلوب الأقران، بحيث تم تزويد الصغار بالمعلومات والمهارات المطلوبة لحماية أنفسهم وحماية أشقرانهم من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفضلاً عن ذلك، تم تعليمهم بعض المهارات من قبيل اتخاذ القرارات، والكلام بثقة، والتعامل مع ضغوط الأقران، وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة عن أسلوب حياتهم. وبهذه الطريقة أمكن الوصول إلى عدد كبير من الشباب، الذين أصبحوا أيضاً ناشطين في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمحافظة على الأردن بين البلاد التي يقل فيها انتشار هذا المرض. وقد تم تنفيذ المشروع من خلال شراكة مع البرنامج الوطني المتعلق بالإيدز، وجمعية حماية الأسرة والطفل. وعلاوة على ذلك، تم إصدار "دليل الشباب التثقيفي" عن الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا الدليل الذي نشره مكتب اليونيسيف القطري في الأردن ووزارة الصحة، ظهر أولاً في فلسطين وفي الجمهورية العربية السورية، وفي اليمن على سبيل الاسترشاد، ثم تم توزيعه بأعداد كبيرة في كل أنحاء المنطقة.

والخدمات التي يحتاجونها. لقد بذلت الدول الشريكة والمجتمع الدولي جهوداً شاملة بهدف زيادة الوعي بأهمية "التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية" وتزويد الشباب بالمهارات والأدوات اللازمة لكي يتخذوا قرارات مبنية على معلومات. على أن أسلوب الحياة وسلوك الشباب المتطورين باستمرار يدعوان إلى الاعتماد على أسلوب في التدخل يكون أكثر تركيزاً وأكثر ملاءمة يتم وضعه بالتعاون الوثيق مع الشباب أنفسهم.

ولا شك أن إدراكنا لحجم الوباء الناتج عن فيروس نقص المناعة البشرية، عن طريق الإشراف على الجيل الثاني وزيادة خدمات "التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية" وتوسيع تغطيتها، خصوصاً بين المعرضين أكثر من غيرهم للمرض، لا تزال من التغيرات الأساسية. ورغم أن بعض البلدان قد سجلت تقدماً والتزاماً، فإن هذا التقدم والالتزام لم يترجما بعد إلى نظم وظيفية تؤدي عملها. على أن الجهود التي بُذلت لتعزيز المراقبة اليقظة وإجراء مسوح وطنية عن انتشار الأمصال ونجاحها قد أتت بنتائج عن حالة الوباء في الجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والمملكة المغربية، والصومال، والسودان.

لكن بوجه عام، كان رد فعل المنطقة العربية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية يتطور في جوهره. فقد اعتمدت المنطقة مبدأ "الثلاثة" على نطاق واسع، وهو المبدأ المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: (١) خطة عمل وطنية؛ و(٢) سلطة تنسيقية؛ و(٣) إطار للمراقبة والتقييم؛ ونتجت عن ذلك مشاركة، وجهود تعاونية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الدولية. لكن بسبب الالتزامات السياسية المختلفة، والسياسات الاجتماعية الاقتصادية، واختلاف مستويات الوصول الى الخدمات، كانت

ردود الفعل الوطنية حيال الوباء متباينة من بلد إلى آخر.

أما في الوقت الراهن، فإن الخطط الوطنية الطويلة المتعددة القطاعات، هي التي تقود ردود الأفعال الوطنية حيال الإيدز في أكثر من ١٥ بلداً من بلدان المنطقة. وفي كثير من الأحيان كانت القطاعات الأساسية كالتعليم، والصحة، والشرطة، والدفاع، تشارك بفاعلية، بالإضافة الى المنظمات الدينية وسائر القطاعات المؤثرة في المجتمع. وفي كثير من البلدان، وضع الفاعلون من المجتمع المدني خطط عمل بشأن الإيدز لتعزيز الإجراءات وحشد الموارد. وفي عام ٢٠٠٦، احتضنت البلدان العربية التحرك نحو الوصول الشامل إلى الوقاية من الإيدز، والعلاج منه، وتوفير ما يلزمه من رعاية ومساعدة. وفكرت بعض بلدان المنطقة بطريقة حاسمة في العقبات، وفي الحلول الممكنة لرفع مستوى رد الفعل على الإيدز في إطار العمليات الوطنية الجارية.

وجدير بالذكر أن الجمعيات المدنية، ومنها المنظمات غير الحكومية، وبعض المنظمات الدينية، والرابطات المجتمعية، قد أدت باطراد دوراً فاعلاً في ردود الفعل الوطنية حيال الإيدز. ومن الأمثلة على ذلك [الشبكة العربية الإقليمية لمكافحة الإيدز]، التي تعد منبراً لتبادل المعلومات وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية في مواجهة الإيدز. غير أن منظمات المجتمع المدني ليس لها سوى تأثير جزئي في مواجهة هذا المرض، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى محدودية قدرتها وخبرتها في الوقاية من الإيدز ورعاية مرضى الإيدز ومساعدتهم. كما يوجد أيضاً تقاعس كبير من جانب الحكومات من حيث منح المجتمع المدني دوراً أكثر فاعلية في الجهود الوطنية. وفي هذا السياق، فإن المنظمة المجتمعية المسماة "أناس يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز" والتي يتزايد ظهورها في عدة مجتمعات، أصبحت علامة من علامات التقدم. كذلك فإن بعض الرابطات وجماعات الدعم تقوم بدور فاعل في عدد من البلدان العربية، منها الجزائر، وجيبوتي، ومصر، ولبنان، والمملكة المغربية، والسودان. كما أن تدريب الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية على الدعم النفسي وعلى غيره من المجالات، يعد من الجهود الرائدة في المنطقة.

ومع ذلك، يظهر من الدراسات أن كثيراً من المجتمعات الأهلية، ومنها العاملين في حقل الرعاية الصحية، ما زالت تقاطع الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك أساساً بسبب الأحكام المسبقة والجهل. ولذا، لابد من بذل جهود متضافرة بين كافة الشركاء للتصدي لهذه الوصمة وتعديل السياسات والقواعد لمكافحة التمييز. وتظل المراقبة والتقييم هما الأكثر مراوغة بين "الثلاثة" في المنطقة. كما يجب تعزيز جهود جمع البيانات، ليس فقط من أجل قياس حجم الوباء وأنواع السلوك الخطر المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية، بل أيضاً، وهو الأهم، من أجل وضع قاعدة للمعلومات وتحديد أثر الجهود المبذولة مع الوقت. وفي سبيل ذلك، لا بد، عند إقامة نظم المراقبة والتقييم، من التركيز بوجه خاص على توزيع البيانات السكانية حسب الجنس وحسب الفئة العمرية. فمن شأن ذلك أن يسهل أي تقييم منتظم مبني على الأدلة، سواء للبرامج أو للتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٦ من أهداف الألفية. فإذا أريد وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة العربية، فلا بد من زيادة الخدمات المتصلة بالوقاية، والمعلومات، ولا بد من الاعتماد على أكثر من قطاع، جنباً إلى جنب مع الارتقاء بنوعية هذه الخدمات.

الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥

الملاريا

رغم أن معظم البلدان العربية قد قضت على الملاريا، فلا تزال منتشرة بشكل وبائي في البلدان العربية الأقل نمواً، حيث تم الإبلاغ عن ٣١٣ ٣ حالة في المتوسط من بين كل ١٠٠ ألف حالة في عام ٢٠٠٥، كما هو مبين في الشكل ٢.٦.١. وكان ٩٨ في المائة من الحالات المبلغ عنها في المنطقة تنتمي إلى جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن. وعلى ذلك فإن تحقيق الغاية ٨ في هذه المنطقة الفرعية إنما يعتمد اعتماداً كبيراً على التقدم المحرز في هذه البلدان الأربعة.

لم تعد الملاريا مشكلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، التي تنتشر الإصابة فيها أساساً في الجزء الجنوبي الغربي. وكان عدد الحالات المبلغ عنها في هذه المنطقة في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠٤ حالات. ويهدف البرنامج الحكومي الحالي إلى القضاء على المرض قضاءً تاماً. أما في بلدان المشرق، فالملاريا موجودة في العراق لكنها لا تزال محصورة في المحافظات الشمالية الثلاث. وقد اتبع العراق استراتيجية للقضاء على الملاريا في عام ٢٠٠٥، وحقق بالفعل انخفاضاً كبيراً في عدد الحالات، حتى لم يُبلغ إلا عن ٢١ حالة فقط في عام ٢٠٠٦. وأما مصر فلا تزال لديها بؤرة متبقية من هذا المرض في منطقة الفيوم. أما باقي بلدان المشرق فهي خالية من الملاريا. وأما في بلدان المغرب، فقد أكدت المملكة المغربية مؤخراً أنها قضت على هذا المرض. وكانت آخر الحالات المحلية قد تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠٠٤. وكان السودان وحده يضم نحو ٧٦ في المائة من العبء الإجمالي لهذا المرض في المنطقة. ووفقاً لآخر إحصاء جرى مؤخراً في ١٠ ولايات اختارية في عام ٢٠٠٥، كان المعدل المتوسط لانتشار الملاريا ٥,٤ في المائة، متراوحاً بين ١,٣ في المائة و٢٢,٠ في المائة. أما انتشار الملاريا بين صغار السن ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة فكان يقدر بنحو ٤,١ في المائة.

الإبلاغ عن حالات الملاريا في كل من جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن، يتجه إلى التقليل من الأرقام الفعلية للحالات بسبب ضعف الإشراف، أو انعدامه تماماً في بعض المناطق. كما أن غياب الرعاية الصحية، ومرافق المختبرات، فضلاً عن الظروف الأمنية المعاكسة، تعتبر بعضاً من العوامل التي تحول دون إحراز تقدم في أي جهود مسحية. ورغم أن هذه البلدان الأربعة التي تعد من البلدان العربية الأقل نمواً قد طبقت سياسات فعلية لمعالجة الملاريا، ومنها مجموعة العلاجات المعتمدة على "الأرتيميزينين"[٤٨] لعلاج الملاريا من نوع "الفلسيبارووم"، فإن الارتقاء بطرائق تشخيص الملاريا وعلاجها ظل واحداً من التحديات. وقد تعطلت الجهود بسبب العوامل التالية: التغطية المحدودة بخدمات الرعاية الصحية الأولية؛ والنوعية السيئة لخدمات تشخيص الملاريا؛ والافتقار الى أية آلية لتوصيل علاجات "الأرتيميزينين" سواء على مستوى المجتمع القريب أو الى المهمشين الموجودين في مناطق

(٤٨) مجموعة علاجات للملاريا تتألف من تركيبة تعتمد على "الأرتيميزينين".

الشكل ٢.٦.١ : حالات الملاريا المبلغ عنها في أقل البلدان العربية نمواً
(في كل ١٠٠٠ ألف نسمة)

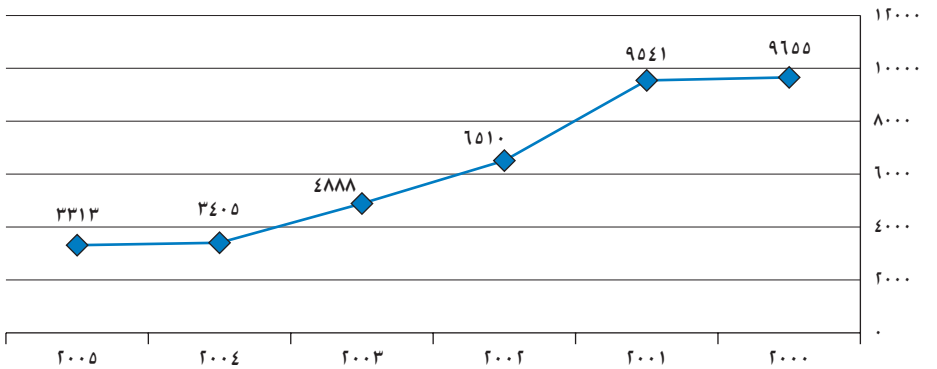

المصدر: منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.

نائيــة؛ وارتفــاع تكاليف الأدوية الجديدة؛ وضــعف النظام اللوجيســتي ونظام التموين لتوفير الدواء في الوقت المناســب؛ وقلــة التزام القطــاع الخاص بإرشــادات العلاج الجديد؛ ووجود أدوية مغشوشة في السوق.

يضاف الى ذلك أن تغطية المناطق المعرضة للملاريا بالإجــراءات الوقائيــة والعلاجيــة ما زالــت قليلة جداً. ففي الصومال، لم يستخدم "الناموسيات" المعالجــة بالمبيــدات الحشرية في مختلــف المناطق المهددة بالملاريا ســوى ٠,٤ في المائة إلى ٣,٨ في المائة من السكان. أما عن السودان، فيقول أحد المسوح التــي أجريت فيه عام ٢٠٠٥، إن ١١,٢ في المائة فقط من ســكان المناطق المهددة بالملاريــا و٩,٤ في المائة فقط من الصغار كانوا ينامون داخل "ناموسيات" معالجــة بالمبيــدات الحشرية. وكان المعالجــون بعلاجــات الأرتيميزينين لا يتجــاوزون ١٠,٥ في المائة من كل المرضى، و١٣,٩ في المائة من الشباب. ورغم الصعوبات الجمة، بذل السودان جهوداً جبارة خلال العامين الماضــيين، بمســاعدة مالية من الصندوق العالمي لمكافحــة الإيدز والســل والملاريا. ومن ثم، من المنتظر أن تكــون التغطية الحالية في كثير من البلدان أوســع نطاقــا مما توحي به الأرقــام. غير أن مجمــل التغطية في البلــدان العربية الأقل نمواً ما زالت بعيدا جداً عن الأهداف المنشودة.

السّل

ما زال السل يشكل مشكلة كبيرة على الصحة العامــة، ولعلــه أكبر ســبب من أســباب الوفيات الناجمــة عن أمراض معدية بــين الكبار في المنطقة العربية. ويقاس عبء هــذا المرض بثلاثة مؤشرات، هي معدل الإصــابة، والانتشــار، والوفيــات، وكل منها مقيســاً كنســبة من كل ١٠٠ ألف نسمة. وتقــول التقديرات إن عدد الذين أصــيبوا بالســل في عــام ٢٠٠٥ بلــغ ٢٤٠ ألــف نســمة في المنطقة العربيــة، وإن الذين ماتوا بهذا المرض بلغوا ٤٣ ألف نســمة، أي بمعدل إصــابة ووفاة يبلغان ٧٥ و١٣ في كل ١٠٠ ألف نســمة على الترتيــب. وقد انخفض المعدل المتوسط لانتشار المرض في المنطقة بنسبة ٢٧ في المائــة منذ عام ١٩٩٠، أي إلى ١٠٧ في كل ١٠٠

ألف نسمة كما يظهر في الشكل ٢.٦.٢. وحدثت أكثر من ٧٠ في المائة من الحالات والوفيات من تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٥٤ سنة، وهم عادة من يكسبون لقمة العيش؛ أي أن مرضهم يؤثر تأثيراً كبيراً على دخل الأسرة. وعلى ذلك فإن السل يطرح تحدياً فعلياً سواء على مستوى التنمية أو على مستوى الصحة العامة.

وأكثر المتأثرين بالسل هي البلدان العربية الأقل نمواً. فقد أصيب بالمرض ١٣٤ ألف نسمة في عام ٢٠٠٥، أي نحو ٥٦ في المائة من كل الحالات الجديدة في المنطقة العربية. وكان المعدل المتوسط للإصابة في البلدان العربية الستة الأقل نمواً ١٩١ في كل ١٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٥، وكانت جيبوتي هي التي تعاني من أعلى المعدلات، وهو ٧٦٢ في كل ١٠٠ ألف نسمة، تليها السودان والصومال بمعدل ٢٢٤، و٢٢٨ في كل ١٠٠ ألف نسمة على الترتيب. وأما بلدان المغرب فكان معدل الإصابة فيها يبلغ في المتوسط ٦٢ في كل ١٠٠ ألف نسمة، بينما تظل بلدان المشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي أقل تأثراً بالمرض حيث تبلغ معدلات الإصابة فيهما ٣٢ و٣٥ في كل ١٠٠ ألف نسمة على الترتيب. وفيما يتعلق بمعدلات الانتشار، يبين لنا الشكل ٢.٦.٢ أن كل المناطق الفرعية الأربع قد سجلت تناقصاً كبيراً منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك فإن الوضع في البلدان العربية الأقل نمواً ما زال يشكل تحدياً، إذ كان المعدل المتوسط لانتشار المرض فيها في عام ٢٠٠٥ نحو ٣٢١ في كل ١٠٠ ألف نسمة.

لقد أحرزت معظم البلدان العربية تقدماً جيداً في مكافحة مرض السل. فقد تم توسيع نطاق الرعاية المبنية على الدورة العلاجية القصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة، المعروفة باسم "دُوتس"، وهي الاستراتيجية الموصى بها دولياً، لكي يشمل

الشكل ٢.٦.٢ : معدل انتشار مرض السل (في كل ١٠٠ ألف نسمة)

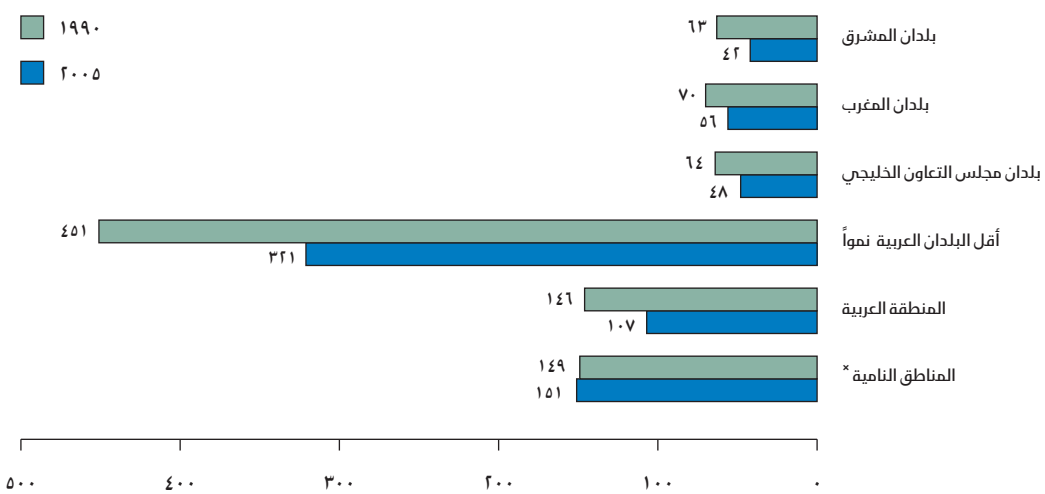

المصادر: منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالمناطق النامية الى عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤.

في المتوسط ما يزيد على ٩٠ في المائة من عموم السكان. وعلاوة على ذلك، بلغ المعدل الإقليمي للوصول الى العلاج في إطار "دوتس" حوالي ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٣، أي أقل بثلاث نقاط مئوية فقط عن الهدف العالمي، وهو ٨٥ في المائة. وقد أحرزت بلدان المشرق، والبلدان العربية الأقل نمواً أكبر قدر من التقدم في هذا الصدد منذ عام ١٩٩٥، حيث ازدادت معدلات كل منهما بحولي ٢٧ نقطة مئوية و١٠ نقاط مئوية على الترتيب. كذلك بدأت البلدان في تصعيد مكافحة المرض باعتماد "استراتيجية أوقفوا داء السل"، كما أدخلت بعض البلدان مقاربات مبتكرة مثل "النهج العملي نحو صحة الرئتين" ونظم الإشراف المعتمدة على الحاسوب.

ومع ذلك فقد كان معدل اكتشاف الحالة في إطار "دوتس" منخفضاً نسبياً في المنطقة ككل. وكانت النسبة المئوية للحالات التي تم اكتشافها حوالي ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٤، في حين أن المنشود عالمياً هو ٧٠ في المائة. ويعني هذا أن حوالي ٤١ في المائة من مرضى السل على الأقل لا يصلون إلى المستوى الجيد من الرعاية. ومن بين ٢٢ بلداً عربياً، لم تحقق المعدل المنشود في كشف الحالات المرضية سوى ٨ بلدان فقط هي الجزائر، والأردن، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، والمملكة المغربية، وعُمان، وتونس. وأما منطقة بلدان المغرب فهي المنطقة الفرعية الوحيدة التي حققت فيها كل البلدان الغاية المقررة.

ومن أجل الإسراع بتقليل عبء مرض السل، وضعت البلدان خططاً استراتيجية تتماشى مع "الخطة العالمية للقضاء على داء السل ٢٠٠٦-٢٠١٥". وهذا النوع من الخطط يهدف إلى رفع مستوى الرعاية بمرضى السل، خصوصاً من خلال تحسين قدرات الكشف عن الحالات المرضية، كما أنه يتماشى مع "استراتيجية أوقفوا داء السل".

وتشير الخطة أيضاً إلى الاحتياجات المالية اللازمة للأنشطة المقررة. على سبيل المثال، بالنسبة لبلدان المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومنها أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، بالإضافة إلى البلدان العربية، باستثناء الجزائر، وجزر القمر، وموريتانيا، تذهب التقديرات إلى أن تحقيق الغاية ٨ في هذه البلدان سوف يتطلب نحو ٣,١ مليار دولار. وكل البلدان المؤهلة للحصول على دعم مالي في إطار الصندوق العالمي قد حصلت على منحة الدعم. على أن الفجوات المالية ما زالت كبيرة في كثير من البلدان، ولذلك فإن الاستمرار في أنشطة جمع الأموال، خصوصاً من خلال الشراكات الوطنية والإقليمية، مسألة في غاية الأهمية.

تم الإثبات فعلاً بأن ثمة رابط وثيق بين داء السل وبين فيروس نقص المناعة البشرية. فقد تسبب فيروس نقص المناعة البشرية في الإصابة بداء السل وفي نشره، وهو الداء الذي يعتبر اليوم أكثر أسباب الوفاة شيوعاً بين مرضى الإيدز. ولما كان وباء فيروس نقص المناعة البشرية آخذاً في الانتشار في بعض البلدان العربية، خصوصاً أقلها نمواً، فقد أصبح من الأمور الحاسمة باطراد أن يراقب انتشار المرضين في نفس المرضى. وقد قدر مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الكبار المصابين بداء السل بنحو ١٦ في المائة في جيبوتي، و٩ في المائة في السودان. أما البيانات المتعلقة بنوع السل القادر على مقاومة عدة أدوية، لا سيما النوع الذي يكاد أن يستعصي على العلاج، والذي يقاوم الأدوية بشدة، فهي بيانات محدودة في المنطقة. لكن في ضوء انخفاض الكشف عن الحالات المرضية، يتضح من انتشار ادوية السل في الصيدليات الخاصة أن ثمة حالات من التي تقاوم عدة أدوية وأخرى من التي تقاوم الأدوية بشدة، في كثير من بلدان المنطقة العربية، إن لم يكن فيها جميعاً.

وجدير بالذكر أن الشباب ليسوا هم الفئة العمرية الأكثر تأثراً بداء السل، حيث إن هذا المرض يصيب الكبار أساساً من تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٥٤ سنة. لكن الشباب لهم أهمية خاصة من الناحية الوبائية، لأنهم سرعان ما يدخلون الفئة العمرية التي تواجه أعلى درجة من المخاطر. ولذلك فإن زيادة الوعي بين الشباب مسألة لها أهمية حاسمة، خصوصا في البلدان التي يصبح فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باطراد أحد المحددات الأساسية لداء السل. والأهم من ذلك أن الشباب يعتبر القوة المحركة الأساسية للمجتمع. ولا يزال السل مرضاً من الأمراض التي تعتبر وصمة كبيرة، وفي كثير من الأحيان يتعذب المرضى وأسرهم بلا داع. ولذلك فإن التواصل والعمل الاجتماعي لمساندة المرضى مطلوبان بشدة. ولعل ذلك أحد المجالات التي يستطيع فيها الشباب أداء دور كبير في التنمية المجتمعية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك حملة مكافحة داء السل التي يقوم بها الاتحاد الدولي لجمعيات طلاب الطب، التي تسعى إلى تحسين الوعي من خلال نشر معلومات شاملة عن المرض.

وبوجه عام، تم الحد من عبء مرض السل في المنطقة العربية، أي، الانتشار، والإصابة، والوفاة، ويرجع ذلك في بعضه إلى التوسع في العلاج بطريقة "دوتس" إلى جانب النتائج الطيبة للعلاج الجيد. ومع ذلك فإن الحد من المرض لم يكن سريعاً بما يكفي لوقف انتشاره والقضاء عليه أو الحد من انتشاره بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الإطار ٢.٦.٢ : المشروع العربي لصحة الأسرة

تقوم جامعة الدول العربية بتنفيذ المشروع العربي لصحة الأسرة في البلدان العربية، بتمويل من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

والهدف من المشروع هو توفير معلومات مفصلة ودقيقه عن صحة الأسرة والصحة الانجابية، بإجراء مسوح ودراسات عن الشباب، ووفيات الأمهات، وعملية الختان، والرعاية الاجتماعية والصحية المقدمة لكبار السن، وحالة تغذية الأم والطفل. يضاف إلى ذلك أن المشروع سيقدم بيانات تتعلق بالمعرفة، والممارسات الجيدة، ومواقف الشباب وحالتهم الصحية، إلى جانب تكوين قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات المتصلة بعمالة الشباب وتعليمهم، وأوجه حياتهم الأسرية، وأحوالهم الصحية، ومعرفتهم بوسائل منع الحمل والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، واستعدادهم لدورهم الإنجابي، وبناء على ذلك تم إجراء بعض المسوح في الجمهورية العربية السورية وفي تونس عام ٢٠٠١، وفي الجزائر وجيبوتي عام ٢٠٠٢، وفي اليمن عام ٢٠٠٣، وفي المملكة المغربية سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وفي لبنان عام ٢٠٠٤، وفي فلسطين عام ٢٠٠٦. وأجريت علاوة على ذلك دراستان نوعيتان في كل من الجمهورية العربية السورية والجزائر.

رأي

الهدف ٧: ضمان توفر الاستدامة البيئية

التنوع البيئي في المنطقة العربية يرجع أساساً إلى الجغرافيا، كما يرجع الى اختلاف النظم الاقتصادية ومستويات التنمية فيما بين البلدان. ومما يذكر أن المنطقة تأوي ٥ في المائة من سكان العالم، لكن ليس فيها أكثر من ١ في المائة من المياه العذبة المتجددة في العالم. وأراضيها الزراعية ومواردها المائية شحيحة. كما أن نموها السكاني المرتفع، المقترن بالتلوث الحضري والصناعي وزيادة فاقد المياه في الزراعة، قد ساهم في تدهور نوعية المياه والأرض، وزاد من تعقيد مشكلة المياه، والتصحر، الأمر الذي يهدد بدوره الأمن الغذائي في المستقبل. وبوجه عام، فإن السياسات الوطنية، والنزاعات لا تؤدي إلى المحافظة على الموارد. ورغم التنوع الجغرافي والمناخي، فإن التحديات البيئية تدور حول مجموعة بعينها من القضايا مثل ندرة المياه، وتوزيعها، والاحتلال والدمار، والصرف الصحي، وتدهور نوعية الأراضي، والوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة، والكوارث الطبيعية التي تتسبب في الأضرار البيئية.

الغاية ٩ : دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

تشترك البلدان العربية جميعاً، ولو بدرجات متفاوتة، في حد أكبر هو حسن إدارة البيئة ودمج إدارة الموارد البيئية ضمن إستراتيجيات الحد من الفقر وضمن مشاريع التنمية الوطنية. ويرجع جزء كبير من المشاكل البيئية التي تواجهها المنطقة إلى سوء الإدارة، وضعف القدرات المؤسسية، وقلة الإنفاق العام على القضايا البيئية. وجدير بالذكر أن سياسات التنمية الاقتصادية في معظم البلدان العربية تشجع التدخل في الأسعار وتقديم الدعم فيما يخص الموارد المائية، والتنوع الأحيائي، وموارد الطاقة، التي تتجه نحو مفاقمة الخسائر الاقتصادية والإيكولوجية، خصوصاً في قطاعي الطاقة والزراعة. ومثل هذه المشاكل البيئية لا تؤثر فقط على الشباب في هذه الأيام، بل تكون لها عواقب وخيمة على مستقبلهم.

النسبة المئوية لمساحة الأراضي المكسوة بالغابات

انخفضت النسبة المئوية للأراضي المكسوة بالغابات في المنطقة العربية من ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. وإذا استمر هذا الاتجاه فلن تتمكن المنطقة العربية

من تحقيق الغاية المرجوة رغم الجهود المبذولة لزرع الغابات في عدد من البلدان، والتي تشمل مشروعات تجري في بلدان مجلس التعاون الخليجي لتوسيع المساحات الخضراء. ومن بين التحديات التي تواجه المنطقة زيادة الكثافة السكانية؛ واختفاء الغابات بسبب ارتفاع الطلب على موارد الطاقة، خصوصاً في البلدان العربية الأقل نمواً؛ وانعدام القدرات المؤسسية؛ وغياب التشريعات والحوافز التي تشجع على اعادة زرع الغابات.

لكن رغم هذه القيود شهدت المنطقة العربية زيادة كبيرة في المساحات المحمية منذ عام ١٩٩٠. وقد ارتفع حجم المساحات المحمية في المنطقة قياساً على مجمل المساحة من ٢,٤ في المائة إلى ٣,٩ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤، كما هو موضح في الشكل ٢.٧.١. ومع ذلك تظل نسبة المساحات المحمية الى المساحة الكلية في المنطقة العربية في حدود ثلاث مرات أقل من المتوسط العالمي البالغ ١٣ في المائة. وترجع الزيادة أساساً الى الجهود المتضافرة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي زادت فيها المساحات المحمية بأكثر من أربعة أضعاف خلال نفس الفترة. وهذه الزيادة الهائلة ترجع في معظمها الى الإعلان في عام ١٩٩٤ عن مساحة ٦٤ مليون هكتار من الأراضي لإدارة الحياة البرية في المملكة العربية السعودية، وهي تعتبر أكبر مساحة في العالم لإدارة الحياة البرية، كما ترجع إلى ما يقرب من مضاعفة المساحات المحمية في بلدان المشرق بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥. وفي مقابل ذلك، فإن بلدان المغرب، والبلدان العربية الأقل نمواً، المنطقة الفرعية التي تتمتع بأكبر تنوع بيولوجي في المنطقة العربية، لم تشهد أية زيادات في نسبة المساحات المحمية منذ عام ١٩٩٠.

الشكل ٢.٧.١ : المساحة المحمية كنسبة من المساحة الكلية (نسبة مئوية)

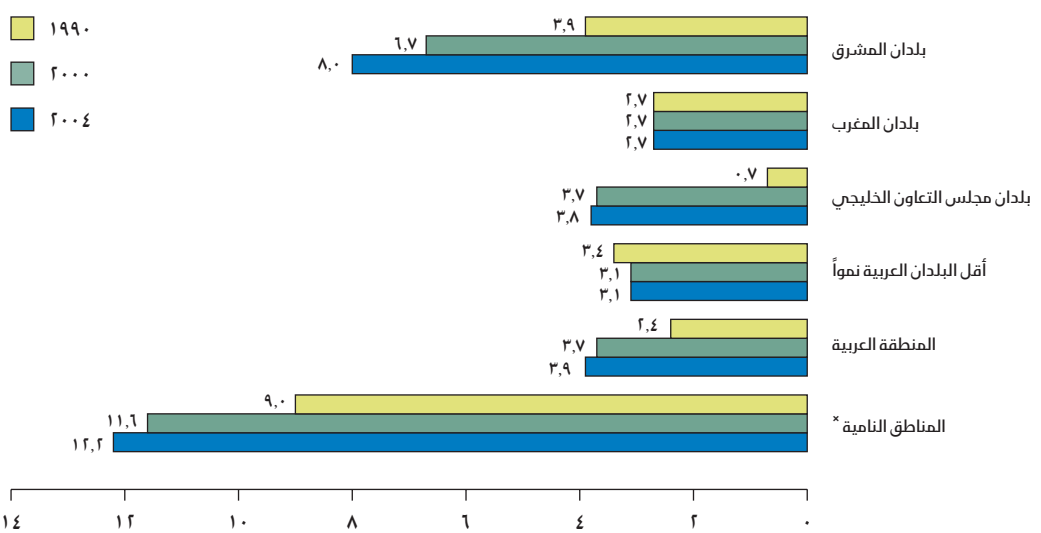

المصادر: الإسكوا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع:
http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.
ملاحظة: تشير البيانات الخاصة بالمناطق النامية إلى عام ١٩٩٠، وعام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٥

استخدام الطاقة

ساهم التوسع السريع في عدد السكان، والهجرة من الريف إلى الحضر، وانتشار مجالات الدعم، في زيادة الطلب على الطاقة في المنطقة العربية منذ عام ١٩٩٠. وفي المتوسط زاد استهلاك الطاقة في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي[٤٩] بنسبة ١٠ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣. وفي حين أن بلدان المشرق، والبلدان العربية الأقل نمواً قد شهدت انخفاضاً بنسبة ٥ في المائة و٢٢ في المائة على الترتيب، فإن استهلاك الطاقة في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفع بنسبة ٢٣ في المائة. أما منطقة بلدان المغرب فقد حافظت على مستوى متوسط ثابت خلال نفس الفترة، كما يتضح من الشكل ٢.٧.٢.

لا يزال هناك فارق كبير من حيث نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين سائر البلدان العربية. فنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في بلدان مجلس التعاون الخليجي لا يزال بين أعلى مستويات الاستهلاك في العالم. كما شهدت قطاعات النقل، والماء، والطاقة، زيادات في حصصها من استهلاك الطاقة، حيث إن توليد الكهرباء، وإزالة ملوحة المياه، من بين العمليات التي تستهلك الطاقة بكثافة. وقد سجلت قَطر أعلى استخدام للطاقة في كل المنطقة، بلغ ٥٨٧ كيلوغراماً من المكافئ النفطي في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي[٥٠]، تليها البحرين بفارق لا يذكر. فقد سجلت ٥٥٩ كيلوغراماً من المكافئ النفطي. أما استخدام الطاقة مقيساً على كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي فكان في أدنى مستوى في المملكة المغربية، أو نحو ٩٦ كيلوغراماً من المكافئ النفطي. ومن بين البلدان العربية الأقل نمواً بلغ استهلاك السودان واليمن ٢٦٧ و٣٢٩ كيلوغراماً من المكافئ النفطي في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ على الترتيب. لكن بالنظر الى الدخل المنخفض في هذه البلدان، فإن هذه الأرقام الكبيرة تعكس درجة عالية من عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة.

كذلك فإن معدل التزويد بالطاقة الكهربائية كان مختلفاً بدرجة كبيرة فيما بين البلدان العربية وقد بلغ المتوسط ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي حين أن الكويت لها أن تفخر بإدخال الكهرباء في كل أنحاء البلاد، فإن بعض البلدان العربية الأقل نمواً كانت التغطية فيها محدودة. لكن بالنسبة للمنطقة ككل، كان حوالي ٦٣ مليون نسمة، أي حوالي ٢٠ في المائة تقريباً من العالم العربي، لم تكن لديهم كهرباء. وكان الخُمس يعتمد على أنواع من الوقود غير تجارية. كما ان ٢٠ في المائة آخرون ممن يعيشون في المناطق الفقيرة، سواء في الحضر أو في الريف، كانوا يصلون الى الطاقة وصولاً محدوداً لا يُعتمد عليه.

وبوجه عام، رفعت بلدان المنطقة مؤخراً من مستوى الجهود التي تبذلها لتحسين استدامة قطاع الطاقة. كما انتقل عدد من البلدان جزئياً إلى الغاز الطبيعي، وهي تقوم حالياً بتحديث مصافي النفط، وتحسين مواصفات الوقود، وتطبيق برامج للتفتيش على المركبات وصيانتها.

(٤٩) كيلوغرام من المكافئ النفطي في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية).

(٥٠) منذ عام ١٩٩٠ لا توجد بيانات متاحة عن قطر، ولم يكن من الممكن إدراج البلد ضمن حسابات المناطق الفرعية ضماناً لصحة المقارنات الإحصائية. ولذلك، فإن استهلاك الطاقة في قطر لا يظهر في الشكل ٢.٧.٢.

الشكل ٢.٧.٢ : استخدام الطاقة (بالكيلوغرام من المكافئ النفطي) في كل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية)

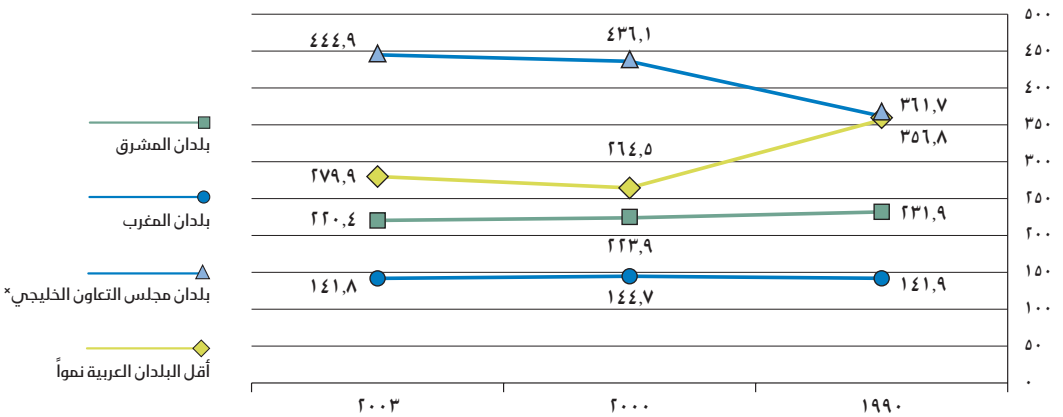

المصادر: الإسكوا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

(*) باستثناء قطر.

كما اتجه التركيز أيضاً إلى تنمية الطاقة المتجددة، خصوصا في المناطق الريفية والمناطق النائية. لذلك، فإن ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية، يُعتبر من بين القضايا التي لها أولوية. كما تم تنفيذ مشروعات التكامل الكهربائي والربط بشبكة الكهرباء وتوزيع الغاز.

لكن رغم هذه الجهود، تظل هناك حاجة ملحة إلى سياسات وإستراتيجيات تُوسع نطاق الاستفادة من الكهرباء، وتزيد من تحسين الاستدامة، خصوصاً في المناطق النائية والريفية. ولا بد من تعزيز الاستثمار في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز؛ وتشجيع استخدام أنواع التكنولوجيا النظيفة، واستخدام الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة والنقل؛ ولا بد من زيادة كفاءة الإنتاج والاستهلاك؛ كما ينبغي تنمية تقنيات الطاقة المتجددة وتشجيع تطبيقاتها. وفوق ذلك، مطلوب من البلدان النامية أن تعتمد على قواعد تنظيمية مستقرة فيما يتعلق بأية مهام إضافية تتصل بأنواع الوقود الأحفوري القادرة على الحد من الأثر السلبي على البلدان المنتجة.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون

قفز مجموع الانبعاثات في المنطقة إلى ١,٢ تريليون طن متري في عام ٢٠٠٣، أي ما يعادل زيادة قدرها ٨١ في المائة منذ عام ١٩٩٠. ويعزى ذلك جزئياً إلى الطفرة الكبيرة في عدد السكان بنسبة ٣٥ في المائة. يضاف إلى ذلك أن نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد ازداد هو أيضاً، مما يساهم في زيادة مجموع الإنبعاثات. لذلك فإن المستوى الإقليمي لنصيب الفرد من الانبعاثات قد ارتفع

الشكل ٢.٧.٣ : نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان المترية)

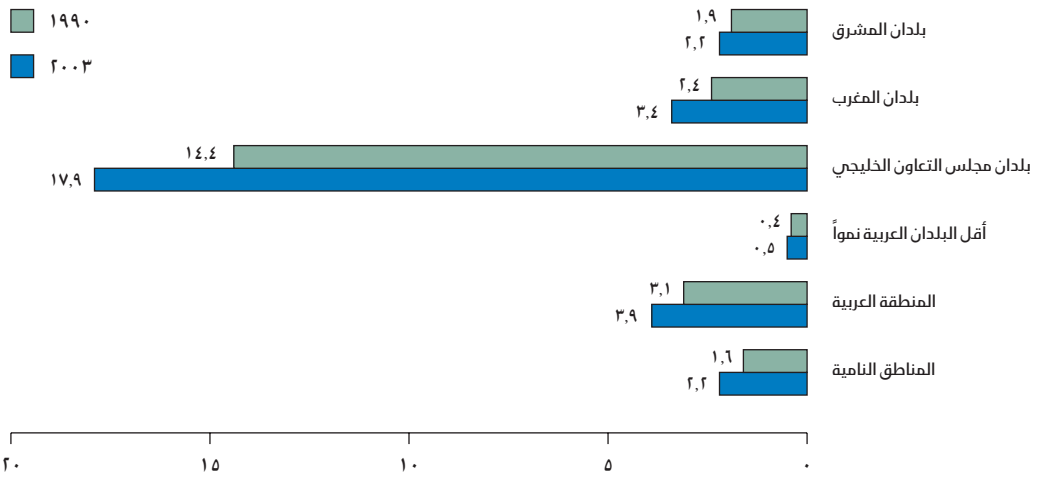

المصادر: الإسكوا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

بنسبة ٢٨ في المائة في نفس الفترة، أي من ٣,١ طن متري إلى ٣,٩ طن متري. أما بلدان المغرب، وبلدان المشرق، والبلدان العربية الأقل نمواً، فقد ارتفع فيها مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٨٠ في المائة، و٦٦ في المائة، و٥٧ في المائة على الترتيب، كما يتضح من الشكل ٢.٧.٣. وقد حافظت بلدان المشرق، والبلدان العربية الأقل نمواً على مستويات مستقرة نسبياً في نصيب الفرد من الانبعاثات، في حين أن هذه المستويات قد ارتفعت في بلدان المغرب بنسبة ٤٢ في المائة. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فلا تزال محتفظة بأعلى مجموع وأعلى نصيب فرد من الانبعاثات؛ حيث ارتفع الأول بنسبة ٨٦ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣.

بذلت البلدان العربية جهوداً جادة في تنفيذ بروتوكول مونتريال[٥١]. فصيغت التشريعات والبرامج للحد من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون، خصوصاً الكلوروفلوروكربونات، والتحكم في هذا الاستهلاك ومراقبته. وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت المنطقة قد نجحت في تقليل مستوى استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بنسبة ٣١ في المائة. والواقع أنه منذ عام ٢٠٠٠، شهدت كل المناطق الفرعية انخفاضاً في مجموع استهلاك المواد المستنفدة للأوزون، وكان أكبر انخفاض هو ما شهدته منطقة المشرق، التي تراجع فيها الاستهلاك بنسبة ٤٠ في المائة. وكانت الكلوروفلوروكربونات تشكل ٦٤ في المائة من جملة المواد المستنفدة للأوزون في المنطقة ككل.

(٥١) بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون هو معاهدة دولية تحكم حماية الأوزون في طبقة الاستراتوسفير.

الإطار ٢.٧.١ : النزاعات والبيئة

يعتبر الاحتلال والنزاع من أشد العوامل تدميراً للأرض، والنبات، والبيئة البحرية. وكما جاء في تقارير الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢، قضى الاحتلال الإسرائيلي بقسوة على كثير من عناصر البيئة، التي تعتبر ضرورية لحياة الفلسطينيين. واستمر نزع ملكية الأراضي وتجريف الأراضي الزراعية من أجل توسيع المستوطنات غير القانونية. كما عزل الجدار الفاصل كثيراً من أهم الموارد المائية، مما قلص الإنتاج والدخل فيما كان يعتبر من أكثر المراكز الزراعية جلباً للدخل في الضفة الغربية. وأما في غزة، فتقوم الطائرات الحربية الإسرائيلية بغارات جوية بهدف إحداث فرقعة صوتية تؤثر على كل سكان المدن. وهي بذلك تشكل تلوثا سمعياً متعمداً قد يتسبب في حالات إجهاض، أو في مشكلات قلبية بين كبار السن، أو في صدمات بين الكبار والأطفال بسبب الذعر. وفي العراق، ولبنان، كما في فلسطين، يؤدي اقتلاع الأشجار وتدمير سائر الزراعات إلى تدهور نوعية التربة وصلاحيتها. إن ملايين العراقيين يفتقرون إلى مياه الشرب ويعيشون على شبكات صرف معيبة بسبب استمرار النزاع، فيعانون من انتشار الأمراض التي تنقلها المياه الملوثة. ولقد ارتفع عدد العراقيين المحرومين من موارد المياه الكافية من ٥٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. وفي لبنان، أدى تدمير صهاريج الوقود أثناء الحرب التي دارت في تموز/يوليو وآب/أغسطس من عام ٢٠٠٦، إلى ضياع ١٥ ألف طن من النفط في المياه المحلية.

توصيات في مجال السياسات

مطلوب من بلدان المنطقة العربية أن تنظر في أمر الإجراءات التالية المقترحة في مجال السياسات من أجل التصدي للغاية ٩ المحددة في الهدف ٧:

(أ) دمج إدارة الموارد البيئية ضمن استراتيجيات تقليص الفقر وخطط التنمية الوطنية؛

(ب) جعل غايات الأهداف الإنمائية للألفية محلية/وطنية لكي تمثل الأولويات تمثيلاً أفضل، ولكي تنجز الغايات المطلوبة في المنطقة وفي كل بلد على حدة بطريقة يعتد بها؛

(ج) ترسيخ مشاركة أصحاب المصالح، بما فيهم منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشبابية، والمنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرار ومراقبة الموارد البيئية؛

(د) تعزيز آليات التنسيق بين الإدارات والمؤسسات المختصة المتصلة بمراقبة الموارد الطبيعية؛

(ه) تشجيع استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة سواء في الاستخدامات المنزلية أو الصناعية، وكذلك تعزيز دعم الاستثمار في تكنولوجيا الوقود الأحفوري النظيفة؛

(و) إعادة هيكلة حيازة الأرض وتوزيعها لترشيد استهلاك الموارد الأرضية واستدامتها؛

(ز) إدماج ميزانيات البيئة في ميزانيات التنمية الوطنية. فتكلفة تدهور البيئة أكبر من الاستثمار في ادارة البيئة والحفاظ عليها؛

(ح) إنشاء مجالس للتنمية المستدامة، وضمان اعتمادها وإعمالها على أعلى مستويات السلطة من أجل تشجيع استدامة البيئة، وكذلك توفير فرص أفضل استدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ط) تخصيص الموارد اللازمة لاستخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري النظيفة والقضاء على تشوهات السوق، ومنها فرض ضرائب ثقيلة على النفط، بينما يتم توفير الدعم لسائر مصادر الطاقة؛

(ي) تشجيع وتطوير تكنولوجيات لالتقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، وفي نفس الوقت أيضا الترويج للصناعات الإنتاجية الأنظف، واتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية.

الحد من خسائر التنوع الأحيائي

إن الحفاظ على التنوع الأحيائي واستدامة استخدامه يعتمدان على تحقيق التكامل بين هذا الحفاظ وبين التنمية الاقتصادية، كما يعتمدان على ضمان ان تكون فوائد التنوع الأحيائي موزعة بالتساوي. لكن برامج تقييم التنوع الأحيائي في المنطقة العربية ضعيفة أو لا وجود لها. ورغم أن كل البلدان العربية قد صادقت على اتفاقية التنوع الأحيائي، باستثناء العراق والصومال، ورغم أنها بدأت فعلاً في كثير من الأنشطة، فإن المزيد من الجهود المتضافرة مطلوب لإقرار نهج متكامل

الشكل ٢.٧.٤ : اتجاهات التنوع الأحيائي في المنطقة العربية

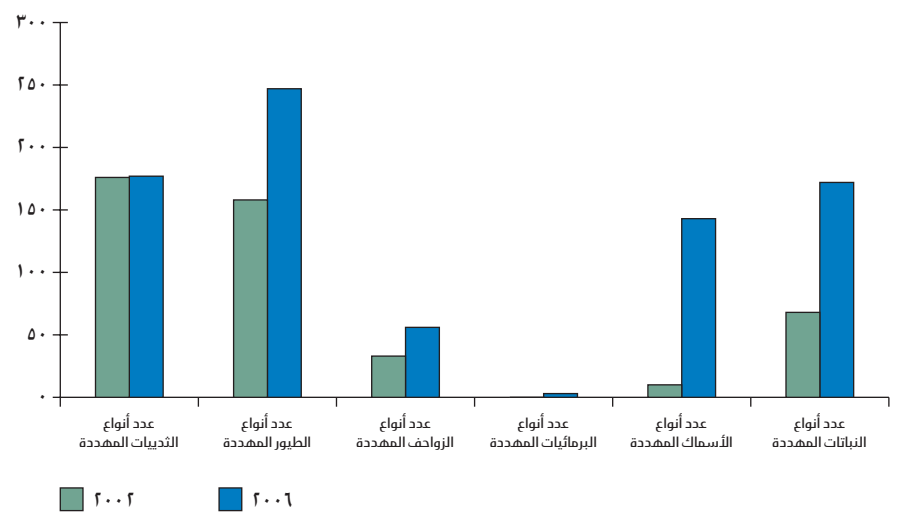

المصادر: ESCWA; UNEP-WCMC, 2002 and 2003; World Bank, *The Little Green Data Book 2007* (World Bank, Washington D.C., 2007).

في المحافظة على التنوع الأحيائي، وإدارة النظم الإيكولوجية، والمناطق المحمية ضماناً للمحافظة على الأنواع، وعلى النظم الإيكولوجية، وعلى الموارد الجينية للمنطقة.

إن الموروث الأحيائي الغني والمتنوع للمنطقة معرض لأخطار عظيمة. ويتضح من البيانات المتوافرة أن العدد الكلي للأنواع الحيوانية المعروفة في المنطقة العربية كان ١٦٤ ١٣ نوعاً في عام ٢٠٠٦، وأن ٥ في المائة من هذه الأنواع مهددة بالانقراض. ومن ناحية الأنواع، فإن ٩ في المائة من الثدييات، و٣ في المائة من الطيور، و٥ في المائة من الزواحف، و4 في المائة من البرمائيات، و٨ في المائة من أنواع السمك، مهددة بالانقراض، كما يظهر من الشكل ٢.٧.٤.

وجدير بالذكر، ان الاتجاهات التي يمضي فيها ضياع التنوع الأحيائي في المنطقة العربية تدعو للخوف؛ فقد تضاعف عدد الطيور والزواحف

المهددة بالانقراض بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٦، وزاد عدد انواع الأسماك المهددة ١٤ مرة. ويمكن أن تعزى هذه الاتجاهات إلى تركيبة من العوامل التي لها آثار متتابعة، منها استخدام الأراضي، والتغيرات المناخية، والأنواع المقتحمة، والاستغلال المفرط، والتلوث، وتفتيت النظم الإيكولوجية بسبب الحروب، ومشاريع البناء، والتلوث الصناعي، والإنسكابات النفطية.

الغاية ١ : تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف بحلول عام ٢٠١٥

الحصول على مياه شرب مأمونة مستدامة

تحسنت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر[٥٢] مياه الشرب المحسنة قليلاً في المنطقة العربية من حوالي ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٤. وقد زادت من ٦٥ في المائة إلى ٦٨ في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، غير أن هذا المتوسط لا يشمل الصومال التي لم يكن يصل فيها إلى المياه المأمونة في عام ٢٠٠٤ سوى ٢٩ في المائة من السكان. لكن في المناطق الفرعية الثلاث الأخرى، وصل المتوسط الى ٩٤ في

(٥٢) وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، الوصول إلى مياه الشرب المأمونة يقيس نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة، بما فيها توصيلات المنازل، والصنابير العمومية القائمة، والآبار المحمية، ومياه العيون والأمطار المحمية.

الشكل ٢.٧.٥ : نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة (في الحضر، في مقابل الريف) (نسبة مئوية)

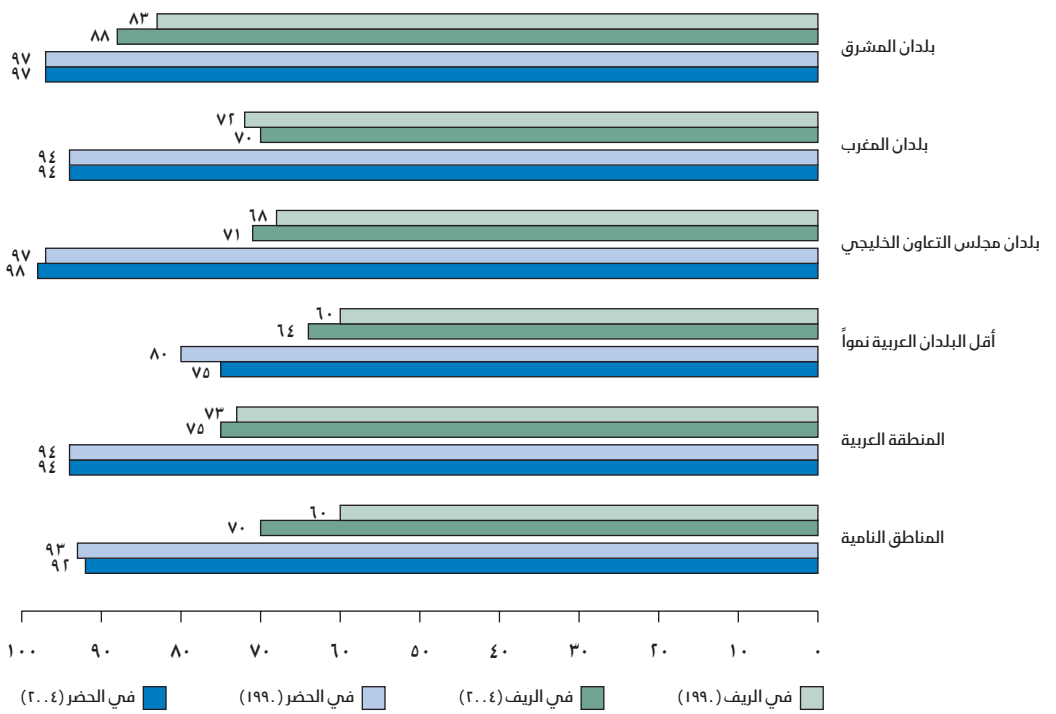

المصادر: الإسكوا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

المائة، و٩٦ في المائة، و٨٦ في المائة، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبلدان المشرق، وبلدان المغرب، على الترتيب. أما التحسن الطفيف الذي شهدته المنطقة العربية، فيوحي بأن الأمر ما زال يحتاج الى جهود كبيرة لتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

في عام ٢٠٠٤ كانت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة في المناطق الريفية يقل بحوالي ١٨ نقطة مئوية عن نسبتهم في المناطق الحضرية. وهذا العدد من السكان، المنخفض جداً، من القادرين على الوصول إلى مياه آمنة في المناطق الريفية ناتج أساسا من الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر التي تتجلى في كل من بلدان المغرب وبلدان مجلس التعاون الخليجي، كما يتضح من الشكل ٢.٧.٥. والواقع أن المملكة المغربية، التي تضم أكثر بكثير من ربع سكان بلدان المغرب، لم يكن يصل إلى مياه الشرب الآمنة فيها سوى ٥٦ في المائة من سكان الريف، في مقابل ٩٩ في المائة من سكان الحضر. وعلاوة على ذلك، فإن الرقم الخاص بالبلدان العربية الأقل نمواً يشير إلى أن ما يقل عن نصف سكان الريف بقليل لا يصلون إلى أي مصدر من مصادر المياه المحسنة.

ومن هذا المنطلق تحتاج بعض بلدان المنطقة إلى مزيد من التعاون على جميع الأصعدة من أجل إدراج خدمة توفير مياه الشرب ضمن إستراتيجيات وخطط إدارة مصادر المياه الوطنية ومن أجل تضييق الفجوة بين الحضر والريف.

يضاف إلى ذلك، أن المنطقة العربية ككل تواجه مشكلة خطيرة في نقص المياه. ويُذكر أن سبعة من بلدان المنطقة تعد من بين البلدان العشرة الأكثر احتياجاً للمياه في العالم، وأن معظم البلدان العربية تحصل على جزء كبير من مواردها المائية من خارج حدودها، أو تشترك فيها مع دول أخرى. وبحلول عام ٢٠٠٤، كان الطلب على المياه قد تجاوز فعلاً موارد المياه الموجودة في المنطقة بنحو ٤٦ في المائة. ولا شك أن الضغط الشديد الواقع على موارد المياه المتاحة يقلل من قدرة البلدان على الانتفاع بأراضيها الزراعية إلى أقصى حد ممكن. بل إن بعض البلدان تزرع في الوقت الراهن أقل من ٥ في المائة من الطاقة الزراعية لأراضيها، بينما تقترب غيرها من كامل طاقتها.

وفوق هذا، فإن مسألة استرداد التكاليف الكاملة لتوفير خدمات المياه لا وجود لها تقريبا في المنطقة. فمعظم البلدان، لا سيما من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحصِّل رسوماً لاسترداد تكاليف الخدمة. لكن انخفاض مستوى هذه الرسوم لا يعكس ندرة المياه كمورد من الموارد. فمعظم البلدان تسعى فقط إلى استرداد تكاليف التشغيل والصيانة. وعلى سبيل المثال، فإن بلدان المغرب تستثمر نحو ١٢,٥ مليار دولار في السنة في قطاع المياه، بما فيها مياه الزراعة، لكن هذه المبالغ لا تُسترد على الإطلاق. ومن ثمة فإن الدعم يؤدي دوراً في تشويه دافع المستخدم للحفاظ على المورد، أو لاستخدامه بطريقة تتفق مع تكلفته.

أما تمويل محطات التحلية فكان يُقدم أساسا من ميزانية الدولة، وبعضه من قروض خارجية. لكن مع تغير استراتيجيات التنمية منذ منتصف التسعينيات، وتقليص التمويل الحكومي، زاد الاعتماد على الأموال الخارجية. ولم تتجه البلدان العربية إلى القطاع الخاص للحصول على تمويل إضافي إلا مؤخراً.

الحصول على خدمات الصرف الصحي بصفة مستدامة

عملت مختلف المناطق الفرعية العربية بالتدريج على تحسين إمداد سكانها بمرافق الصرف الصحي منذ عام ١٩٩٠. لكن في عام ٢٠٠٤، كانت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة في البلدان العربية الأقل نمواً لا تزال عند مستواها المنخفض البالغ ٣٨ في المائة. لكن هذا الرقم كان أعلى من ذلك في سائر المناطق الفرعية، حيث بلغ ٩٨ في المائة من السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و٨٩ في المائة و٧٩ في المائة في بلدان المغرب وفي بلدان المشرق على الترتيب. ولو استمرت البلدان العربية على هذه الوتيرة البطيئة، فإن حوالي ١٢٤ مليون نسمة في المنطقة سوف يُحرموا من خدمات الصرف الصحي الأساسية في عام ٢٠١٥، نصفهم يعيشون في البلدان العربية الأقل نمواً.

وتتضح لنا الفوارق الكبيرة في الإمداد لمرافق الصرف الصحي عند المقارنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، كما هو مبين في الشكل ٢.٧.٦. ففي البلدان العربية الأقل نمواً، لا يصل إلى مرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية سوى ٢٥ في المائة من السكان، في مقابل ٥٩ في المائة في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فرغم عدم المساواة

بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في الإمداد بخدمات الصرف الصحي المتطورة، فإن تحسن خدمات الصرف الصحي بوجه عام منذ عام ١٩٩٠، ترجع أساساً إلى تحسين استفادة الناس في المناطق الريفية. والواقع أن نسبة سكان الريف القادرين على الإمداد بمرافق الصرف الصحي قد ارتفعت بنحو ١٦ و١٧ نقطة مئوية في بلدان المشرق وفي بلدان المغرب على الترتيب. ومن هذا المنطلق، فإن نسبة سكان الريف المستفيدين من مرافق الصرف الصحي المتطورة في المنطقة العربية قد زادت من ٤١ في المائة إلى ٥٢ في المائة، في مقابل تحسن أقل من ذلك في المناطق الحضرية، من ٨٥ في المائة الى ٨٩ في المائة. وكان بطء التحسن في المناطق الحضرية يرجع في معظمه إلى الهجرة من الريف إلى الحضر وتفاقم الضغوط على توفير مرافق الصرف الصحي الكافية لسكان الحضر المتزايدين على الدوام.

الشكل ٢.٧.٦ : نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة (في الحضر والريف) (نسبة مئوية)

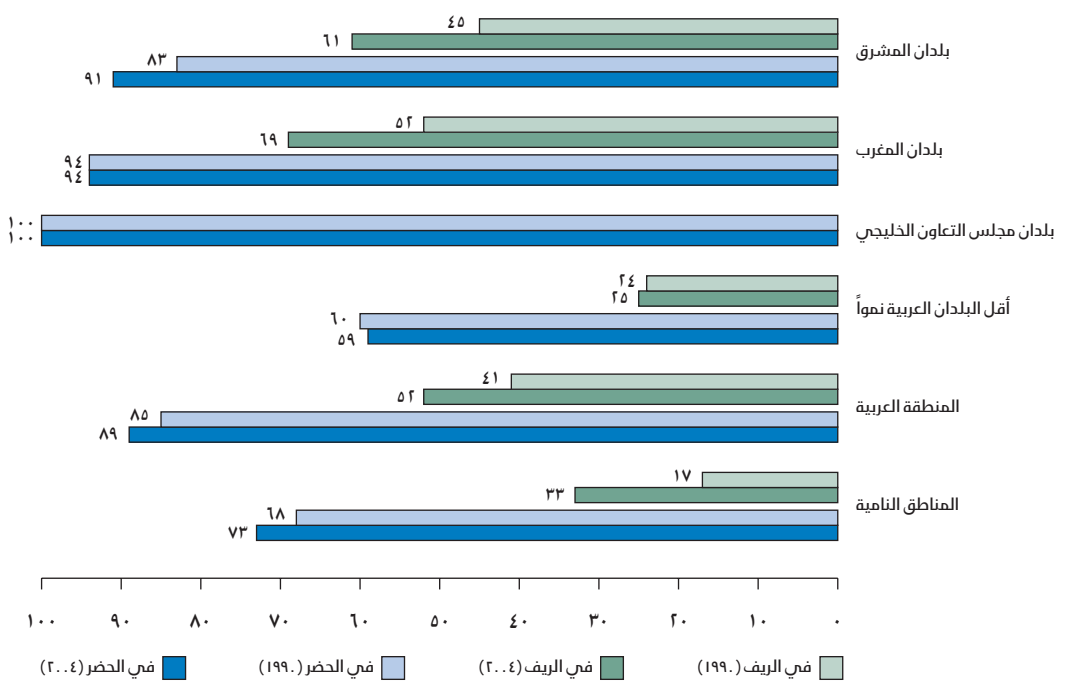

المصادر: الإسكوا؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

التحديات والتوصيات

لا شك أن سوء مستوى الخدمات المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض، حيث إن المبيدات الحشرية والنفايات الصناعية تساهم في تلويث موارد المياه القليلة أصلاً. كما أن الإفتقار إلى أية عمليات أو إستراتيجيات أو سياسات عن الإدارة المتكاملة لموارد المياه، فضلاً عن قضايا النزاعات والقضايا العابرة للحدود، تمثل تحدياً كبيراً للمنطقة. والعقبات التي تعوق تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه تشمل قلة التنسيق والتكامل فيما بين المؤسسات التي لها صلة بالمياه، ونقص الموظفين المدربين، وكذلك ضعف القدرات الفنية والمؤسسية والقانونية. ومن العوامل الأخرى التي تعرقل تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، عدم كفاية المشاركة في البيانات وفي تبادل المعلومات بين المؤسسات والسلطات المعنية، بالإضافة إلى محدودية الميزانية والموارد المالية، وضعف مشاركة أصحاب المصالح، مثل الوحدات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات المعنية بالمياه، وجمعيات المستهلكين. ومن الممكن أيضاً أن يتعطل وضع السياسات والاستراتيجيات المائية أو تنفيذها بسبب عدم كفاية التشريعات، والترتيبات، ومنها القوانين، والقوانين الفرعية، والقواعد، والمراسيم، والاتفاقات؛ وكذلك ضعف إنفاذ القوانين والقواعد الناتج عن قصور القدرات التفتيشية وقلة المتابعة من جانب المؤسسات المعنية بالمياه.

يضاف إلى ذلك، أن عدم اتساق البيانات الإحصائية المتعلقة بخدمات المياه ومرافق الصرف الصحي قد حالت دون اعتماد سياسات مناسبة. وفي بعض البلدان، أدى التوسع العمراني السريع بغير تخطيط سليم وبغير نظم إدارية متكاملة الى زيادة الضغط على الموارد المحدودة. وهذا التطور الذي ازداد تعقيدا بسبب السحب المفرط من موارد المياه الجوفية، أو بناء مزيد من مرافق تخلية المياه، قد أدى إلى زيادة ملوحة المياه العادمة وزيادة تسربها إلى المياه الجوفية. وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع مستوى الطلب على المياه بغير إدارة سليمة، وانخفاض القيمة الاقتصادية للمياه المستخدمة في الزراعة، وعدم ترشيد استهلاك المياه في مختلف القطاعات، كل ذلك يؤدى الى تدهور الموارد وندرتها.

وعملاً على تحسين الإمداد بصفة مستمرة بمياه الشرب الآمنة، وإلى خدمات الصرف الصحي الأساسية في المنطقة العربية من أجل تحقيق الغايات المحددة في الهدف ٧، لا بد من معالجة القضايا التالية:

(أ) ضرورة أن يكون الصرف الصحي جزءاً من خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه، ضرورة إدماج معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة ضمن خطط وبرامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ب) ضرورة حصول المنطقة على تكنولوجيات منخفضة التكلفة ومرتفعة القيمة في تخلية المياه وتوفير خدمات مياه الشرب؛

(ج) ضرورة توافر استراتيجيات سليمة لتخطيط الريف والحضر من أجل تقليل الضغط على المناطق الحضرية وتزويد المناطق الريفية بخدمات الصرف الصحي المطلوبة فيها؛

(د) إلغاء المركزية في إدارة الموارد المائية على المستويات المحلية في معظم البلدان. وإن كان ذلك يتطلب إصلاحات مؤسسية وقانونية كبيرة على الصعيد الوطني؛

(هـ) ضرورة إعطاء الأولوية لبناء القدرات في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في كل البلدان العربية.

(و) زيادة الاهتمام بإشراك أصحاب المصالح، ومنهم القطاع الخاص، ضماناً للإدارة السليمة

للموارد المائية، وحمايتها، ومراقبتها كماً ونوعاً؛ (ز) إنهاء الاحتلال وحل النزاعات سيكونان أمرين أساسين لتحقيق الاستفادة المتواصلة من خدمات الصرف الصحي الأساسية.

الغاية ١١ : أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

كثير من المدن الكبيرة في المنطقة العربية تنمو بمعدل سريع للغاية. ويرجع ذلك أساسا الى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثا عن فرص للعمل وعن خدمات عامة أفضل، وحيث ترتفع معدلات النمو السكاني. وكان التوسع العمراني في المنطقة العربية يحدث في عدد محدود من الأقطاب الكبيرة جداً، أو ما يعرف بالمدن الكبرى، التي غالباً ما تكون أكبر بكثير من الأقطاب الثانوية أو الثالثة. والواقع أن كل بلد فيه واحد، وأحياناً إثنان، من المراكز الحضرية الكبيرة التي تسيطر أيضاً على تخصيص مواردها. وكثير من التوسع العمراني والنمو الحضري يحدث بطريقة غير قانونية، حيث يعيش أكثر من ثلث مجموع سكان الحضر في المنطقة العربية، في مستوطنات غير رسمية، وفي أحياء فقيرة، وفي ظل ظروف بيئية غاية في الخطورة. على أن الموقف يتسم بخطورة خاصة في منطقة المشرق وفي البلدان العربية الأقل نمواً، حيث يعاني سكان المدن

الشكل ٢.٧.٧ : سكان الأحياء الفقيرة كنسبة من سكان الحضر (نسبة مئوية)

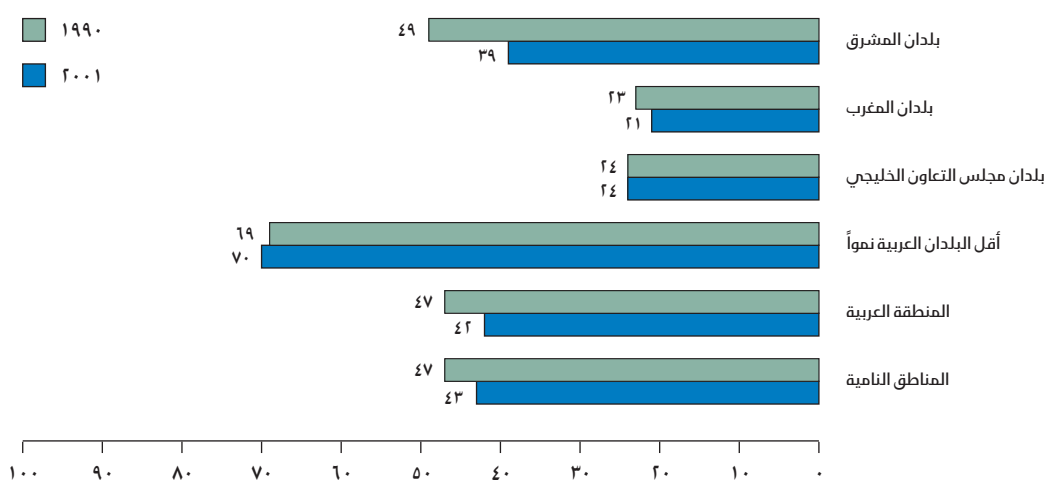

المصادر: الإسكوا: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

من الاكتظاظ، وعدم كفاية المساكن، مع قصور في المياه والصرف الصحي. يضاف إلى ذلك أنهم يعانون من قصور شديد في الخدمات الصحية، والتعليمية، وخدمات الاتصالات والنقل، ومن عدم كفاية الصرف الصحي. وهذا التوسع السريع في المناطق الحضرية، سواء في منطقة المشرق أو في منطقة البلدان العربية الأقل نموا، يخلق أنواعاً من المدن غير مسبوقة في حجمها وتعقيداتها، وفي التحديات التي تطرحها من أجل توفير بيئة ملائمة للفقراء وضمان الوفاء بحقوقهم. وتذهب التقديرات إلى إنه في عام ٢٠٠١، كان حوالي ٥٧ مليون نسمة في المنطقة العربية يعيشون في أحياء الحضر الفقيرة، منهم حوالي ٣٠ في المائة يعيشون في البلدان العربية الأقل نمواً، و ٤٤ في المائة في منطقة المشرق، و١٧ في المائة في منطقة المغرب، ونحو ٨ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكان ساكنو الأحياء الفقيرة في البلدان العربية الأقل نمواً يمثلون حوالي ٧٠ في المائة من سكان الحضر في عام ٢٠٠١، بينما في منطقة المشرق كانوا يمثلون ٣٩ في المائة، كما يظهر في الشكل ٢.٧.٧. وهذه الأرقام أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٣١ في المائة. أما في بلدان المغرب وبلدان مجلس التعاون الخليجي، فكانت النسبة ٢١ في المائة و٢٤ في المائة على الترتيب، وهو ما يعتبر أقل من الأرقام المقابلة في سائر مناطق العالم جميعاً، باستثناء "كومنويلث الدول المستقلة" والبلدان المتقدمة.

وعلاوة على الهجرة من الريف إلى الحضر، فإن النمو السكاني، والنزاعات، وفي بعض الحالات الكوارث الطبيعية، تعتبر كلها عوامل رئيسية تؤدي الى نزوح الناس داخلياً ودولياً. ومعظم النازحين فقدوا ديارهم وممتلكاتهم وعليهم أن يعيشوا في ملاجئ للإيواء المؤقت يتدنى فيها مستوى الأحوال والخدمات الصحية. وكلما اكتظت هذه الأماكن كلما زاد عذاب المقيمين فيها. كذلك فإن البلدان المضيفة شهدت ضغوطاً على مواردها الطبيعية مع ارتفاع مفاجئ في الطلب على موارد المياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية، وغير ذلك من خدمات البنية التحتية والمرافق.

وينبغي للبلدان المضيفة، المدعومة من المجتمع الدولي، أن تقدم الخدمات الكافية للحد من تأثير ذلك على الموارد البيئية والخدمات. وتشمل هذه الخدمات وضع برامج للإسكان العام، والتعامل مع الخدمات بنهج متعدد القطاعات، ومد البنية التحتية الأساسية والمرافق الأساسية، ومنها شبكات الطرق، ومنها المياه، والكهرباء، والمراحيض، وذلك لتغطية أماكن الإيواء المؤقت أو مخيمات اللاجئين.

التحديات والتوصيات

لا بد من التسليم بحجم البعد الحضري للفقر، وبالحاجة إلى إطار خاص للسياسات، كعنصرين من العناصر الأساسية لأي استراتيجية ترمي الى النهوض بحياة ساكني الأحياء الفقيرة في المنطقة العربية. ويجب على الحكومات أن تضع سياسات عامة وأن تعتمد على نهج متعدد القطاعات يسترشد بالهدف المنشود، ألا وهو توفير السكن المناسب للفئات المحدودة الدخل، وضمان الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والمرافق والهياكل الأساسية. وفضلاً عن ذلك، يتعين على واضعي السياسات أن يناشدوا المجتمع الدولي دعم البلدان المضيفة في توفير المأوى المناسب والخدمات المناسبة للنازحين في المنطقة. ومن الأمور الأساسية أيضاً إنشاء نظم للإنذار المبكر لمراقبة الاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية، لا سيما ما يؤثر منها على المناطق الفقيرة في الحضر والريف.

حاء

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ١٢ : المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

رغم وجهات النظر المتضاربة للمراقبين والخبراء الدوليين فيما يتعلق بالنظام الأمثل للسياسة التجارية بالنسبة للبلدان النامية، يلاحظ أن هناك توافقاً واسع النطاق على أن تحسين الوصول الى أسواق الاقتصادات المتقدمة وتعزيز التكامل بين بلدان المنطقة وبين الجنوب والجنوب، يعزز المزيد من النمو الاقتصادي الأكثر استدامة. ويرمي الهدف ٨ الى خلق شراكة عالمية من أجل التنمية، تكون مبنية على نظام تجاري ومالي منفتح، مؤسس على قواعد، يمكن التنبؤ به، وغير تمييزي. وبالنسبة للمنطقة العربية، فإن المزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي، وتحسين التعاون التجاري البيني، ينطويان على أهمية خاصة. وإذا كانت صادرات النفط قد أعطت دفعة كبيرة للنشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن صادرات المنسوجات والملابس كان لها تأثير مهم على اقتصادات كل من مصر، والمملكة المغربية، وتونس. ومع ذلك، فقد كان تأثير التجارة على اقتصادات البلدان العربية أقل منه في سائر مناطق العالم. وفي عام ٢٠٠٦، زادت حصة المنطقة في صادرات العالم بنسبة ٥ في المائة، بعد أن كانت ٤,٢ في المائة في أوائل التسعينيات. وكان السبب في هذه الزيادة يرجع أساساً إلى زيادة حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي أحدثتها الزيادة في أسعار النفط. أما مجموع صادرات البلدان العربية الواقعة في شمال أفريقيا فقد انخفض من ١,٢ في المائة من مجموع صادرات العالم بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٦. وأما حصة البلدان العربية في مجموع الواردات فلم ترتفع إلا ارتفاعاً ضئيلاً إلى ٣,٢ في المائة من مجموع الواردات العالمية في عام ٢٠٠٦، بعد أن كانت ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٠.

أما بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تضم حوالي ١١ في المائة من مجموع السكان العرب، فكانت تغطي أكثر من ثلثي مجموع الصادرات العربية في عام ٢٠٠٤، كما يتضح من الشكل ٢.٨.١. وفي مقابل ذلك ضمت صادرات المنطقة في تلك السنة نسبة ضئيلة قدرها ٣ في المائة مصدرها البلدان العربية الأقل نمواً. ولا تزال الصادرات العربية مركزة بشدة في المنتجات الأولية والسلع التي لها قيمة مضافة منخفضة، وهي النفط أساساً. والمؤشرات المتعلقة بتركز الصادرات، بالنسبة

الشكل ٢.٨.١ : حصص المناطق الفرعية في مجموع الصادرات والواردات في المنطقة العربية، ٢٠٠٤

الصادرات	الواردات
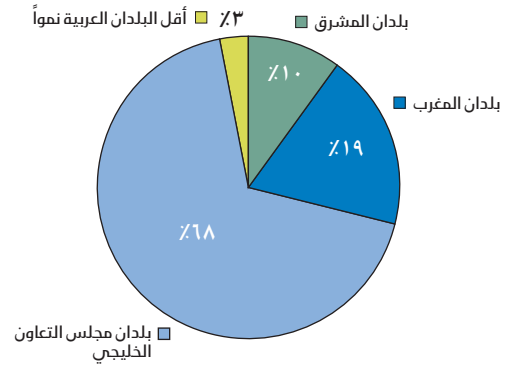	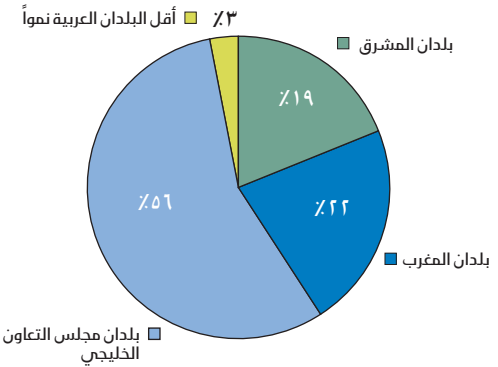

المصادر: الإسكوا؛ الأونكتاد، [قاعدة البيانات التجارية] ٢٠٠٥، موجود على الموقع: http://www.unctad.org

لبلدان مجلس التعاون الخليجي، والبلدان العربية الأقل نمواً تفوق كثيراً مثيلاتها في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المنخفض. وفي عام ٢٠٠٤، كانت صادرات الوقود تشكل في المتوسط ٧٥ في المائة الى ٩٠ في المائة من صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، واليمن. وفي مقابل ذلك، كانت صادرات الصناعات التحويلية لا تغطي سوى ١٠ في المائة من صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، و٥ في المائة فقط من صادرات البلدان العربية الأقل نمواً؛ بينما كانت تشكل ٢٦ في المائة من صادرات بلدان المشرق، و٢١ في المائة من صادرات بلدان المغرب.

من المحددات المهمة لضعف الأداء التجاري للبلدان العربية، خصوصاً في السلع ذات القيمة المضافة العالية، الدرجة المنخفضة من التكامل التجاري البيني. فالتجارة البينية لا تغطي سوى ١١ في المائة تقريباً من مجموع التجارة العربية، وهو رقم أقل بكثير عن مثيله في سائر مناطق عالم. وهذا الأداء البطيء يمكن أن يعزى الى مجموعة من العوامل، منها عدم التكامل فيما بين الاقتصادات العربية؛ وعدم وفاء عدد كبير من البلدان العربية بالتزاماتها في اطار الاتفاقات التجارية، وبالأخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وعدم وجود آليات لتسوية النزاعات يُعتد بها؛ وارتفاع تكاليف التعاملات؛ وكثرة القواعد التنظيمية والتشريعات. وجدير بالذكر أن الاحتلال والنزاعات لها تأثير "عازل" خاص على الاقتصادات الوطنية، مما يقلل الإنتاج سواء في القطاعات التجارية أو غير التجارية. ويتضح من البيانات المتعلقة بفلسطين أن صادراتها أمضت أكثر من ثلاثة عقود في تراجع بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن فرص التجارة البينية وفوائدها واعدة بالفعل، رغم الضعف الأكيد لاتفاقات التجارة البينية، لو اتخذت بعض الخطوات مثل تحسين روابط النقل، وتبسيط إجراءات التعاملات، وإرخاء الرّبط بين السياسة والاقتصاد فيما بين البلدان العربية.

وخلال الماضي القريب، اتخذت معظم البلدان العربية خطوات جادة نحو تحرير التجارة، ونحو التكامل مع الاقتصاد العالمي. واعتباراً من حزيران/يونيو ٢٠٠٧، كان ١٢ بلداً عربياً قد أصبحت أعضاءً في منظمة التجارة العالمية، بينما كانت ٦ بلدان ماضية في عملية التفاوض على عضوية المنظمة[٥٣]. كما أن ثمانية بلدان عربية أعضاء في "الشراكة الأوروبية المتوسطية"[٥٤]، وسبعة بلدان عربية شركاء في "الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة"[٥٥]. بالإضافة الى ذلك، هناك مجموعة متنوعة من المبادرات الجديدة، الإقليمية والأقاليمية، تمضي فيها البلدان العربية وترمي إلى تحرير التجارة والمزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي. كذلك فإن البحرين، والأردن، والمملكة المغربية، وعُمان، قد وقّعت اتفاقات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمفاوضات جارية في الوقت الحالي مع الجماهيرية العربية الليبية، وبلدان مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ولا شك في أن تحرير التجارة في المدى الطويل، في سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف، ينطوي على إمكانات لتحقيق مكاسب كبيرة في مجال الرعاية بالنسبة للبلدان العربية، وذلك بزيادة الكفاءة وزيادة الإنتاجية. وأما في المدى القصير، فإن تزايد المنافسة الخارجية قد يؤدي إلى تكاليف وخسائر كبيرة، خصوصاً في القطاعات المحلية المنافسة للواردات، التي ظلت تاريخياً بمنأى عن المنافسة الخارجية. ففي حالة المملكة العربية السعودية، التي أصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من الممكن أن تتضرر أجزاء من قطاع الخدمات المحلي بسبب زيادة المنافسة. ولا يمكن إبقاء تكاليف التكيف منخفضة إلا إذا كانت الشركات المحلية مستعدة تماماً لعملية تحريرالتجارة، التي تتطلب دعماً قوياً من الحكومات الوطنية وتعاوناً وثيقاً معها.

يضاف إلى ذلك أن الآثار الإيجابية لعضوية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان العربية تعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كانت المفاوضات ستنجح في المستقبل في تخفيض مستويات الحماية العالية للأنشطة الكثيفة العمالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما الزراعة، والمنسوجات، والملابس. ففي هذه المجالات، كانت نتائج جولة أوروغواي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥، مخيبة للآمال بصورة واضحة. فالحواجز غير الجمركية أمام التجارة، والتي فرضتها البلدان المتقدمة، مثل دعم الإنتاج والتصدير، والحواجز الفنية، والإجراءات المناهضة للإغراق، ظلت في مكانها إلى حد بعيد. كما أن عملية "فرض الرسوم في قطاع الزراعة أدت إلى رسوم تتجاوز في معظمها الرسوم المقابلة للحواجز غير الجمركية التي حلت محلها. وهكذا، فإن جولة الدوحة، التي بدأت في عام ٢٠٠١، إنهارت في عام ٢٠٠٦ عندما طالبت البلدان الناميةُ بتجارة "عادلة" وليس بتجارة "حرة"، من أجل تصحيح العيوب الهيكلية وتشوهات النظام. وعندما رفضت الولايات المتحدة تحسين العرض الراهن

(٥٣) الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي البحرين، وجيبوتي، ومصر، والكويت، وموريتانيا، والمملكة المغربية، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة. أما البلدان الماضية في مفاوضات الانضمام الى المنظمة فهي الجزائر، والعراق، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان، واليمن.

(٥٤) البلدان العربية الثمانية المنتمية إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية هي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية، وتونس.

(٥٥) البلدان العربية السبعة الشركاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة هي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والمملكة المغربية، وتونس.

الشكل ٢.٨.٢ : متوسط الرسوم التي تفرضها اقتصادات السوق المتقدمة على منتجات الزراعة، والمنسوجات والملابس (الرسوم التفضيلية) (نسبة مئوية)

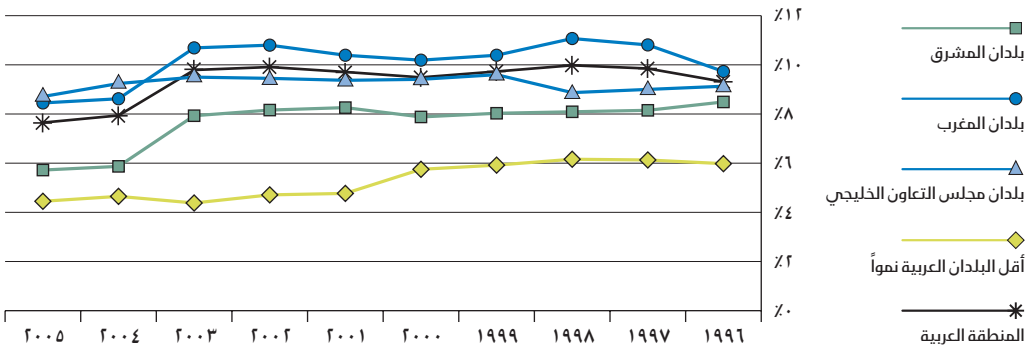

المصادر: الإسكوا، الأونكتاد، [المركز التجاري الدولي]، ومنظمة التجارة العالمية.

بتخفيض مستوى الحد الأقصى المسموح به للدعم المحلي المشوه للتجارة، في مجال الزراعة، شجعت على تأجيل جولة الدوحة إلى ما لا نهاية.

على أن الآثار الضارة لتحرير التجارة، يمكن ملاحظتها بوضوح شديد في ظل أوضاع الاحتلال. فبالنسبة لفلسطين، أدى تحرير التجارة من جانب إسرائيل إلى تدفق السلع التي تعوض المنتجات الأسرية المحلية وتغرق الأنشطة التصنيعية ذات القيمة المضافة المنخفضة، مما يعرقل عمليات المراحل الأولى للنمو، ويستبعد الخطوات المبكرة في التنمية الاقتصادية التي من الممكن أن تؤدي الى عمليات ذات قيمة مضافة عالية. فبدون سياسات تجارية سيادية، ستتغلب الآثار الضارة لتحرير التجارة على إمكانات النمو وفرصه.

إن عدم إحراز أي تقدم كبير في المجالات الأساسية للتجارة الدولية لم يُسفر إلا عن انخفاض متواضع فحسب في متوسط الرسوم التي تفرضها الاقتصادات المتقدمة على واردات المنتجات الزراعية، ومنتجات المنسوجات والملابس من البلدان العربية. لقد واجهت الصادرات العربية من هذه السلع إلى الاقتصادات المتقدمة رسوماً تفضيلية بلغت في المتوسط ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥، في مقابل ٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٦، كما يتضح من الشكل ٢.٨.٢. وفي هذا السياق، لا بد من التنويه الى أن متوسط مستويات الرسوم لا ينم عن المشاكل التي تسببها الرسوم المرتفعة بشكل استثنائي على منتجات مختارة، "رسوم الذروة"، أو الرسوم المتصاعدة، التي تعمل البلدان المستوردة من خلالها على حماية صناعاتها التحويلية بتخفيض الرسوم المفروضة على واردات الخامات والمكونات، ورسوم أعلى على السلع المصنعة. وغالباً ما يستخدم تصاعد الرسوم في مجالات مثل المنتجات الزراعية المصنعة والمنسوجات، وهو يحد بشدة من قدرة البلدان النامية على تصدير سلع تنطوي على قيمة مضافة مرتفعة. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن الحواجز غير الجمركية ما زالت هي العقبة التي تواجه الصادرات العربية إلى البلدان المتقدمة. وفي معظم الحالات لم يؤد تخفيض الرسوم وإزالة نظام الحصص الى أية زيادات كبيرة في الصادرات العربية إلى البلدان

الشكل ٢.٨.٣ : النسبة المسموح بها معفاة من الرسوم في مجموع واردات البلدان المتقدمة (باستثناء الأسلحة والنفط)

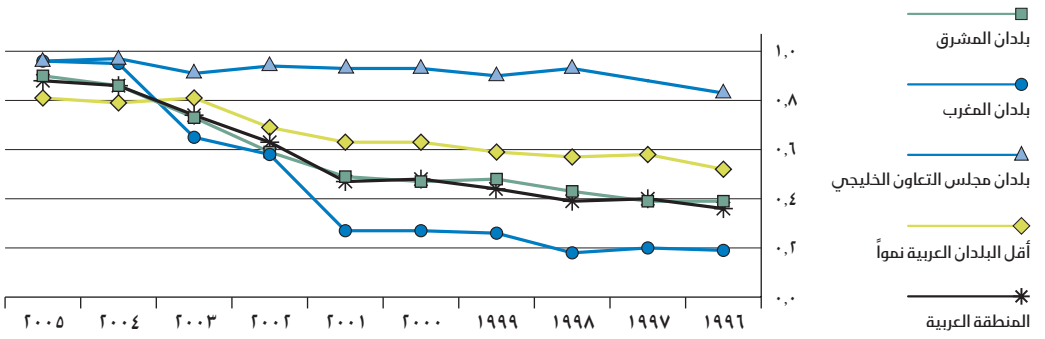

المصادر: الإسكوا، الأونكتاد، [المركز التجاري الدولي]، ومنظمة التجارة العالمية.

المتقدمة من حيث القيم المطلقة الحقيقية، كما يتضح من الشكل ٢.٨.٣.

ورغم التقدم المحدود الذي تم إحرازه في بعض مجموعات المنتجات التي تنطوي على أهمية خاصة للبلدان النامية، فإن وصول السلع العربية بشكل عام الى الأسواق قد تحسن تحسنا كبيراً منذ منتصف التسعينيات. ففي عام ٢٠٠٥، دخلت ٨٨ في المائة من صادرات البلدان العربية الى البلدان المتقدمة معفاة من الرسوم، باستثناء الأسلحة والنفط، وهو وضع أفضل مما كان في عام ١٩٩٦، عندما لم يكن من الممكن لأكثر من ٣٦ في المائة من مجموع الصادرات العربية أن تدخل تلك الأسواق معفاة من الرسوم. لكن التقدم كان أكبر ما يكون بالنسبة إلى بلدان المغرب، حيث أن نسبة السلع التي سُمح لها بالدخول الى البلدان المتقدمة معفاة من الرسوم قد زادت من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٩٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. أما البلدان العربية نمواً الأقل فكان وصولها الى أسواق البلدان المتقدمة أعلى بكثير في البداية من سائر المناطق الفرعية، لكنه لم يشهد سوى تحسن طفيف على مدى العقد الماضي.

الغاية ١٣ : مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

الشكل ٢.٨.٤ : المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة الى البلدان العربية، ١٩٩٠-٢٠٠٥
(تدفقات صافية حقيقية) (بملايين الدولارات)

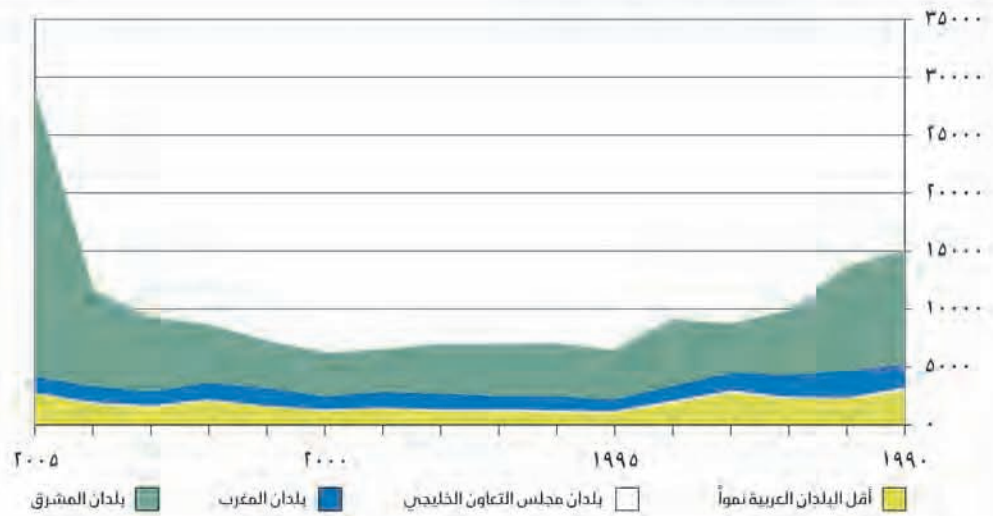

المصادر: الإسكوا، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يركز الهدف ٨ أيضاً على الجهود المالية التي يتعين على البلدان المتقدمة أن تبذلها لتعزيز التنمية في البلدان الأقل نمواً. فعلى مدى التسعينيات، تناقصت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة الى البلدان العربية، وكان السبب في ذلك يرجع في بعضه إلى انتشار الشك في الدور الذي تؤديه المعونات الأجنبية في التنمية. فبين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة الى المنطقة العربية بنسبة كبيرة بلغت ٥٨,٦ في المائة كما يظهر من الشكل ٢.٨.٤. لكنها اتخذت منذ ذلك الحين اتجاهاً تصاعدياً ثابتاً. وفي أعقاب قمة الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠، ارتفع مجموع المعونات المقدمة للمنطقة من ٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، إلى ١١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٢٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. وكانت الزيادة الكبيرة في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة العربية في عام ٢٠٠٥، ترجع في معظمها إلى مِنَح سماح بنحو ١٤ مليار دولار مقدمة إلى العراق من أعضاء لجنة المساعدات الخارجية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

على أن توزيع المساعدات الانمائية الرسمية فيما بين المناطق الفرعية للمنطقة العربية بعيد كل البعد عن العدالة. ذلك أن تدفقات المعونة المقدمة الى المنطقة لم تستهدف أفقر البلدان في المقام الأول. فالأسباب الجغرافية، والمصالح الاقتصادية، والروابط الاستعمارية القديمة كثيراً ما تتغلب على الاحتياجات الإنمائية عندما يقرر كبار المانحين تخصيص المعونة. ولعل أهم الاعتبارات في هذا

الصـــدد هو العلاقـــات الاســـتعمارية بوجه خاص بالنظـــر إلى أن الجزء الأكبر من المســـاعدات الإنمائية الرســـمية المقدمة إلى المنطقـــة العربية يأتي من مانحين ليســـوا عربـــاً. فعلى مدى الفـــترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، تلقت بلدان المشرق ٧٢,٧ في المائة من مجموع تدفقات المعونة الى المنطقة، أي ما يعادل حوالي ٨,٧ مليار دولار في السنة. وكان العراق هو أكبر الحاصلين على معونات خارجية بالقيم المطلقة خلال الفترة مـــن عام ٢٠٠٠ إلى عـــام ٢٠٠٥، حيث تلقى ٤٠,٨ في المائة من مجمـــوع التدفقات التي دخلت المنطقة. وكانت مصر هي ثاني أكبر الحاصلين على مساعدات إنمائية صـــافية، تليهـــا فلســـطين والأردن. أما من حيث نصـــيب الفرد، فقد حصلت فلسطين على أكبر دعم مالي من الأسرة الدولية. إذ ارتفع نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى فلســـطين من متوسط ســـنوي يبلغ ٢٣٧,٢ دولاراً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، إلى ٣٥٩,٥ دولاراً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وقـــد نتجت هذه الزيادة في معظمها من ارتفاع نصيب الفرد من المعونة إلى أكثر من ٥٠٠ دولار في عـــام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢، عندما اســـتهدفت المعونات الكبيرة المتدفقة الى فلســـطين تخفيف وطـــأة الظـــروف الإنســـانية الحرجة التي تســـببت فيها اعتـــداءات إسرائيل على الانتفاضـــة الثانية. لكن منذ انتخـــاب حماس كأغلبيـــة في الحكومة، في أوائـــل عام ٢٠٠٦، تم تجميـــد جزء كبير من مجمل المســـاعدات الإنمائية المقدمة إلى فلسطين. وبذلك توضـــح لنا بلدان المشرق بما فيه الكفاية مشـــهد الابتعـــاد الراهن عن تخصـــيص المعونـــة بطريقة عادلـــة. والواقع أن مصـــر والأردن كانتا من بين أكبر الحاصـــلين على مســـاعدات صـــافية بعد التوقيع على معاهدتي الســـلام مـــع إسرائيل في عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩٤ على الترتيب.

ومما يذكر أنه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، لم يوجه الى البلـــدان العربية الأقل نمواً ســـوى ١٥ في المائة فقط مـــن مجمل المعونات المتدفقـــة إلى المنطقة، أي ما يغطـــي ٢٢ في المائـــة من مجموع ســـكان المنطقة العربية. ويمكن أن تعزى الزيادة في المعونات الخارجية بالقيمـــة المطلقة منـــذ عـــام ٢٠٠٣ إلى الزيادة في المســـاعدات الرســـمية المقدمـــة إلى الســـودان في أعقاب اشـــتداد الصراع فيه. والواقع أن الســـودان كان هو البلد العربي الوحيد بين أكبر خمسة بلدان تتلقى مساعدات انمائية صافية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وعلـــى العكس من ذلك، كانت المســـاعدات الإنمائية الرســـمية المقدمة لسائر البلدان العربية الأقل نمواً في عام ٢٠٠٥ دون مستواها في عام ١٩٩٠. أمـــا من حيث نصـــيب الفرد، فقد تلقى الســـودان واليمن أقل قدر من المســـاعدات الإنمائية الرسمية دون سائر مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً خلال الفـــترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، حيـــث بلغ نصـــيب الفرد من المساعدات المقدمة للبلدين ٢١,٥ دولاراً و٢١,٦ دولاراً على الترتيب. والواقع أن نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى اليمن قد تناقص فعلاً من متوسطه الســـنوي البالغ ٢٣,٧ دولاراً في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. وهنـــاك عاملان أســـهما في انخفاض نصـــيب الفرد من المســـاعدات الرســـمية المقدمة إلى اليمن، هما معدل النمو الســـكاني المرتفع جداً، وتخفيض المعونة من جانب بعض المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، عندما لم تفلح كثير من برامج المعونة في تحقيق النتائج المرجوة منها.

لـــذا، فمـــن الأمور الهامة جـــداً أن يوجـــه المانحون جـــزءاً أكبر بكثير مما يقدموه في جملة المســـاعدات الرســـمية المقدمة إلى البلدان العربيـــة الأقل نمواً في المنطقة وأن يوفـــوا بالتزاماتهم في إطار برنامج عمل بروكســـل لصـــالح أقـــل البلدان نمـــواً خلال العقـــد ٢٠٠١-٢٠١٠. وقد يقتضـــي ذلك من كبار المانحـــين أن تكـــون المعونـــات التي يخصصـــونها مبنية على الاحتياجات الانمائية أكثر من اعتمادها على اعتبارات جغرافية. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً

من البلدان العربية، خصوصاً أقلها نمواً والبلدان التي تعتريها النزاعات، تعاني من سرعة تبخر المعونات المتدفقة عليها، مما يعوق أي تخطيط في المدى المتوسط أو البعيد، ويترك أثراً سلبيا على الاستثمار العام. وعليه، فمن الأفضل أن تتدفق مبالغ المعونة بطريقة أكثر ثباتاً وأقرب إلى التنبؤ بها، خصوصاً بالنسبة لأكثر البلدان اعتماداً على المعونات الخارجية في المنطقة. ويلاحظ، من حيث العلاقة المباشرة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن قسماً متزايداً من المعونات الخارجية الموجهة الى البلدان العربية في السنوات الأخيرة يوجّه الى بعض القطاعات الاجتماعية كالتعليم، والصحة، على حساب القطاعات الاقتصادية، لا سيما الزراعة والصناعة.

وفي ضوء ما تقدم، لا بد للمانحين أن يتصرفوا بما يتفق وإعلان باريس بشأن فاعلية المعونة، مما يرسم خريطة للطريق تكون عملية، وفاعلة، تؤدي إلى تحسين نوعية المعونة وتحسين أثرها على التنمية، وخصوصاً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فإعلان باريس يحدد ١٢ مؤشراً عن فاعلية المعونات كطريقة من طرق متابعة التقدم المحرز وتشجيعه. ويحث الإعلان على الشفافية والمساءلة في استخدام موارد التنمية، وذلك أولاً بالتركيز على أهمية الملكية، التي بها تَستخدم البلدان النامية قيادتها القوية والفعالة على سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية. وعليه، فإن كثيراً من بلدان المنطقة تجري فيها مسوح لقياس التقدم المحرز في المؤشرات الأساسية عن الملكية، والانتظام، والتوافق، والمساءلة، بحيث تتركز الجهود حول أوضح مجالات المشاكل. أما نتائج المسح الذي جرى في مصر، وهي أكبر مُتلقٍ للمساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة، فقد أشارت إلى أنها عملت على تحسين مشاركة أصحاب المصالح من أبناء البلد في رسم الاستراتيجيات

وتنفيذها، وأن تدفق المعونات أصبح يتماشى باطراد مع أولويات البلد، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على الحاجة إلى استراتيجية وطنية متلاحمة لبناء القدرات. وأشار المسح كذلك إلى زيادة القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة إلى مصر، وأن الترتيبات والإجراءات التي جرت بين الشركاء الخارجيين قد حسّنت من التوافق في هذا الصدد. أما المسوح التي جرت في البلدان العربية الأقل نمواً، التي تحتاج إلى قدر أكبر من المعونات الإنمائية، فتؤكد التحديات التي تواجهها هذه البلدان في سعيها الى الاستفادة بكفاءة من تدفقات المعونة. والواقع أنه وفقاً لنتائج المسح الذي جرى في اليمن، فإن القدرة على التخطيط والتنفيذ في الوزارات المركزية وغير المركزية محدودة بسبب عدم كفاية الكفاءات والموارد المتاحة، وعدم وجود آليات تربط بين مخصصات الميزانية بوجه عام وبين استراتيجيات القطاعات، وبسبب نقص واضح في التوافق والانسجام بين كافة الشركاء. يضاف الى ذلك أن المبالغ المدفوعة لا تتزامن تماماً مع الدورة السنوية للميزانية. وإزاء الوعد بزيادة المعونات المقدمة لليمن، بدأت الحكومة في عملية إصلاح في مجال المشتريات، الهدف منها تعزيز الشفافية، وتعزيز كفاءة وفاعلية المشتريات العامة، وهي تبذل جهداً لتقود التنسيق بين المساعدات الخارجية. كما تتخذ إجراءات لتقوية مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات فيما يتعلق بالمعونات الإنمائية.

الإطار ٢.٨.١ : المعونات الخارجية والأهداف الإنمائية للألفية

أجرت الإسكوا في عام ٢٠٠٧ دراسة بعنوان **الاتجاهات والآثار الاقتصادية: المعونات الخارجية والتنمية في المنطقة العربية**، وتبحث هذه الدراسة في دور المعونات الخارجية في التنمية مع تركيز خاص على أربعة من بلدان الإسكوا هي مصر، والأردن، وفلسطين، واليمن. كما قدمت الدراسة تحليلاً شاملاً على مستوى الاقتصاد الكلي لأهم الاتجاهات والخصائص في تدفقات المعونات الخارجية إلى المنطقة العربية، وأثر هذه المعونات على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية. وتم تقدير آثار المعونات على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية بواسطة تحليل لصالح البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وكان التحليل ينطوي على عدة عناصر أساسية من طرائق البحث الحديثة في هذا المجال، وقام بعزل تأثير المعونات في المنطقة العربية[٨]. وعُنيت الدراسة أيضا بتحديد عدة مجالات أساسية في السياسات، يتعين التطرق لها لجعل تدفق المعونات إلى المنطقة العربية أكثر فاعلية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية.

وقدم التحليل الدليل على أن كلاً من المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات القصيرة الأثر قد أدت، بوجه عام، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وفي غيرها من البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. على أن النتائج لم تدعم الفرض القائل بأن المعونات لا تؤدي دورها إلا في البلدان التي يتوافر فيها إطار سياسي جيد. وعلاوة على ذلك، لم يتوافر أي دليل على وجود قيود شديدة على القدرة الاستيعابية في المنطقة العربية. كذلك أشارت النتائج إلى أن المعونات قد أثرت على الأرجح على النمو سواء من خلال تراكم رأس المال أو من خلال الزيادات في مجموع عوامل الإنتاج. وعند تقدير أثر المعونات على المؤشرات الاجتماعية، وجدت الدراسة أثراً إيجابياً كبيراً على العمر المتوقع، لكن ليس على الأمية. وهذه النتائج تقدم تبريراً آخر للأصوات التي تدعو إلى زيادة حجم المعونات الإنمائية زيادة كبيرة خلال السنوات المقبلة.

ومن بين التوصيات المقدمة في مجال السياسات، رأت الدراسة أن تدفق المعونات بطريقة أكثر ثباتاً وأقرب إلى التنبؤ بها، من شأنه أن يستهل التخطيط في المدى المتوسط وفي المدى البعيد، وأن يقلل من الآثار السلبية المحتملة للمعونات. وفضلاً عن ذلك، ونظراً إلى أن معظم البلدان العربية الأقل نمواً ليست على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يكون من الأمور الحيوية أن يوجه المانحون العرب وغير العرب إلى هذه البلدان قسماً كبيراً من جملة المساعدات الإنمائية الرسمية. لكن لن تحدث أية زيادات كبيرة في الأموال المقدمة إلى البلدان العربية الأقل نمواً إلا إذا اعتمد بعض كبار المانحين في تخصيص معوناتهم على اعتبارات إنمائية أكثر من اعتمادهم على اعتبارات جيوسياسية. هذا، ويتعين على أية قرارات في المستقبل تتعلق ببرامج المساعدات الإنمائية ومشاريعها أن تولي مزيداً من الاهتمام لتأثيرها على العمالة في المدى القصير وفي المدى المتوسط. لكن لا يجب أن يُنظر إلى المعونة باعتبارها الدواء الشافي من كل داء أو باعتبارها العلاج النهائي لتحديات التنمية الاقتصادية والبشرية التي تواجهها البلدان العربية في الوقت الراهن. بل إن تكثيف الجهود لخلق إطار سياسي يتطرق لأهم العقبات التي تحول دون الوصول إلى مسار في التنمية أرقى وأكثر إنصافاً، كلها مسائل حيوية تضمن سرعة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم التباين بين البلدان العربية، تم تحديد عدد من

العقبات التي تحول دون تحسن الأداء الاقتصادي. ومن هذه العقبات عدم كفاية الاستثمارات والمكاسب الإنتاجية، وتأخر الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وعدم كفاءة نظم التعليم وعدم إنصافها، وتخلف الأسواق المالية وارتفاع التكاليف المتصلة بالتجارة.

(×) لقد سعى التحليل للتطرق إلى أربع قضايا رئيسية تنجم عن الأدبيات. وطرح الأسئلة المقابلة التالية: (أ) من خلال أية قنوات، إن كان، تؤثر المعونات على النمو؟ (ب) أي الحدود التفاعلية في السياسات، إن كان، يحكم العلاقة بين المعونات والنمو؟ (ج) هل المعونات لها مردودات متناقصة؟ على مدى أي الأطر الزمنية تؤثر الأنواع المختلفة من المعونة على النمو؟ وفي هذا الصدد، تم استخدام نموذج نمو كلاسيكي جديد من أجل التطرق لهذه القضايا. وكان النموذج يشمل حداً تفاعلياً لسياسة المعونة، يسمح بتناقص المردودات لمتغير المعونة ويجعل من الممكن المفاضلة بين مختلف أنواع المعونة.

واستخدم النموذج الارتدادي للنمو، على النحو التالي:

$$Y^*_{i,t} / Y_{i,t} = \alpha + \beta d^{net}_{i,t} + \gamma q_{i,t} + \delta(d^{net}_{i,t} \times q_{i,t}) + \rho (d^{net}_{i,t})^2 + \lambda I_{i,t} + X_{i,t} \eta + \theta 1n\, y_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

for N countries i and T time periods t, where Y^* / Y represent the growth rate of income per capita, d^{net} is net ODA disbursements, q is some country characteristic on which the effect of aid may partially rest, I is a vector of investment variables, X is a vector of additional country characteristics, α, β, γ, δ, ρ, and θ are all constants, η and λ are vectors of constants, and ε is random noise.

الغاية ١٨ : التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ازداد الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢٢ بلداً عربياً زيادة مطردة منذ عام ١٩٩٠، مع بعض الاستثناءات القليلة. لكن رغم هذا التقدم، لا تزال المنطقة ككل متأخرة إلى حد بعيد عن المتوسط العالمي، سواء في خطوط الهاتف الثابتة، أو في الحاسب الشخصي، أو في عدد مستخدمي الإنترنت. وفوق ذلك لا يزال التباين بين البلدان العربية مرتفعاً جداً. وتتبدى الفجوة الرقمية أكثر ما تتبدى عند المقارنة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي المتقدمة وبين كثير من البلدان العربية الأفقر منها.

ومما يذكر أن قطاع الهاتف المحمول قد نما بسرعة كبيرة جداً في المنطقة العربية خلال العقد الماضي. وفيما بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٥، ازداد عدد مشتركي الهاتف الخلوي ٥٠ ضعفاً، وأصبح اليوم هناك في المتوسط أكثر من ٢٥ اشتراكا في كل ١٠٠ نسمة، كما هو مبين في الشكل ٢.٨.٥. وهذا هو المؤشر الوحيد لهذه الغاية الذي يقترب فيه متوسط البلدان العربية من المتوسط العالمي. وإن كانت جزر القمر، والعراق، والجماهيرية العربية الليبية، ما زال مشتركو الهاتف الخلوي فيها أقل من ٥ أفراد في كل ١٠٠ نسمة.

لكن على خلاف قطاع الهاتف النقال، ازداد عدد خطوط الهاتف الثابت في المنطقة منذ بداية التسعينيات بخطوات بطيئة. وبحلول عام ٢٠٠٥، لم يبلغ عدد الخطوط الثابتة العاملة في كل

الشكل ٢.٨.٥ : عدد المشتركين في الهاتف الخلوي (في كل ١٠٠ نسمة)

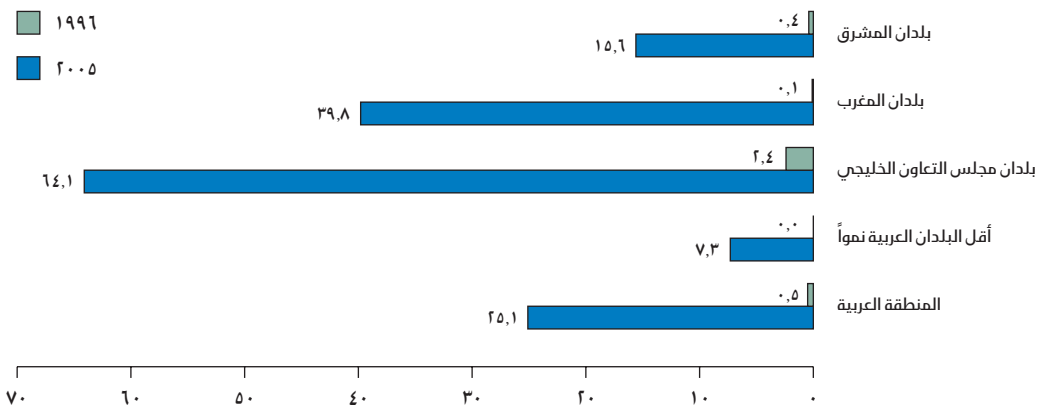

المصادر: الإسكوا، والاتحاد الدولي للإتصالات.

١٠٠ نسمة سوى ٩,٥، أي حوالي نصف المتوسط العالمي. ورغم أن أسواق الهاتف الثابت في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومنها الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، تظهر عليها علامات التشبع، فإن معدل الاختراق لا يزال دون ٤ في المائة في البلدان العربية الأقل نموا الستة بأكملها.

لقد ازداد عدد الحواسب الشخصية في البلدان العربية زيادة ملحوظة منذ منتصف التسعينيات ليصل الى ٦,٥ في كل ١٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٥، ومع ذلك فهو لا يزال أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ ١٣,٤ في كل ١٠٠ نسمة. ويوضح لنا العدد المتوسط للحواسب الشخصية في المناطق الفرعية الأربع صورة الفجوة الرقمية التي تفصل بلدان مجلس التعاون الخليجي عن باقي المنطقة، كما هو مبين في الشكل ٢.٨.٦. فكل بلدان المشرق وكل بلدان المغرب والبلدان العربية الأقل نمواً، باستثناء لبنان، لا تزيد فيها معدلات اقتناء الحواسب الشخصية عن ١٠ في المائة. أما المتوسط المرتفع نسبياً في عدد الحواسب الشخصية في البلدان العربية الأقل نمواً خلال عام ٢٠٠٥، فيرجع أساسا إلى زيادة كبيرة في استخدام الحاسوب الشخصي في السودان.

أما الوصول إلى الإنترنت، فقد زاد زيادة كبيرة. كما أن استخدام الإنترنت في البلدان العربية قد ازداد هو الآخر بخطوات واسعة للغاية. ففي عام ٢٠٠٥، كان ٦,٥ في المائة من السكان العرب يستخدمون الإنترنت في مقابل ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك فإن متوسط عدد توصيلات الإنترنت في البلدان العربية لا يزال أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١٥,٢ في المائة. على أن استخدام الإنترنت محدود بوجه خاص في العراق، وموريتانيا، واليمن، حيث يقل عدد المتعاملين مع الإنترنت عن ١ في المائة من السكان. ويمكن أن يعزى ذلك في بعضه إلى انخفاض عدد المواقع المتاحة باللغة العربية.

الإطار ٢.٨.٢ : أفضل الممارسات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان عربية مختارة

مصر

تعمل وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على دعم تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عدد من المشاريع، تشمل حملات التوعية للجمهور وبناء الهياكل الأساسية، وكذلك وضع الأطر التنظيمية وبرامج التثقيف. ومن الأمثلة المحددة في هذا الصدد مشروع التعليم الإلكتروني ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يدعم تنمية المهارات لدى الشباب المتخصصين من خلال التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الإدارة. ويشارك عدد من الشركاء في وضع المحتوى والنهج، وكذلك تقديم التدريب. وينصب التركيز الأساسي على الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حل المشكلات المتصلة بتشغيل وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الأردن

بدأت مبادرة ريتش "REACH" في عام ١٩٩٩، بالمشاركة مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وهذا المشروع الذي يحمل الحروف الأولى من عبارات "إطار تنظيمي، وبيئة تمكينية، وبرامج للتقدم، ورأسمال وتمويل، وتنمية الموارد البشرية"، هو جزء من استراتيجية البلد لبناء قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون موجها نحو التصدير وقادراً على المنافسة الدولية. وجدير بالذكر أن هذا المشروع قد أسهم في جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الأردني.

لبنان

أنشئ بيريتك "BERYTECH" في عام ٢٠٠١، وهو يقدم حضانة، ودعماً، وفرص استضافة لبدايات المشاريع والمشروعات النامية التي تعمل في مجالات التكنولوجيا، والوسائط المتعددة، والصحة. وتشمل الخدمات التي يقدمها، التدريب على الإدارة، والمشورة في الأعمال والتجارة، والوصول إلى الهياكل الأساسية والموارد المشتركة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم إنشاء بيريتك ٢، الذي يركز على حضانة التكنولوجيا الحيوية.

التحديات والتوصيات

تفتقر حكومات البلدان العربية إلى الالتزام، كما أنها تعاني من ندرة الموارد اللازمة لتنمية شراكات تنشر فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين شعوبها. غير أن هذه المشاكل أقل وضوحا بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي الأكثر ثراء. لكن إذا نظرنا لبلدان المنطقة ككل، فإنها تحتاج إلى تشجيع لتنمية شراكات على ثلاثة أصعدة هي الصعيد الوطني، والصعيد الإقليمي، والصعيد الدولي. فعلى الصعيد الوطني يتعين على الحكومات أن تعجل بتطبيقات الحكومة الإلكترونية في خدمة المواطن، وأن تسهل وصول المناطق غير المحظوظة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأما على الصعيد الإقليمي، فيتعين تنفيذ المشروعات والمبادرات المفيدة للمنطقة

الشكل ٢.٨.٦ : الحواسب الشخصية (في كل ١٠٠ نسمة)

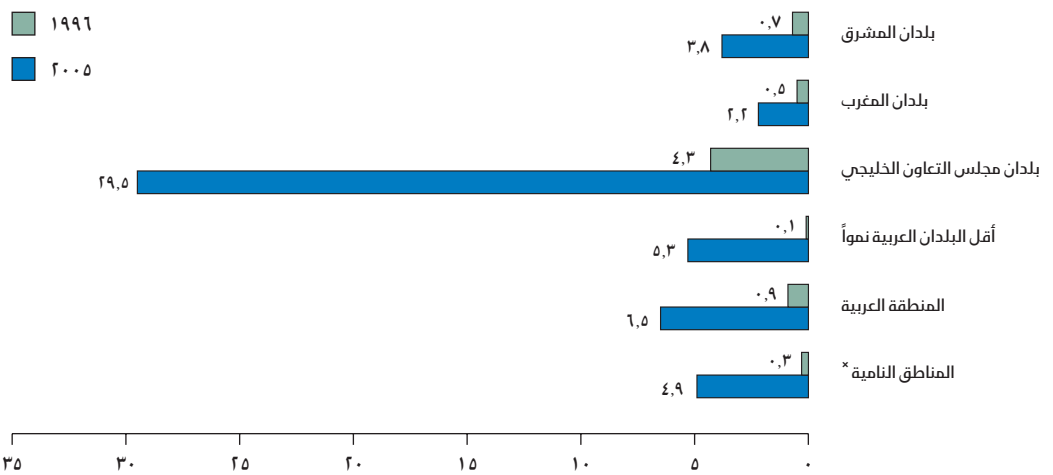

المصادر: الإسكوا؛ الاتحاد الدولي للإتصالات؛ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، موجود على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

ملاحظة: بيانات المناطق النامية تشير إلى عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥.

ككل، خصوصا في المناطق التي توجد بها بنية أساسية ومرافق للاتصالات، حيث إن تنمية المشاركة في البنية الأساسية والمرافق من شأنها أن تخفض تكاليف الخدمة الرقمية. وعلاوة على ذلك فإن تصميم أي محتوى رقمي باللغات المحلية سيكون حافزا لمن يعرفون لغة واحدة فقط على البدء في استخدام الإنترنت. وأما على الصعيد الدولي فإن التعاون مع بلدان أكثر تقدماً يتيح لبعض البلدان العربية أن تقفز فوق عقبات لا لزوم لها من خلال التعلم من تجاربها.

يضاف إلى ذلك أن الحكومات العربية يجب أن تتجه نحو خلق مناخ يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الأعمال ولصالح المستثمرين من الداخل ومن الخارج، وذلك بتنفيذ ما يلزم من إجراءات لبناء الثقة، وتنمية ثقافة الشفافية والمساءلة، وكذلك بصياغة تشريعات في هذا المجال تضمن حماية حقوق المشروعات والمواطنين على حد سواء. كما يمكن تقديم الدعم للاستثمارات وبدايات المشروعات التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بخلق حاضنات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بدعم الموجود منها. وللتخفيف من مشكلة استنزاف العقول، التي تتسم بحدّة خاصة في البلدان الفقيرة بالمنطقة، لابد من التشجيع على تحسين الأجور، والمزايا الاجتماعية، وغير ذلك من الحوافز، وتقديم التدريب اللازم لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحليين. وعلاوة على ضرورة تشجيع الشراكة بين الجامعات، والمؤسسات الحكومية، والمشروعات التي تجري في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، من أجل تعزيز أنشطة البحث والتطوير. ومن المؤكد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يزداد كلما قلت تكاليف خدماتها، وكذلك من خلال تنفيذ إجراءات، وسن قوانين تجعل الحكومة الإلكترونية والخدمات

الإلكترونيــة قابلة للحياة. ومن الإجراءات المقترحة إلغاء الضرائب المفروضة على معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصــالات وخدماتها، وتحسين البنية الأساســية لهذه التكنولوجيا ومرافقها، والربط بين المدارس والمؤسســات العامة، وخفض تكاليف الخطــوط السريعة المحليــة والدولية، وخلق هوية تعريف إلكترونية، وسن قوانين لجرائم الإنترنت.

الإطار ٢.٨.٣ : استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

رغم رخص الأجهزة، والسهولة المتزايدة في الوصول إلى هذه التكنولوجيا من خلال مقاهي الإنترنت وغيرها من المرافق العامة، فقد كان هناك بطء نسبي في فهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأهم من ذلك، بطء في استخدامها في المنطقة العربية، بسبب قلة الكفاءات والمهارات في هذه التكنولوجيا. ولذلك قامت بلدان كثيرة بتصميم مشروعات استرشادية لنقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المدارس. كما أن مبادرة التعليم العالية للمنتدى الاقتصادي العالمي، قد أدخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن نظم التعليم الوطنية في بعض البلدان مثل مصر والأردن. ومنذ عام ٢٠٠٣، تلقت المبادرة الأردنية موارد تزيد على ٢٥ مليون دولار لصالح ١٠٠ مدرسة، فضلاً عن تدريب ١ ٥٠٠ مدرس؛ وفي مصر، تم تجهيز ما يقرب من ٢ ٠٠٠ مدرسة بمختبرات الحواسب، كما تم تدريب ٦٥ ألف مدرس منذ عام ٢٠٠٦[*]. وتشير هذه الأرقام إلى وجهين أساسيين من أوجه النجاح في إدخال تكنولوجيات جديدة في مجال التعليم.

وأما العامل الأول في هذا الصدد فهو أهمية إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتزامن مع إدخال التغيرات المناسبة على المناهج الدراسية، ومع تدريب المدرسين. ولا بد أن يشعر المدرسون بالثقة عند استخدام التكنولوجيا الجديدة التي يجب، بدورها، أن تتكامل بطريقة صحيحة مع المناهج الدراسية. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن تكون مجرد "إضافة" بل يجب أن تكون جزءاً أساسياً من العملية التعليمية سواء بالنسبة للطلبة أو للمدرسين. ذلك أن القدرة على البحث عن المواد التعليمية باستخدام الحاسب تُعتبر مهارة من المهارات التي سينقلها معهم الطلاب عندما يبلغون حياة الكبار.

وأما العامل الثاني، فهو إتاحة الأجهزة والمهارات اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعظيم أثرها الاقتصادي على الشباب والكبار. فهذه التكنولوجيا تقدم الفرص لربط مدارس المناطق النائية في الأرياف بالبلد ككل، وببقية العالم. وفي هذا الصدد يتزايد استخدام البلدان العربية للشبكات السلكية واللاسلكية للإشراف على التعليم، التي لا بد أن تتوسع للسماح بتبادل الخبرات التعليمية ومواد المناهج بين المدارس وبعضها، وبين المدرسين والطلاب. وهذه السياسات تعالج "الفجوة الرقمية" بين الفقراء والأغنياء وبين الحضر والريف.

على أن الهدف النهائي من ذلك هو الارتقاء بالتحصيل العلمي في المدارس. وإذا كان قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التحصيل العلمي للمدارس قد اتسم بالمراوغة في بعض الأحيان، حتى في

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فليس هناك أدنى شك في أن استخدام هذه التكنولوجيا يزيد من فرص التعليم، من خلال الاتصال بشبكة أوسع نطاقاً. كما أنه يقدم للطلبة مهارات جديدة. فحيثما تحقق أي أثر ناجح على الأداء الأكاديمي، كان من الممكن الربط بينه وبين إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة واعية في كل مستويات التعليم، وتحقيق التكامل الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العملية التعليمية. وهذه تنطوي على أهمية أساسية بالنسبة للبلدان العربية التي تريد أن تكتسب المهارات اللازمة لتمكينها من مشاركة العالم الواسع من حولها إلى أقصى حد ممكن.

(×) **النتائج مستخلصة من مبادرة التعليم الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧). موجود على الموقع:** http://www3.weforum.org/en/initiatives/gei/index.html.

ثالثاً :

القضايا ذات الأولوية بالنسبة للشباب والأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

أولادكم ليسوا لكم،
أولادكم أبناء الحياة المشتاقة إلى نفسها، بكم يأتون إلى العالم، ولكن ليس منكم،
ومع أنهم يعيشون معكم، فهم ليسوا ملكاً لكم.
أنتم تستطيعون أن تمنحوهم محبتكم، ولكن لا تقدرون أن تغرسوا فيهم بذور
أفكاركم لأن لهم أفكاراً خاصة بهم.
وفي طاقتكم أن تصنعوا المساكن لأجسادهم.
ولكن نفوسهم لا تقطن في مساكنكم.
فهي تقطن في مسكن الغد، الذي لا تستطيعون أن تزوروه حتى ولا في أحلامكم
وإن لكم أن تجاهدوا لكي تصيروا مثلهم.
ولكنكم عبثاً تحاولون أن تجعلوهم مثلكم.
لأن الحياة لا ترجع إلى الوراء، ولا تلذ لها الإقامة في منزل الأمس.

عن كتاب "النبي" لجبران خليل جبران

في هذه النقطة من الزمان، وفي منتصف المسافة بين الإطار الزمني المحدد لتحقيق الأهداف والغايات المذكورة في إعلان الألفية، ما زال عدد من القضايا الملحة يؤثر على التنمية في المنطقة العربية وعلى درجة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن ما تشهده المنطقة من عدم استقرار سياسي، وعنف، ونزاعات، وتغيرات ديمغرافية، وتفاوت شديد بين الأقاليم الفرعية، وانتشار التباين بين الجنسين، تعد كلها من القضايا البارزة التي تتشابك مع سائر القضايا المتصلة بتحقيق أهداف الألفية في المنطقة. وسوف يتناول هذا الفصل الكيفية التي تؤثر بها هذه القضايا على الشباب بالذات، في إطار التعليم والعمل، والمشاركة السياسية، والصحة، والبيئة.

ألف

التعليم والعمل

يعتبر التعليم والعمل المنتج، من بين العناصر الأساسية لتنمية الشباب في المنطقة العربية.

وتعطى الأهداف الإنمائية للألفية اهتماماً محدداً بالعمل اللائق، كما يركز على الشباب في الهدف 1. ويتضح مدى الحاجة إلى إيجاد وظائف كافية للشباب في المنطقة العربية من أن الشباب، الذين يضمون أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع السكان، يعانون من معدل بطالة بلغ ٢٥ في المائة في سنة ٢٠٠٥، أي ما يعادل تقريبا ضعف المعدل المتوسط للمنطقة. وجدير بالذكر أن عمل الشباب يمكن أن يكون وسيلة مهمة للمشاركة المجتمعية، والمواطنة الفعالة، والاعتماد على الذات والاستقلال. لكن الافتقار إلى أي عمل منتج أمام الشباب في كثير من بلدان المنطقة يرسخ الفقر، ومن الممكن أن يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، وتعاطي المواد المسكرة والمخدرة، وإلى النزاعات العنيفة، وإلى تزايد التطرف السياسي والديني.

أما الهدف ٢، المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، فهو الخطوة الأولى على طريق السعي إلى الارتقاء بنوعية الحياة. فالتعليم في ذاته ليس فقط حقاً من حقوق الإنسان، بل هو أيضاً وسيلة لا غنى عنها في تحقيق غيره من الحقوق. وباعتباره حقاً من حقوق التمكين، فإنه يعتبر الوسيلة الأولى التي يستطيع من خلالها الشباب المهمشون اقتصادياً واجتماعياً أن ينتشلوا أنفسهم من الفقر وأن يكتسبوا الوسيلة اللازمة لكي يشاركوا مشاركة كاملة في مجتمعاتهم. كذلك فإن التعليم يؤدي دوراً حيوياً في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل المستغل، ومن الأعمال الخطرة، والاستغلال الجنسي، وله دور حيوي أيضاً في الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة وتنظيم النمو السكاني.

١. وصول الشباب من الجنسين إلى التعليم

كما ورد في الفصل الثاني، شهدت المنطقة العربية تقدماً ملموساً في التعليم الابتدائي وفي محو الأمية عن العقود السابقة. على أن الزيادات الكبيرة في الالتحاق بالمستويات الابتدائية، خصوصاً في البلدان العربية الأقل نمواً، كثيراً ما تكون تليها مستويات منخفضة نسبياً من الالتحاق بالمستوى الثانوي[٥٦]. ويمكن أن يُعزى ذلك لعدد من العوامل التي تختلف بعض الشيء بين البنين والبنات. ففي كثير من البلدان، مازال الفقر يشكل حاجزاً كبيراً أمام الالتحاق بالمدارس. ويتضح ذلك من حاجة كثير من الشباب إلى العمل وإعالة أسرهم[٥٧]. يضاف إلى ذلك أن الأسر الفقيرة لا تتحمل في أحيان كثيرة تكاليف الالتحاق بالدراسة وغير ذلك من المصروفات التي يتطلبها التعليم الثانوي. ومما يذكر هنا أن انخفاض معدلات الالتحاق بين الإناث غالباً ما يعكس الانحياز الثقافي والأفكار النمطية عن دور المرأة في المجتمع. ومن الحواجز التي تعترض التحاق الإناث أيضاً، الزواج المبكر والحمل المبكر، وكذلك الأفكار المحافظة التي تمنع الإناث من الذهاب إلى المدارس مالم تكن هذه المدارس في الجوار القريب، واذا كانت هناك أية مصاعب مالية، فإن أول ما يخطر على البال هو استبعاد فكرة ذهاب الإناث إلى المدارس.

أما في التعليم الجامعي أو التعليم العالي، فإن معدلات الالتحاق في كثير من البلدان العربية في صالح المرأة، ويرجع ذلك في بعضه إلى غياب فرص العمل أو إلى المواقف السلبية تجاه المرأة التي تعمل خارج البيت، مما يدفع النساء إلى الالتحاق بالتعليم الجامعي كاختيار ثان؛ كما يرجع في بعضه الآخر إلى الدرجات المرتفعة التي تحصل عليها الإناث في امتحانات القبول بالجامعات. ويزداد ذلك تعقيداً لأن الطلاب الذكور لديهم فرصة أكبر من الإناث في الدراسة بالخارج. على أن جاذبية الدراسة بالخارج أمام الشباب العرب تدل على القصور النوعي، وفي كثير من الأحيان على القصور الكمي في التعليم الذي تقدمه الجامعة في مقابل الطلب على التعليم، خصوصاً في مستوى الدراسات العليا. ولعل أحد جوانب القصور في كمية "المعروض" من مقاعد الجامعات الوطنية أن شروط القبول غالباً ما تكون صعبة ومتشددة في الوطن الأم عنها في بعض البلدان الخارجية. وكلا النوعين من القصور في "المعروض" يفسران تفضيل التعليم الأجنبي بين الطلاب القادرين على تكاليفه.

ولكن رغم هذه الملاحظات، فإن معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي في المنطقة العربية لا تزال أقل منها في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. ومن المؤكد أن العائد المنخفض الذي يدره التعليم العالي، وتذبذب النتائج في سوق العمل، من العوامل الرئيسية وراء ضعف الالتحاق بالجامعة في كل المنطقة العربية. فكثيراً ما كان انخفاض معدلات الالتحاق مقترناً بتناقص نوعية التعليم، حيث إن نظم التعليم العامة تواجه ضغوطاً في ميزانياتها. ولقد أصبحت صلة التعليم بمتطلبات السوق من أكثر قضايا التعليم تداولاً في المنطقة العربية.

(٥٦) هبة نصار "توظيف الشباب وتعليمه: الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: رؤية شبابية"، ورقة معلومات أساسية، (الأمم المتحدة، شباط/فبراير ٢٠٠٧). (بالإنكليزية).

(٥٧) UN-DESA, *World Youth Report 2005: Young people today, and in 2015* (United Nations, New York, 2005

موجود على الموقع: http://www.un.org/esa/socdev/unyin/wyr05.htm

٢. نوعية التعليم

مسألة تقييم نوعية التعليم في المنطقة العربية مسألة في غاية الصعوبة بسبب الافتقار إلى أية بيانات كمية، وعدم وجود أي مقياس موحد للمقارنة بين البلدان العربية وبينها وبين سائر العالم. لكن معظم الأبحاث تستنتج أن نوعية التعليم في المنطقة العربية قد تدهورت، وأنه قد حدث تباعد خطير بين متطلبات سوق العمل وبين مخرجات التعليم والمهارات المكتسبة من نظام التعليم. ويتضح ذلك من ارتفاع معدلات البطالة إلى أقصى حد بين الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية متوسطة وعالية. ففي تونس على سبيل المثال، يزيد معدل البطالة عن ٤٠ في المائة بين الشباب الحاصلين على تعليم عال، في مقابل ٢٥ في المائة بالنسبة للحاصلين على التعليم الابتدائي[٥٨]. وفي الأردن، يتجاوز معدل البطالة ٣٠ في المائة بين خريجي المدارس الثانوية، و١٥ في المائة بالنسبة لخريجي الجامعات، في مقابل ٨ في المائة بالنسبة للحاصلين على تعليم ابتدائي فقط.

وهذه الظاهرة ترجع في بعضها إلى نظم التعليم التي تعتمد على إعداد الطلبة للخدمة في القطاع العام، الذي كان في معظم البلدان العربية هو جهة العمل الأولى أمام المتعلمين من الداخلين الجدد في قوة العمل. لكن مع الانتقال نحو الاقتصادات الأكثر اعتماداً على السوق في المنطقة، وإدخال التكنولوجيات الجديدة، وزيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي، تزايد الطلب على بعض الكفاءات والمهارات الخاصة، مما جعل كثيراً من المواد التي تدرس في النظم التعليمية العامة الحالية شيئاً عفا عليه الزمن. فلقد خلقت الاقتصادات العربية تباعداً كبيراً بين الكفاءات والمهارات المطلوبة للمشاريع الجديدة وبين الكفاءات والمهارات المتاحة في قوة العمل، مما يفضي إلى فترة انتقالية طويلة وعسيرة عندما يحاول الخريجون العثور على عمل. ويتضح من بعض الدراسات أن البلدان العربية متخلفة بوضوح عن كثير من غيرها من البلدان النامية الصاعدة من حيث إعداد رأس المال البشري، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى غياب التقدم في نوعية التعليم.

ويذكر أن أداء الطلبة العرب عموماً، أسوأ من معظم أقرانهم في أي تقييم دولي. ويتضح من البيانات التي تم جمعها عن "الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم"[٥٩] في عام ٢٠٠٣، أن مستويات التعليم في البلدان العربية المشاركة كانت أدنى من المتوسط الدولي سواء في الرياضيات أو في العلوم، مع وجود فجوة في أداء الفصل الرابع أكبر منها في أداء الفصل الثامن. ففي امتحان الرياضيات للفصل الثامن، سجلت الدول العربية درجات متوسطة بلغت ٣٩٣، وهو مستوى يقل كثيراً عن المتوسط الدولي الذي يبلغ ٤٦٧. وقد جاء لبنان في المرتبة الأولى بين البلدان العربية المشاركة، حيث سجل درجات بلغت ٤٣٣، كما يظهر في الشكل ٣,١. أما في العلوم، فكان الأردن، برصيده الذي بلغ ٤٧٥ لطلبة الصف الثامن، هو الدولة الوحيدة التي فاقت المتوسط الدولي البالغ ٤٧٤، في حين أن باقي البلدان العربية قد سجلت متوسطات تقل كثيراً عن المتوسط الدولي.

(٥٨) World Bank, World Development Report 2006: Equity and Development (World Bank, Washington, D.C., 2006), موجود على الموقع : http://publications.worldbank.org.

(٥٩) هذه الدراسة عبارة عن تقييم دولي للمعرفة بالرياضيات والعلوم لدى تلاميذ الصف الرابع وتلاميذ الصف الثامن في كل أنحاء العالم، قامت بوضعها الرابطة الدولية لتقييم الإنجاز التعليمي، لتتمكن البلاد المشاركة من مقارنة الإنجاز التعليمي عبر الحدود. ويتضمن التقييم تلك الموضوعات التي يرجح أن يكون التلاميذ قد تعرضوا لها في الرياضيات والعلوم حتى نهاية الصف الرابع والثامن.

الشكل ٣.١ : الأرقام المسجلة في اختبار الإنجاز الدولي في الرياضيات والعلوم للصف الثامن، عام ٢٠٠٣

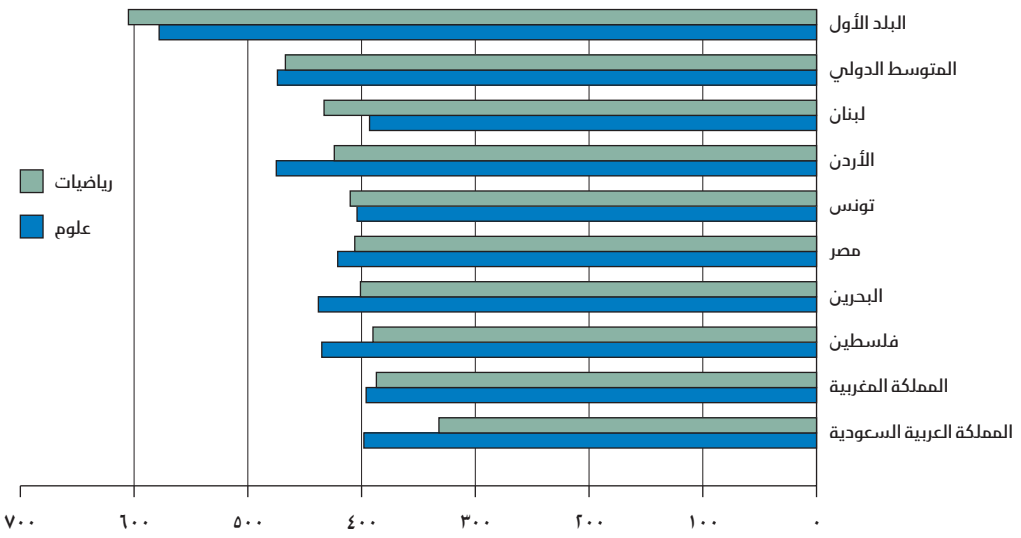

المصدر: TIMSS, TIMSS 2003 *International Reports in Mathematics and Science*, موجود على الموقع : http://timss.bc.edu/ timss2003.html.

ثمة عوامل كثيرة تسهم في انخفاض نتيجة العملية التعليمية في المنطقة العربية. فالأطفال ينشأون غالباً في بيئة "أبوية جديدة"[١٠] سواء في البيت أو في المدرسة. وإذا اقترن ذلك بالأساليب القديمة والعتيقة في التعليم المبني على الحفظ والصم، فإنه قادر على تعطيل ملكة الإبداع، والقدرة على حل المشاكل. كما أنه يثبط التفكير الحر والمستقل. وعلاوة على ذلك، فإن قلة الموارد المخصصة للتعليم، إذا ما ترجمت إلى رواتب متدنية وتدريب محدود للمدرسين، وافتقار إلى المرافق المناسبة، واكتظاظ الصفوف بالتلاميذ، كل ذلك قد أدى إلى تدهور نوعية التعليم المقدم. وفي عدد من البلدان العربية تتأثر نوعية التعليم تأثراً سلبياً أيضاً بسبب الافتقار إلى الجو المدرسي بوجه عام. وقد يعزى ذلك إلى قلة المباني التعليمية، وقلة الصفوف، وقلة المكتبات، وتجهيزات المختبرات. وقد تعزى هذه البيئة المخلة أيضاً إلى عدم وجود أنشطة تشاركية مثل ممارسة الرياضة، أو عدم وجود مرافق للتفاعل الاجتماعي والثقافي حيث يكون للطلبة مطلق الحرية في التعبير عن آرائهم. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ التأثير السلبي على نوعية التعليم بسبب الإدارات المدرسية التي تعتمد على درجة عالية من المركزية وعلى التمسك بالتقاليد. ولذلك فإن الإصلاح ليس مكبلاً فقط بعدم كفاية الموارد المالية، بل إنه مكبل أيضاً في بعض البلدان بتقييد حرية الفكر، وحرية التصرف والمبادرة في مواجهة المشاكل التي تواجه الإدارات التعليمية ومهنة التدريس.

(١٠) Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (Oxford University Press, New York, 1992), موجود على الموقع : www.oup.com/us/catalog/general/subject/Politics/ComparativePoliticsMiddleEast.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر تأثيراً سلبياً على نوعية التعليم، السياسات والمناهج التعليمية[٦١]. فالسياسات التعليمية في معظم البلدان العربية تتسم بانعدام الرؤية الواضحة للأهداف التعليمية. فتبادل الأفكار والممارسات الجيدة قليل أو منعدم بين البلدان، وفي بعض الحالات يكون التنسيق داخل البلد الواحد منعدماً. وقد أدى ذلك إلى ضعف الروابط الفكرية بين البلدان العربية. في حين أن الجهود التعاونية وتبادل الخبرات بين البلدان، خصوصاً في مجال الدراسات والأبحاث، يمكن أن يسهم في تحسين نظم التعليم العربية[٦٢]. وجدير بالذكر أن المناهج الدراسية في معظم البلدان العربية قد عفا عليها الزمن وتعتمد أساساً على الاجترار والبصم وهو ما لا يفضي إلى أي تفكير إبداعي. إن عجز مناهجها الدراسية عن مجاراة التطورات والتقنيات المعاصرة قد أدى إلى تفاقم الفجوة بين التعليم في المنطقة العربية وبينه في سائر أنحاء العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن نظم التعليم مبتلاة بعدد كبير من المدرسين والمعلمين من ذوي المؤهلات الضعيفة. كما أن الطلاب الذين يتخرجون من المدارس الثانوية بدرجات منخفضة يستبعدون عامة من القبول في الكليات التي تتطلب درجات مرتفعة مثل كلية الطب، والهندسة، والعلوم، فيتجهون بدلاً من ذلك إلى كليات تقبل المجاميع المنخفضة، وتشمل غالباً التعليم وإعداد المعلمين. وبهذه الطريقة، يكون نظام التعليم، المعيب أصلاً، مزوداً بوسائل توالد عيوبه ورسوخها.

أما البلدان التي تعاني من نزاعات، كفلسطين، والعراق، والصومال، والسودان، فما زالت تعاني من آثار الكوارث التي أحدثها العنف المتواصل في نوعية التعليم. ففي فلسطين أصبح الانخفاض الهائل في مستويات التعليم هو محصلة الانقطاع المتكرر عن المدارس على نطاق واسع، بسبب الإغلاق المتكرر والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الحركة والتنقل. ومما يذكر أن غالبية مدارس الضفة الغربية، خصوصاً المدارس الحكومية، تكتظ بالتلاميذ، ومواردها محدودة، وقليل منها فقط هو الذي يقدم أنشطة من خارج المقرر. كذلك فإن مستوى التعليم في العراق قد ساء بشكل خطير بعد قتل أو اختطاف، مئات من المدرسين والطلبة، وفرار ألوف آخرين، أما الذين يبقون في العراق فيواجهون تهديدات يومية بالتعرض للعنف. لذا فإن المدرسين يهربون من البلد بصفة يومية، ويتركون المدارس في أيدي أفراد بلا خبرة، بينما يفضل كثير من الآباء عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس بسبب انعدام الأمن في البلد بوجه عام. ولو استمرت مستويات العنف الحالية، فسوف يستمر فقدان المدارس والجامعات للموظفين والطلبة.

٣. التعليم وبناء الأمة

إن التجانس الاجتماعي مسألة مهمة في التعليم. بينما في كل بلد عربي وآخر، يتعايش نظامان مختلفان من نظم التعليم. فمن ناحية، يوجد النظام الرسمي بالمدارس الحكومية التي يفترض أن يكون الالتحاق بها مجانياً، غير أن نوعية التعليم فيها بدائية إلى حد كبير. لكن رغم ضعف النوعية، تعتمد المدارس الحكومية على

(٦١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (الترقيم الدولي: ٠-٦١٥٧-١٢٦١-١-٩٢). موجود على الموقع http://www.undp.org/arabstates/ahdr2002.shtml.

(٦٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (الترقيم الدولي: ٣-٦١٤٧-١٢٦١-١-٩٢). موجود على الموقع http://www.undp.org/arabstates/ahdr2002.shtml.

اللغة الوطنية كلغة أساسية، إن لم تكن اللغة الوحيدة للتعليم والاهتمام بالتقاليد والقيم الوطنية. ومن ناحية أخرى، يوجد نظام المدارس "الخاصة"، الذي غالباً ما يكون مرتفع النوعية، لكنه يدار بمنطق تجاري، ويبحث عن الأرباح للملاك والمستثمرين. وفي حالات كثيرة تخدم هذه المدارس القطاعات الميسورة من المجتمع. وعلاوة على ذلك فإن المدارس الخاصة تهتم في بعض الحالات اهتماماً مشوهاً بتقاليد البلد وثقافته، فهي تعتمد في ذلك إلى حد كبير على لغة أجنبية أو أكثر، كالإنكليزية و/أو الفرنسية، باعتبارها لغة التعليم الأساسية.

ان هذا التفاوت، الذي يرجع إلى اختلاف نظرية التعليم، وأساليبه، ولغته، وثقافته، إنما يؤدي إلى ازدواجية في نظم التعليم تتصادم مع مهمة بناء الأمة المنتظرة من التعليم. والواقع أن هذا التصادم يؤدي عادة إلى فشل التواصل الفعلي بين الأفراد بسبب انتمائهم إلى خلفيات تعليمية مختلفة.

٤. الانتقال إلى قوة العمل وبطالة الشباب

يقول تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العمل الدولية، إن معدل البطالة بين الشباب على مستوى العالم يبلغ تقريباً ضعف معدل البطالة بين الكبار[١٣]. ذلك لأن فرص العثور على عمل بالنسبة للشباب أقل بكثير منها بالنسبة للكبار، بسبب افتقار الشباب إلى الخبرة اللازمة في مجال العمل، وإلى المهارات المهنية التي يطلبها أرباب العمل. إن المشكلة في المنطقة العربية لا تكمن فقط في ان معدل بطالة الشباب يبلغ ثلاثة اضعاف معدل البطالة بين الكبار، بل تكمن أيضاً في حجم البطالة بين الشباب التي تبلغ نسبتها تقريباً ٢٥ في المائة.

ففي البلدان العربية، يدخل عدد كبير من شباب الجنسين في سوق العمل كل سنة، مما يتسبب في ضغط كبير لاستيعاب هؤلاء الداخلين الجدد. فأما من ناحية الطلب، فإن الركود في أسواق العمل العربية إنما ينتج من تركيبة تجمع بين عدم كفاية النمو الاقتصادي، والضعف الهيكلي للاقتصادات، وهي تركيبة تساهم في "نمو اقتصادي غير مقترن بخلق فرص عمل جديدة". وأما من ناحية العرض، فإن ضعف مستويات التعليم، وعدم المرونة في الأجور، وصعوبة انتقال أي موظف من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كل ذلك يساهم في الاتجاهات التي نشاهدها في أسواق العمل. ولهذا السبب يتركز الشباب عموماً في القطاع غير الرسمي، ويقومون بوظائف لا تتوافر لها الفوائد والأمان الموجودة في العمل النظامي. كذلك فإن الافتقار إلى الفرص يجعل الشباب معرضين للفقر على وجه الخصوص. وإن كانت الشابات أكثر عرضة للبطالة، خصوصاً البطالة لآجال طويلة، مما يحرم المجتمع من فرصة الاعتماد اعتماداً كاملاً على قدراتهن وكفاءاتهن ويوسع الهوة بين الجنسين.

ورغم أن أغلب البلدان العربية قد ركزت على التعليم الأكاديمي، فقد أدخل بعضها برامج

(١٣) ILO, "Employing Youth: Promoting employment-intensive growth", التقرير مقدم الى الندوة الإقليمية حول استراتيجيات مكافحة بطالة الشباب وتهميشهم (جنيف، سويسرا، ١٣-١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩) موجود على الموقع: http://www.ilo.org/public/english/employment/skills/youth/publ/youthdoc.htm.

خاصة لتدريب الشباب على المشاريع الخاصة، وبرامج مهنية كوسيلة للتصدي لمشكلة الخريجين الذين لا يجدون عملاً. وتشمل الأمثلة على ذلك "مؤسسة إنجاز لتهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الأردني" في الأردن؛ و"العمل للذات والتنمية الوطنية المستقلة" (سند) في عُمان؛ و"تطوير منهج" (داكوم) في الكويت؛ ومدرسة الحريري الثانوية الثالثة، وهي عبارة عن معهد فني عال بالتعاون مع الجامعة اللبنانية في صيدا؛ والبرنامج الوطني لتوظيف وتدريب البحرينيين. وهذا النوع من البرامج يسعى إلى تزويد الخريجين بعدد كبير من المهارات والكفاءات التي يمكن أن تصلح لعدد كبير من المهن. لكن رغم أن النظام المهني آخذ في التوسع في المنطقة العربية، فإن كثيراً من المشاكل ما زالت قائمة. من هذه المشاكل عدم إشراك القطاع الخاص، وانخفاض مستوى الخدمات، وعدم كفاية المعلومات عن احتياجات سوق العمل، وكل ذلك يضع الحواجز أمام دخول الشباب في القطاعات الاقتصادية الجديدة. ومما يذكر ان النظام التعليمي لا يزال مفتتاً، مثقلاً بفائض من البرامج التدريبية المكررة، ومشوهاً بانعدام التنسيق.

لقد شهدت المنطقة العربية نمواً كبيراً في السكان وفي قوة العمل منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي. ورغم النمو الموجب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل البلدان العربية تقريباً، فإن معدلات البطالة، المرتفعة أصلاً، قد واصلت ارتفاعها حتى دفعت بعض الخبراء إلى استخدام مصطلح "نمو غير منتج للوظائف" عند وصف حالة الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية. ذلك أن النمو السكاني الكبير، وتضخم عدد الشباب، وزيادة مشاركة المرأة، قد أدت جميعاً إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة، لا تقابلها أي زيادة في الطلب عليها. ورغم أن معدلات النمو السكاني كانت تتناقص بالتدريج، وهو اتجاه من المنتظر أن يستمر على مدى العقود المقبلة، فإن السكان وقوة العمل جميعاً يشهدون في معظم البلدان العربية نمواً سريعاً بالأرقام المطلقة. وتقول التقديرات إن بلدان المنطقة[١٤] سوف تحتاج إلى توفير ما يزيد على خمسة ملايين وظيفة جديدة كل سنة لكي تتمكن من تخفيض مستويات البطالة الحالية[١٥] بشكل ملموس. ولا شك أن انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في القطاع العام، وبطء النمو في القطاع الخاص، والافراط في التوقعات لدى القوى العاملة المتعلمة في الحصول على فرص عمل ممتازة، قد ساهمت كلها في الوصول إلى تلك المعدلات المخيفة من البطالة في كثير من البلدان العربية.

وعلاوة على أن المنطقة العربية قد سجلت أعلى معدل بطالة بين سائر الأقاليم، فإن بها أيضا أدنى معدلات المشاركة في قوة العمل، إذ قدرت بأقل من ٦٠ في المائة بالنسبة للكبار وأقل من ٤٠ في المائة بالنسبة للشباب في سنة ٢٠٠٦[١٦]. وهناك أيضاً دلائل كثيرة على أن البطالة المقنعة، التي تتخذ شكل عدد ساعات عمل أقل في الأسبوع، وتكليفات عمل غير منتظمة، قد أصبحت ظاهرة اجتماعية اقتصادية متفشية في المنطقة. فقد تناقص النشاط الاقتصادي للشباب في معظم

(١٤) التقدير يشمل البلدان العربية، وكذلك تركيا وجمهورية إيران الإسلامية.

(١٥) ERF, *Economic Trends in the MENA Region, 2002*, موجود على الموقع: http://www.erf.org.eg/middle.php?file=trends02.

(١٦) Nader Kabbani and Ekta Kothari, "Youth employment in the MENA region: a situational assessment", discussion paper No. 0534, *Social Protection*, (World Bank, Washington, D.C., September 2005), موجود على الموقع: http://siteresources.worldbank.org/ SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/0534web.pdf.

البلدان العربية، بسبب العدد المتزايد من الشباب الذين يبقون في النظام التعليمي. ويعزى أيضاً انخفاض معدلات المشاركة إلى أن هذه المعدلات لا تزال منخفضة بين الشابات رغم الزيادة الهامشية من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥[١٧]. ومما يذكر أن مشاركة النساء في قوة العمل أقل من ٣٠ في المائة في معظم البلدان العربية، باستثناء جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والجمهورية العربية السورية. أما فلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، فيقل فيها معدل مشاركة النساء عن ١٠ في المائة، وهي نتيجة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعايير الاجتماعية السائدة التي تؤثر على النساء وعلى ممارستهن للعمل في هذه الدول.

إن الشكل التقليدي للعلاقة بين الجنسين في المنطقة العربية، هو أن الرجال هم الأساس في كسب العيش لأسرهم، بينما تهتم المرأة أساساً بتربية الأطفال والسهر على شؤون البيت. ولما كان الكثير من أرباب العمل يتوقعون انقطاع المرأة عن قوة العمل فترات ممتدة لتربية أطفالها، فإنهم يفضلون تشغيل الرجال. وفضلاً عن ذلك فإن المرأة التي تختار العمل في معظم البلدان العربية، تحبذ العمل في القطاع العام، وهو سمة ترجع في الغالب إلى إدراك المرأة أن مهن الخدمة العامة كالتدريس، والتمريض، تناسبها. وفي مقابل ذلك فإن فرص العمل المتاحة للمرأة خارج القطاع العام، تكون مقصورة على أعمال منخفضة الأجر وفرص التقدم فيها قليلة.

الإطار ٣.١ : الانتقال إلى القوى العاملة: الممارسات الجيدة في البلدان العربية

إن برنامج تهيئة "الفرص الاقتصادية للشباب الأردني" (إنجاز)، يؤدي عمله في الأردن ويعتبر نموذجاً لإشراك القطاع الخاص في توجيه الشباب وترشيده. أما مبادرة "إنقاذ الطفولة"، من جانب برنامج وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية فقد تأسست في عام ١٩٩٩، في محاولة لتضييق الفجوة بين ناتج نظام التعليم المحلي واحتياجات القطاع الخاص من الموارد البشرية. وفي إطار هذا البرنامج، يقدم المتطوعون من القطاع الخاص معلومات للطلبة عن قضايا المسؤولية في سياق غير تقليدي وفي إطار الاختيار الشخصي للموضوعات في المدرسة. ويقدم المتطوعون برامج أسبوعية للطلبة بناء على منهج من إعداد أفراد ينتمون إلى القطاع الخاص وقطاع التعليم. وهم لا يعطون محاضرات للطلبة؛ بل يشجعون مهارات الحوار الفكري، وحل المشاكل، والتواصل. وبرنامج "إنجاز" يتوجه إلى الفئة العمرية ١٤-٢٥ سنة بهدف تعزيز الفكر الخلاق، وأساليب حل المشاكل الحرجة، ومهارات التواصل فيما بين الشباب، وتزويدهم بالأدوات التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم. يضاف إلى ذلك، أن العلاقة الوثيقة بين "إنجاز" وبين القطاع الخاص لها دور في تحسين الموارد البشرية في الأردن. وكذلك في تطوير مهارات الصغار من أجل إعدادهم بطريقة أفضل لدخول سوق العمل. وقد قال المدرسون أن فصول "إنجاز" كان لها أثر إيجابي على سلوك الطلبة وعلى درجاتهم، وأنها مكنتهم من التعرف على احتياجات سوق العمل. وقبل البرنامج، كان

(١٧) Kemal Dervis, keynote address at *ILO Eleventh African Regional Meeting* (Addis Ababa, 25 April 2007), http://content.undp.org/newsroom/2007/april/dervis-ilo-african-meeting-200704. : موجود على الموقع

معظم الطلبة يعربون عن تفضيلهم بعض المهن مثل مهنة الأطباء أو المهندسين، بينما اختيار وظائف أخرى كان يدل على أنهم بشكل أو بآخر قد فشلوا. لكن بعد المشاركة في برنامج "إنجاز"، اهتم الطلبة بمجال أوسع من الاختيارات المهنية يتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلية في إطار العولمة.

أما برنامج "تطوير منهج" (داكوم) المطبق في الكويت، والذي يستمد أصوله من الولايات المتحدة، فهو يعتمد على الفلسفة التي تقول إن العاملين في أي مجال بعينه قادرون أفضل من غيرهم على تقديم وصف سليم لعملهم وما يتصل به من مسؤوليات، وواجبات، ومهارات. وهذا المفهوم يتضح في ورش العمل التي عقدها برنامج (داكوم)، الذي يحلل الوظائف إلى واجبات، ومهام، وخطوات، وبعد دراسة كل المهام وكل الخطوات، يتم تحديد الكفاءات والقدرات، والصفات اللازمة للقيام بالعمل. وهذا التحليل يصنف في خريطة (داكوم). وقد تم تنفيذ هذا النظام في الكويت في أوائل عام ١٩٩٩، عندما أنشأت السلطة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بالتنسيق مع الكليات والجامعات، مركز تطوير المناهج للوقوف على متطلبات التعليم والتدريب لبعض الأعمال المختارة بناءً على احتياجات السوق. وبمجرد تحديد المتطلبات المتصلة بعمل بعينه، يتم الاتصال بالكليات والجامعات ضماناً لأن يكون الخريجين في هذا المجال أو ذاك لديهم المهارات والكفاءات المطلوبة. ومنذ عام ١٩٩٩، وضع المركز توجيهات تتصل بعشر وظائف مختلفة في السنة تتعلق بكليات التجارة، والصحة، وتكنولوجيا هندسة البترول. فمثلاً، في مجال استكشاف البترول وهندسة التنمية، تحتوي خريطة (داكوم) على معلومات لها صلة بتسع مهن، و٤٢ واجباً من الواجبات، و٢١٦ مهمة. وكل عمل من الأعمال يحتاج إلى حوالي ٣٠ شهراً من التدريب على مدى خمسة فصول دراسية، بالإضافة إلى التدريب العملي.

ورغم أن برنامج (داكوم) لا يزال في مراحله الأولى في الكويت، فقد قام بتحليل المتطلبات المتصلة بالكفاءات والمهارات، وأنشأ علاقات وثيقة بين الخريجن وبين سوق العمل. ومن المنتظر، فوق ذلك، أن يقطع برنامج (داكوم) شوطاً في التغلب على مشكلة بطالة الشباب المتنامية.

٥. الهجرة الداخلية والدولية

كانت الهجرة الداخلية والدولية بمثابة متنفس كبير لمشكلة البطالة. فإلى جانب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، فإن التوسع العمراني الكبير وصعوبة الظروف المعيشية في المدن العربية الكبرى، قد أسهمت في حدوث هجرة كبيرة، خصوصاً من جانب الشباب الذكور، بحثاً عن أعمال خارج بلادهم. ورغم أنه لا توجد أية بيانات حديثة عن أنماط الهجرة بين الشباب، فإن الأرقام المتاحة عن مجمل المهاجرين العرب تشير إلى اشتداد هذه الظاهرة. والبيانات المتوافرة تشير إلى قدر كبير من الهجرة العربية البينية من البلدان غير المنتجة للنفط إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تشير هذه البيانات أيضاً إلى وجود أنماط مختلفة من الهجرة في مختلف الأقاليم الفرعية العربية. فمعظم المهاجرين من بلدان المغرب العربي، الجزائر، والمغرب، وتونس، يتجهون إلى أوروبا، بينما يتجه معظم المهاجرين من المشرق إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان العربية. ففي لبنان، بلغت نسبة المهاجرين خلال عام ٢٠٠٠ مستوى مرتفعاً بلغ ٤٤,٥ في المائة من

قوة العمل اللبنانية؛ كذلك شهدت بلدان المغرب العربي، ارتفاعاً في معدلات الهجرة بلغ ٢٩,١ في المائة من قوة العمل في المملكة المغربية و٢٥,٩ في تونس عام ٢٠٠٣[١٨].

وبطبيعة الحال، يمكن أن تساهم هذه الأنماط من الهجرة الدولية في حدوث بطالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. حيث إن الهدف الرئيسي للحكومات في هذه البلدان هو ضمان أن تكون الأفواج الجديدة من أبناء البلد الشباب قادرة على إيجاد أعمال مناسبة تتماشى مع كفاءاتهم وتدفع أجوراً مقبولة. وفي هذا السياق، يرى البعض أن العاملين المغتربين، الذين يشكلون ما بين ٥٠ و٩٠ في المائة من قوة العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يزيحون العاملين من أبناء هذه البلدان، فيزيدون البطالة بين شبابها. لكن بقدر ما يعمل المغتربون في مهن لا تتوافر لدى أبناء البلد لا الكفاءة اللازمة لها ولا الرغبة في القيام بها، ومنها المهن التقنية والخدمية، فبإمكان العاملين المهاجرين أن يكونوا مكملين لأبناء البلد من الشباب وأن يحسنوا فرص عملهم.

ان القضية الأساسية بالنسبة للبلدان الأخرى من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي هي توفير عدد أكبر من الوظائف لاستيعاب الداخلين الجدد إلى قوة العمل. فمن ناحية، تستطيع الهجرة الدولية أن تخفف من الضغوط التي يسببها كثرة المعروض من الأيدي العاملة في هذه البلدان.

ومن ناحية أخرى، فإن هجرة الأعداد الكبيرة من قوة العمل، خصوصاً من أكثرهم موهبة وإقداماً، ينطوي على استنزاف كمي وكيفي لرأس المال

الجدول ٣.١ : توزيع المهاجرين من بعض البلدان العربية المختارة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

بلد المولد	مهاجرون الى دول أوروبية	مهاجرون الى بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية أخرى	وبلدان أخرى	المجموع	المهاجرون كجزء من قوة العمل في عام ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)
الجزائر	٩٩١ ٧٩٦	٦٦ ٣٩٨	١٤ ٠٢٥	١ ٠٧٢ ٢٤٦	١٣,٢
المملكة المغربية	٢ ٦١٦ ٨٧١	٢٨٢ ٧٧٢	١٨٩ ٤٤٧	٣ ٠٨٩ ٠٩٠	٢٩,١
تونس	٦٩٥ ٧٦٥	١١٦ ٩٢٦	٣٠ ٥١٣	٨٤٣ ٢٠٤	٢٥,٩
مصر	٤٣٦ ٠٠٠	١ ٩١٢ ٧٢٩	٣٨٨ ٠٠٠	٢ ٧٣٦ ٧٢٩	١٤,٢
لبنان	١٥٧ ٠٠٠	١٢٣ ٩٦٦	٣٢٥ ٦٠٤	٦٠٦ ٦٠٠	٤٤,٥
فلسطين	٢٩٥ ٠٧٥	٤ ١٨٠ ٦٧٣	٢٣١ ٧٢٣	٤ ٧٠٧ ٤٧١	٦٨٧,٥

المصادر: European University Institute, *Mediterranean Migration: 2005 Report*, Philippe Fargues (ed.), (EUI, Robert Shuman Centre for Advanced Studies, Florence, Italy, 2005), http://www.carim.org/index.php? areaid=8&contentid=159 : موجود على الموقع
ILO, *Labour Statistics*, http://laborsta.ilo.org/: موجود على الموقع ; حسابات الأسكوا.

ملاحظة: بيانات فلسطين تتضمن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه البلدان.

(١٨) تختلف تقديرات أرقام الهجرة الدولية الخاصة بالبلدان العربية بشكل كبير، وذلك إلى حد بعيد حسب ما إذا كانت تستند إلى بيانات البلد الأصلي أم البلد المقصود

البشري للبلد. كما أن الأبحاث الحديثة تشير إلى بعض النتائج السياسية الهامة للهجرة، التي توحي بأنها قد تضعف المعارضة السياسية وتقوي الاتفاق مع سياسة البلد الأم، من حيث ان المهاجرين يمثلون في الغالب القطاعات الأكثر دينامية والأقل امتثالاً لسياسة البلد بين السكان[٦٩].

وعلاوة على ذلك، فإن الفوائد المزعومة للهجرة في شكل تحويلات مالية متزايدة إلى البلد الأم تعتبر سلاحاً ذا حدين. فإذا كانت التحويلات تؤدي عادة إلى تخفيف الأعباء في المدى القصير، فإنها قادرة أيضاً على خلق مشاكل أخلاقية خطيرة في شكل انخفاض الأيدي العاملة وانخفاض معدلات التوفير. ففي الأردن، على سبيل المثال، ساعدت هذه التحويلات على دخول كثير من السمات السلبية لاقتصادات الريع، على غرار الاقتصادات النفطية. وقد تكون التحويلات قد أسهمت فيما نشاهده من طفرة استهلاكية، بما يسمح لمجموع الاستهلاك أن يتجاوز الإنتاج المحلي. وفي هذه الحالة غالباً ما يكون الاستثمار الداخلي ممولاً من التحويلات، والمساعدات الإنمائية، والقروض الخارجية. وهذا النمط من تمويل الاستثمار قد يتسبب في تشوهات وعيوب كبيرة في شكل الاستثمار، وقد يؤدي إلى الاتجاه نحو استثمارات المضاربة في الإسكان والعقارات، وكذلك إلى الاتجاه بعيداً عن المشروعات العالية الإنتاجية التي تتطلب اندماجاً وثيقاً من جانب أصحاب المدخرات[٧٠].

(٦٩) جودة عبد الخالق، الديموقراطية والتنمية- حالة مصر (قريباً)، الفصل الثالث، ص ١١١.

(٧٠) طاهر حمدي كنعان، "الاقتصاد الأردني: قضايا وسياسات"، محاضرة ألقيت في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ في عمان، موجود على الموقع:
http://www.jcpprd.org/Eng/home_phd
طاهر حمدي كنعان ومروان أ. كردوش، "قصة النمو الاقتصادي في الأردن: ١٩٥٠-٢٠٠٠" ورقة بحثية، موجود على الموقع:
http://www.gnet.org/middle.php?oid=237&zone=docs&action+doc&doc=10466

باء

المشاركة السياسية، والاجتماعية، والثقافية

١. أهمية مشاركة الشباب

إن مشاركة الشباب من الجنسين في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية تعتبر حقاً أساسياً أقرته مختلف الاتفاقات والعهود الدولية. ومبدأ المشاركة مستمد من الاعتراف بأن الناس هم الأساس في أي تنمية بشرية واقتصادية مستدامة: فالناس ليسوا هم المستفيدين النهائيين من التنمية فحسب، ولكنهم أيضاً صانعو هذه التنمية. وبناءً عليه، فإن لهم الحق، وكذلك عليهم المسؤولية، في اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تؤثر فيهم تأثيراً مباشراً. فإذا مورست المشاركة بطريقة صحيحة وبإحساس من المسؤولية، فإنها تضمن كفالة الحقوق بطريقة متوازنة تفيد المجتمع.

وجدير بالذكر أن القدرة على التنمية في المنطقة العربية تستند على عدة أشياء منها قدرة البلد على إشراك الشباب في بناء المستقبل. ولكي تتحقق التنمية في المنطقة، لابد من تشجيع المواطَنة الفعالة والاعتماد على الشباب باعتبارهم الفاعلين في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ولا شك أن الفرص المتاحة أمام الشباب للمشاركة في تنمية البيت، وتنمية المدرسة، والمجتمع، من شأنها أن تؤهل الشباب لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم التي يمليها النضج وتمليها المواطنة.

أما إقصاء الشباب عن المشاركة الفعالة، فله آثار خطيرة: كارتفاع مستويات الكبت الذي يضعف الروح المعنوية للشباب ويقوض التماسك الاجتماعي، مما يزيد من خطورة بعض المشاكل الاجتماعية كالفقر، والجريمة، والعنف، والتطرف. والواقع أن تهميش الشباب من الجنسين يطرح تهديداً أمام التنمية وأمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث لا يمكن مواجهة التحديات الإنمائية في المنطقة مواجهة سليمة إلا إذا شارك فيها الشباب مشاركة فعلية. ومن ثم، لا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز المواطنة الفعلية للشباب؛ من هذه الإجراءات رفع مستوى الوعي وتعزيز المشاركة، وبناء شبكات شبابية إقليمية، وتعزيز الأنشطة والتبادل.

٢. الظروف الواجب توافرها لتعزيز مشاركة الشباب

في معظم البلدان العربية، يعاني الشباب معاناة كبيرة من تقييد الحريات، والإقصاء عن المشاركة الفعلية، وانعدام الفرص المتساوية، والافتقار إلى

من يمثلهم. ورغم الجهود التي بذلها مؤخراً عدد من البلدان العربية لمواجهة هذه المشاكل، ظل تحسين مشاركة الشباب بوجه عام بطيئاً وغير كاف. ويمكن أن يعزى ذلك لعدد من العوامل، منها النزاعات الإقليمية، التي أعطت الأولوية للشؤون السياسية على حساب الهموم الاجتماعية؛ وسوء السياسات الاقتصادية، التي أدت إلى ارتفاع شديد في معدلات البطالة بين الشباب؛ والافتقار إلى أية استراتيجيات أو برامج شبابية مناسبة؛ وعدم فهم جوهر المجتمع المدني وواجباته، حيث أصبح دوره مقصوراً على تقديم الإعانات الاجتماعية، بدلاً من الإشراف على السياسات الشبابية وتشجيعها وذلك بسبب تدخل الحكومة وفرض قيود بيروقراطية على المجتمع المدني.

وإلى جانب هذه العوامل، يعاني المشهد العربي المعاصر من الافتقار إلى الديمقراطية ومن أزمة عامة في التمكين السياسي[٧١]، مما يؤثر بالضرورة على الشباب ويخلق لديهم إحساساً بالعزلة، وعدم اليقين، والافتقار إلى الأمان. كذلك فإن المنظومات الاجتماعية، والثقافية، والمؤسسية التي ينشأ الشباب في ظلها ما زالت تفتقر إلى قيم حرية التفكير والتعبير كما تفتقر إلى الممارسات الديمقراطية لمشاركة المواطنين وتمثيلهم. كما توجد فجوات كبيرة في المنظومات المؤسسية التي تزود الشباب بالطرق والقنوات اللازمة لمناقشة وتداول الإجابات على همومهم، والحلول اللازمة لمشاكلهم، والإفصاح عن توقعاتهم وتلبية احتياجاتهم المستقبلية.

وثمة ديناميات خاصة تنطبق على الشباب وعلى دورهم في المشاركة السياسية في المناطق المحتلة والمنكوبة بالنزاعات. فقد شهدت المنطقة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي زيادة غير مسبوقة في عدد الشباب المشاركين في نزاعات مسلحة، سواء كضحايا أو كمشاركين في القتال. وينطوي هذا على أهمية خاصة لأن عدداً من البلدان العربية لا تزال في الوقت الراهن إما تحت الإحتلال، وإما تعاني من نزاعات أهلية. ففي فلسطين والعراق على سبيل المثال، تؤدي النشأة في ظروف معيشية مأساوية في غالبها إلى تعطيل التنمية التقليدة، وتفعل ما تفعله في الصحة العاطفية للشباب الفلسطينيين والعراقيين. كما أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والجدار الفاصل الذي أدانه المجتمع الدولي، والعدد الكبير من نقاط التفتيش الأمنية التي تضع مختلف البلدات والقرى تحت الحصار الفعلي، كل ذلك يجعل من فلسطين حالة خاصة من حالات التقييد المزعج لحركة الشباب ووصولهم إلى التعليم، والرعاية الصحية، والعمل. كما أن الإهانات المستمرة، والحرمان، والعزل، قد تؤدي في كل من فلسطين والعراق إلى إغراء الشباب بحمل السلاح أو التضحية بأنفسهم في عمليات انتحارية. لذلك فإن إعادة تأهيل مثل هؤلاء الشباب وإعادة دمجهم في المجتمع، هم وغيرهم من الشباب الذين يعيشون في ظل نزاعات، مسألة مهمة في تمهيد الطريق أمام مشاركتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية البناءة. وفي هذا الصدد، فإن الفتيات والنساء الصغيرات بالذات، قد يكن في حاجة إلى دعم إضافي للتغلب على الحواجز الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي تحد من مشاركتهن مشاركة كاملة.

(٧١) المقدسي والبدوي "الديمقراطية والتنمية في العالم العربي: دراسة حالة" (الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان) موجود على الموقع: http://wwwlb.aub.edu.lb~/webifeco/makdisi.html. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (التقرير الدولي: ٣-١٢٦١٤٧-١-٩٢)، موجود على الموقع: http://www.undp.org/arabstates/ahdr2002.shtml

وفضلاً عن ذلك، فإن دور الشباب العربي في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتأثر بأعباء العولمة، التي تعرف هنا بأنها تلك العملية المتعددة الجوانب التي برزت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مع التقدم الهائل في وسائل النقل، والثورة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى العموم، يتبدى تأثير العولمة على الشباب أكثر ما يتبدى في الأشكال الجديدة من الموسيقى والأزياء الهجينة، كنوع من التمرد على التقاليد، مثلما يتبدى في التدفق الهائل من المعلومات والأفكار من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية. وكل ذلك يترك شباب العرب محصورين بين حياة من القيم والممارسات الاجتماعية التقليدية التي يعيشون في كنفها، وبين الحياة التي ينشأون وهم يتوقعونها أو يرغبون فيها.

ومن ناحية أخرى، فإن العولمة تمثل أيضاً فرصة أمام الشباب للتعبير عن أنفسهم بطرق مختلفة وعبر الحدود المكانية، وبالتالي فرصة للنمو في وسط من التفاعل الثقافي المتبادل والمعرفة التجريبية. ونظراً لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الممكن أن تكون أداة في تعزيز الهوية العربية والتكامل الإقليمي، فإن الشباب قادرين على استيعاب فوائد العولمة من خلال استمرارهم في السيطرة على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فشباب العرب، كغيرهم من الشباب في كل مكان، هم أكبر مستخدمين لأحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتضح من بيانات بعض الدراسات التي جرت في عام ٢٠٠٥، أن الشباب كانوا يؤلفون ٤٣ في المائة من كل مستخدمي الإنترنت الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فما فوق في الصين، و٦٠ في المائة في مصر، و٧٠ في المائة في إندونيسيا.

ومعظم الشباب في البلدان العربية يتلقون تدريباً من خلال المدرسة ولديهم استعداد لإجادة مهام معقدة في معالجة المعلومات، مما يعزز قدرتهم على الوصول إلى المعلومات وعلى التواصل مع الأفكار ومع الناس خارج بلادهم. وفي عام ٢٠٠٧، ذهبت التقديرات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت يقترب من ١,٢ مليار مستخدم في كل أنحاء العالم، منهم ٨,٢ ملايين مستخدم فقط في البلدان العربية تقريباً. وهذا الرقم الأخير يمثل درجة استخدام نسبتها ٧١ مستخدماً لكل ألف نسمة قياساً على المتوسط العالمي البالغ ١٧٨ لكل ألف. لكن زيادة التعامل مع الإنترنت في البلدان العربية منذ عام ٢٠٠٠ كان يقترب من ثلاثة أضعافه، إذا قورن بالنمو العالمي البالغ ٢,٣ مرات[٧٢].

ويشهد العالم في الوقت الحالي بدائل جديدة لأنماط العمل التقليدية، واعتماد هذه البدائل في المنطقة

(٧٢) Internet World Stats, September 2007, موجود على الموقع: http://www.internetworldstats.com.

من شأنه أن يمنح شباب العرب فرصاً كثيرة. ويمكن على سبيل المثال من أجل التصدي لمعضلة الهجرة الآخذة في التزايد، الاعتماد على مصادر خارجية في تصريف العمل. وتقول التقديرات إن ١١ في المائة من كل الأعمال الخدمية في جميع أنحاء العالم، والتي تبلغ نحو ١٦٠ مليون عمل، يمكن تنفيذها عن بعد. وهذا النوع من العمل يكون بديلاً عن الهجرة، ويسمح للعاملين ببيع جهد عملهم إلى ما وراء البحار دون الحاجة إلى مغادرة أوطانهم(٧٣). وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمنح الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة ثانية في العمل. لكن هذا الوعد لا يزال في حاجة إلى تحقيق بالنسبة إلى كثير من ذوي الاحتياجات الخاصة. فبرامج التركيب الصناعي للكلام وتكبير الحروف المكتوبة من شأنها أن تساعد ضعاف البصر من الشباب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل، في حين أن رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة تمنح ضعاف السمع مزيداً من المرونة في احتياجات الاتصال التي لها علاقة بالعمل. ومن الأمثلة على نماذج الأعمال التي تحمل عناصر استدامتها، والتي تمنح الفرص للشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة، النموذج المسمى "بيانات الفجوة الرقمية"، وهو مركز في كمبوديا يعتمد على مصادر خارجية في الحصول على البيانات ويعمل فيه صغار الأيتام، وضحايا الألغام، والمعاقين جسدياً، أو ضحايا حوادث الطريق، ممن يتلقون أيضاً تدريباً مهنياً، أو يحصلون على منح دراسية لمواصلة التعليم(٧٤).

كذلك فإن الوسائل التعليمية الجديدة قادرة على منح الفرص لشباب العرب. كما أن التعليم عن بعد يعتمد على التلفاز والراديو منذ فترة طويلة، وحتى الآن لا تزال هذه التكنولوجيات التقليدية هي الأقل تكلفة بين الوسائل التعليمية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الثانوية في كثير من البلدان النامية. وبالنسبة للتعليم الجامعي، فإن قدرة الإنترنت على تحقيق التفاعل بين طرفين، تنطوي على أكبر قدر من الأمل في تحسين الاستفادة، وتقليص التكاليف، وتوفير المرونة للمزج بين العمل وبين المزيد من الدراسة. وكثير من البلدان النامية تخدم فعلاً أعداداً كبيرة من الطلاب عن طريق الإنترنت دون الحاجة إلى هجرة. فما يقرب من نحو مليون طالب يدرسون بهذه الطريقة في الصين. كما أن جامعة فينكس بالولايات المتحدة كان لها طلاب ملتحقين للدراسة فيها من نحو ٩٠ بلداً في عام ٢٠٠٣.

إن طبيعة الخصوصية، والاستقلال التي تتميز بها الإنترنت تمنح الشباب إمكانية الوصول في سرية إلى معلومات عن الصحة الإنجابية والقضايا الجنسية التي قد يتحرجوا من السؤال عنها أو الخوض فيها لأسباب ثقافية. فقد أفادت كل الشابات اللاتي استخدمن الإنترنت من خلال برنامج "روابط عالمية" في موريتانيا أنهن حصلن على معلومات عن القضايا الجنسية، والبلوغ، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز(٧٥).

وفوق ذلك، فإن التكنولوجيات الجديدة تقلص الحواجز بين المهاجرين وبين أوطانهم الأم. فالمكالمات التليفونية الدولية أصبحت ممكنة بأسعار زهيدة،

(٧٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧: التنمية والجيل القادم (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)، موجود على الموقع: http://publications.worldbank.org

(٧٤) موجود على الموقع: http://www.digitaldividedata.com/Social_impact_Social_mission.asp

(٧٥) موجود على الموقع: http://www.world-links.org/en/countries/alumni/mauritania.html

وأصبح اتصال المهاجرين بأسرهم شيئاً شائعاً حتى بين سكان القرى. كما أن وسائل الحوار المباشر عبر خطوط الإنترنت، ومواقع المهاجرين على الشبكة تمنح المهاجرين وسيلة للاتصال واللقاء مع آخرين من مجتمعاتهم المحلية، وتساعدهم على تعزيز جمعيات المغتربين المدنية. فمن الممكن للحكومات العربية أن تعمل على زيادة الفرص أمام مهاجريهم بأن تسمح لهم بالحفاظ على روابط المواطنة مع أوطانهم، وأن تجعل من الأسهل لهم والأرخص أن يعيدوا أموالهم إلى بلادهم، وأن تزيل الحواجز من أمام عودتهم. ومن المهم بالذات توفير الوسائل اللازمة لهذا التواصل المجتمعي كهواتف القرى ومقاهي الإنترنت. ولعل الحكومات العربية أن تجد من المفيد أن تتبادل الخبرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للاستفادة من الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تعليمهم اللغات العالمية، ومساعدتهم على تطوير المحتوى باللغة المحلية، واستحداث طرق لتعليمهم كيفية استخدامها بطريقة مسؤولة وآمنة. والمطلوب في هذا الصدد هو المتابعة اليقظة لهذه السياسات وتقييمها للتعرف على الناجح منها، ومشاركة الدروس المستفادة مع سائر البلدان.

والواقع أن القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونجاح برامج التعليم عن بعد إنما تقتضي التغلب على العقبات التي يفرضها سوء المرافق، وانخفاض الدخل، والقوانين الحكومية التي قد تحد من وصول الشباب إلى التعليم المباشر عبر الإنترنت. كذلك فإن جدوى التكلفة ومبرر توفير المرافق العامة للصفوف المتخصصة في مهارات الحاسوب تظل مرتبطة بمدى السرعة التي تنخفض بها تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذلك لا بد أن تتدخل الحكومة في هذا الصدد، لأن الطلب المتذبذب للسوق والطبيعة "الخارجية" لشبكة الإنترنت قد تؤدي بالقطاع الخاص إلى الحد من توفيره لهذه المرافق، خصوصاً في المناطق الريفية.

ان النظرة الشبابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توضح أن تدخل الحكومة لتنظيم طرق الوصول إلى هذه التكنولوجيا تحدد الطريقة التي يصل بها الشباب أيضاً. وعملية التنظيم الحكومية هذه يمكن أن يكون لها آثار شديدة على حوافز الذين يفكرون في عمل مشاريع خاصة كإنشاء مقاه للإنترنت، وهم غالباً من الشباب. وفي الجزائر مثلاً، حدث إصلاح متميز لعملية الترخيص جعلها في متناول الجميع، حيث أصبح الحصول على إذن بتقديم خدمات الإنترنت بتكلفة ١٣ دولاراً فقط[٧١]. وبصرف النظر عما اذا كانت الحكومة مشتركة في توفير خدمة الانترنت، فهي قادرة على المساعدة في استثمارات الطلب على خدمات جديدة من خلال تقديم محتويات مباشرة عن الخدمات العامة. كما تستطيع الحكومة أيضاً أن تبدأ في تقديم محتويات باللغة المحلية فتمنع بذلك أي دائرة مفرغة لا يستطيع فيها من لا يتكلمون لغات عالمية أن يستخدموا الإنترنت بسبب قلة المحتوى، في حين أن قلة المستخدمين تكون بمثابة عامل لا يشجع على إنشاء المواقع باللغة المحلية.

(٧١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧: التنمية والجيل القادم (البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)، موجود على الموقع: http://publications.worldbank.org

٣. المنظومة المؤسسية لمشاركة الشباب في الحياة المدنية

إن ما ينقص المنطقة العربية هو إطار مؤسسي لمشاركة الشباب، يسمح لجميع الشباب بالوصول إلى البرامج والخدمات المناسبة بصرف النظر عن كونهم من الذكور أو الإناث، وبصرف النظر عن موقعهم الجغرافي، او ظروفهم الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. والواقع أنه يلاحظ وجود تفاوت كبير من حيث المشاركة فيما بين الشباب.

الإطار ٣.٢ : صوت الشباب العربي

"أنشأت أكاديمية تطوير التعليم (صوت الشباب العربي)، ليكون الهدف منه هو منح الشباب العربي فرصة لتوثيق تجاربهم أثناء عملهم في مشاريع تنمية المجتمعات المحلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والمشاركون الذين يقع عليهم الاختيار يتلقون تدريباً وتمويلاً لدعم المشاريع التي سيجري تنفيذها في أوطانهم. وقد صمم صوت الشباب العربي لتمكين قيادات عربية في عمر ١٨-٢٥ سنة من تنفيذ مبادرات لتنمية المجتمعات المحلية من خلال مشاريع من تصميمهم في مجالات التعليم، وتوليد الدخل، وخلق فرص عمل. ويعتمد البرنامج على تفاؤل الشباب، وإبداعهم، وطاقتهم؛ وهي صفات... تجعل منهم قوة فاعلة حاشدة في تنمية المجتمعات المحلية. والأمل معقود على أنهم في أثناء عملية خدمة جيرانهم، ومواطنيهم، سوف يعقدون روابط أكبر مع أوطانهم... ومزيد من الالتزام بتنميتها، وفي نفس الوقت يحسنون من فرصهم في أعمالهم.

يختار صوت الشباب العربي، على وجه التحديد، أصحاب المشاريع (الشباب) من البلدان العربية استناداً إلى مقترحات المشروع الذي صمموه لخدمة المطالب الملحة لمجتمعاتهم المحلية. ويقوم صوت الشباب العربي بتدريب هذه القيادات لكي يجيدوا المهارات التي تمكنهم من تعبئة مجتمعاتهم المحلية في محاولة لتنفيذ مشروعاتهم بالفعل-فمثلاً، عملت مدرسة اليوبيل بالأردن... كموقع للتدريب على برنامج مدته ستة أسابيع، حيث تعلم فيها ٥٠ من الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً و٢٥ عاماً من كل أنحاء المنطقة العربية... كيفية إنشاء المشاريع في مجال المشروعات المتناهية الصغر والأعمال الصغيرة، وجمع الأموال، وإدارة المنظمات المحلية، وحماية البيئة، رسم خريطة لموارد المجتمع المحلي، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية.

ويقدم "صوت الشباب العربي" النواة المالية اللازمة للبدء في المشروعات وفي الوقت نفسه يقدم تدريباً مستمراً ودعماً فنياً. وعلاوة على ذلك، وفي محاولة لتشجيع المشاركين على توثيق تجاربهم، قام المنظمون بتصميم مسابقة إعلامية لتكريم أصحاب أفضل قصص وأفضل صور من بين المشاركين. على أن يمنح الفائز مبلغاً إضافياً لصالح مشروعه. ويأمل المنظمون أيضاً أن يكون من بين الحضور مخرج أفلام وثائقية لتصوير المشروع من أجل إذاعته فيما بعد على محطات التلفاز في كل أنحاء العالم"[×].

[×] **مقتبسة من "صوت الشباب العربي"، موجود على الموقع:** http://www.comminit.com/en/node/124090

وكثير من الصغار لا يشعرون بأن مبادئ المواطنة الفعلية قابلة للتطبيق على واقعهم. وبوجه عام فإن الطرق الحالية للمشاركة غير كافية. وبالتالي يبدو كثير من صغار السن وكأنهم لامبالين أو غير ملتزمين.

لقد اعتادت معظم المجتمعات العربية على اعتبار الشباب غير قادرين على المشاركة الفعلية في الحياة العامة، ولم تعتبرهم أندادا مسؤولين في العملية السياسية. والواقع أنه في الوقت الذي يتعين فيه تشجيع الرياضة والأنشطة المتصلة بها كمتنفس لأسباب صحية وتعليمية، يجري تخصيص جزء كبير من الميزانيات الوزارية على هذه الأنشطة وذلك بعكس المخصصات على الأنشطة التشاركية التي من الممكن أن يكون لها تأثير كبير على السياسات. ومع ذلك فقد لعبت الحركات الشبابية دوراً حاسماً في عدد من النقلات الاجتماعية والسياسية الكبيرة التي حدثت في البلدان العربية. وعلاوة على ذلك، فإن المجالس الشبابية الوطنية والإقليمية كثيراً ما كانت بمثابة منفذ للمشاركة السياسية والمدنية.

الإطار ٣.٣ : منتدى جامعة الدول العربية للشباب

يلبي منتدى جامعة الدول العربية للشباب الحاجة الطارئة إلى سياسة إقليمية تدعم تمكين الشباب. "ويأتي عقد المنتدى أيضاً تلبية لحاجة المنطقة إلى إدماج قضايا الشباب ضمن سياسات التنمية الشاملة والقطاعية، وإلى بلورة الأفكار والآليات التي تهدف إلى تفعيل دور الشباب ومنظماتهم في الجهود التنموية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

وتشمل أهداف المنتدى الأخذ بالمبادرات التالية:

(أ) عقد حوار دائم بين الشباب لخلق تفاهم متبادل بين شباب المنطقة وإدماج الشباب في نسيج الحياة الاجتماعية والمهنية لمجتمعاتهم المحلية، بما يسهم في تحقيق الديمقراطية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني؛

(ب) تنمية قدرات الشباب في المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية وتعزيز ودعم الشراكات بين كل الفاعلين المعنيين بالقضايا المتصلة بالشباب، العاملين على المستوى الوطني، والإقليمي، والمستويات المحلية بما فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛

(ج) صياغة رؤية، وتوصيات ومبادرات بناءة يمكن تنفيذها إقليمياً من خلال شراكات وطنية، وإقليمية، وعالمية"[x].

[x] مقتبسة من منتدى الشباب لجامعة الدول العربية، موجود على الموقع: http://www.lasyouthforum.org/en/vision.php

لكن الاعتراف بأن الشباب من المشاركين الأساسيين في عملية اتخاذ القرار والتنمية أصبح يتزايد باطراد كما يتبدى في الحضور المتزايد للمنظمات الشبابية غير الحكومية، والتزايد الكبير في المجالس واللجان الاستشارية الإقليمية للبرامج الإقليمية، مثل اللجنة الاستشارية للشباب التابعة لجامعة الدول العربية. ومن المؤكد أن تنمية قدرات الشباب وخلق شراكة متواصلة معهم من الاستراتيجيات الحاسمة في تحقيق أهداف الألفية والتنمية. ومع ذلك فإن المشاركة الشبابية الفعلية تتطلب تغيير النظرة إلى الشباب في المنطقة العربية. ولا بد أن تنعكس هذه التغيرات في شكل تمويل مناسب، وطرق مبتكرة في نشر المعلومات، وفي شكل تدريب على تبسيط التعاون بين الأجيال، وفي شكل هياكل تنظيمية ترحب بالأصوات الجديدة. كما أن الاستراتيجيات الفعلية لمشاركة الشباب يجب أن تبتعد عن الأساليب المؤقتة التي تعالج أنشطة مؤقتة، لكي تكون مشمولة ضمن الجوانب الجوهرية والأساسية لهياكل المجتمع، ومؤسساته، وعملياته.

جيم

استدامة البيئة وصحة الشباب

١. الشباب والبيئة

حتى الآن، تجاهلت التنمية الاقتصادية تماماً الطبيعة غير المنعكسة للعمليات الاقتصادية. وسوف يتعين على الشباب أن يواجهوا ويتعاملوا مع النتائج الناجمة عن هذه الحقيقة، وهي أن هذه العمليات غير المنعكسة تختلف عن العمليات الميكانيكية بحكم أنها لا تنعكس. لذا، فإن أجيال المستقبل، بدءاً من شباب اليوم مقدر لهم أن يواجهوا نتيجتين خطيرتين لتلك الطبيعة التبديدية للعمليات غير المنعكسة الناجمة من العمليات الاقتصادية، ومنها تزايد ندرة الموارد الطبيعية ونفادها الذي لا يمكن وقفه؛ والعوادم الناجمة عن الإنتاج الصناعي الذي لا يمكن السيطرة عليه، مما يجعل الفضلات وليس الاستهلاك هو الحلقة الأخيرة في عملية الإنتاج.

ورغم الفوارق الواضحة بين الأقاليم الفرعية العربية، فإن استغلال الموارد الطبيعية، والتزايد السكاني، والتوسع العمراني، كلها عناصر مشتركة بين كل المناطق، مع تميز الزراعة بأنها نشاط اقتصادي كبير في بلدان المشرق، وبلدان المغرب. وفي البلدان العربية الأقل نمواً، وكذلك مع كون النفط المصدر الرئيسي للدخل في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل نمو سكاني بمعدلات تقترب من ٣ في المائة، رغم أنها تتناقص، ومعدلات بطالة ترتفع إلى أعلى من ٢٠ في المائة، ومعدلات توسع عمراني (تمدّن) تزيد عن ٦٠ في المائة، سوف تظل الضغوط الديمغرافية تشكل مشكلة انمائية جوهرية وتحدياً كبيراً يواجه البيئة في المستقبل.

ويذكر ان جزءاً كبيراً ومهماً من الأراضي في المنطقة العربية تسوده الأراضي الجافة، مع اختلاف كبير في سقوط الأمطار داخل الموسم الواحد وبين موسم وآخر، وموجات متكررة من الجفاف، وكل ذلك يجعل المياه أغلى الموارد على الإطلاق. وتتسم المنطقة بقسوة البيئة، وهشاشة المنظومات البيئية، وقلة الموارد المائية والأراضي القابلة للزراعة. ولقد أدت الإدارة السيئة للموارد على مدى عقود كثيرة إلى تفشي التدهور أرضاً وبحراً. ونتيجة النمو السكاني وتغير الأنماط الاستهلاكية أصبح التوسع العمراني وإدارة العوادم من أكبر القضايا البيئية.

ورغم أن معظم الناس يحصلون على مياه شرب نظيفة ووسائل للنظافة الصحية، فإن هذه الخدمات لا يعتمد عليها في كل الأحوال، خصوصاً في المناطق المنخفضة الدخل. أما عدد الناس الذين يحصلون على مياه آمنة في المناطق الريفية فهو

يقل كثيراً عنه في المدن والبلدات. ففي المملكة المغربية، التي تضم أكثر من ربع سكان بلدان منطقة المغرب، لا يحصل على مياه شرب آمنة سوى ٥٦ في المائة من سكان الريف، بينما يتضح من الأرقام الخاصة بالبلدان العربية الأقل نمواً أن أقل قليلاً من نصف سكان الريف لا يصلون إلى أي مصدر مائي محسن متطور. كذلك فإن نقص المياه اللازمة للاستعمالات المنزلية يعد هو أيضاً مشكلة في بعض المدن مثل صنعاء، وعمّان، ودمشق. ويلاحظ في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ان سرعة النمو السكاني والتوسع العمراني وزيادة نصيب الفرد من استهلاك المياه قد أدت كلها إلى زيادة مخيفة في الطلب على المياه والطاقة، ناهيك عن التحديات التي تواجه إدارة المياه العادمة والتحديات المتمثلة في تدهور نوعية الهواء في المناطق الحضرية وتدهور البيئة بوجه عام.

ان صعوبة الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة لها تاثير مباشر على صغار الإناث. فالأسر تطلب من الفتيات الصغيرات في بعض المناطق المتأثرة أن يتركن التعليم للمساعدة في جمع المياه للأسرة، أو الحطب والخشب اللازم للطهي والتدفئة. وبالتالي، فإن ندرة هذه الموارد من الممكن أن تحرم صغار الإناث من حقهن في التعلم، الذي ينطوي على فهم التهديدات التي تمثلها البيئة الملوثة على صحتهن، وعلى فرصهن في تحسين ظروفهن المعيشية بوجه عام. وفضلاً عن ذلك، فإن تأثير المياه الرديئة على الصحة يعتبر مصدراً كبيراً من مصادر القلق بما يحمل من أمراض مثل الأنيميا، والكوليرا، والإسهال، والتهاب الكبد، والتسمم بالرصاص، والملاريا، والتيفوئيد.

وكما جاء في الفصل الثاني، فإن التوسع المفرط في المرافق الحضرية قد أدى إلى اتساع المناطق الفقيرة في عدد من البلدان العربية. ففي اليمن، تضاعف تقريباً عدد الذين يعيشون في ظروف من الفقر منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بينما ازداد هذا العدد بحوالي ١٥ في المائة، و٢٥ في المائة، و٣٠ في المائة في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان على الترتيب[٧٧]. والواقع أن حوالي ٥٧ مليون نسمة يعيشون في أحياء فقيرة بالمدن في المنطقة العربية. ولقد ساهمت النزاعات التي تشهدها العراق، وفلسطين، والصومال، والسودان في زيادة عدد المقيمين في أحياء فقيرة واللاجئين المقيمين في مخيمات. وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين العراقيين الذين يعيشون في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان نحو ثلاثة ملايين فلسطيني ومليوني عراقي، مما يرهق الموارد في البلدان المضيفة بسبب الزيادة المفاجئة في الطلب على المياه وخدمات الصحة والنظافة. أما السودان ففيه ما يزيد على خمسة ملايين نسمة من المشردين داخلياً واللاجئين الدوليين يعيشون حالياً في مخيمات بالمناطق الريفية، ومستوطنات غير رسمية، ومناطق فقيرة بالحضر. ويمثل هذا أكبر عدد من المشردين والنازحين في العالم في يومنا هذا. أما الظروف المعيشية في هذه المستوطنات فهي مروعة في أحيان كثيرة. فالمكان مكتظ ويخلو من النظافة، ويفتقر إلى ما يلزم من الغذاء والمياه، وينعدم فيه الأمان إلى حد بعيد كما ان فرص الرزق فيه منعدمة بوجه عام.

إن تقييم كل الأثر الذي يتركه التوسع العمراني على البيئة لا يزال هدفاً مراوغاً، لكن سوء الأحوال

(٧٧) UN-HABITAT, Millennium Development Goals (MDGs), http://www.unhabitat.org/ categories.asp?catid=312 ; موجود على الموقع
UN-HABITAT, Guide to Monitoring Target 11: Improving the Lives of 100 Million Slum Dwellers 2003, موجود على الموقع:
http://www.povertyenvironment.net/?q=guide_to_monitoring_target_11_improving_the_lives_of_100_million_slum_ dwellers_2003.

الإسكانية في المناطق الفقيرة يمكن أن يخلق ملوثات بيولوجية، منها العفن، والبكتيريا، والفيروسات، وغبار الطلع، والتراب، والعث والسوس. وعلاوة على ذلك، فإن بيئة الحضر تواجه تحديات مطردة بسبب زيادة تلوث الهواء، الذي قد يرجع إلى مصادر راكدة أو متحركة، أو إلى رمال موسمية وزوابع ترابية، ونفايات سائلة أو صلبة.

وجدير بالذكر، أن المحرك الأول سواء للتنمية الاقتصادية أو لتدهور البيئة، هو قطاع الطاقة، الذي تسيطر عليه مرافق النفط والغاز الهائلة والمحطات الحرارية لتوليد الطاقة. فالمنطقة تحتوي على ٥٢ في المائة من مجموع موارد النفط في العالم و٢٥,٤ في المائة من احتياطياته من الغاز؛ وهي تنتج حوالي ٢٣ في المائة من نفط العالم و٨,٧ في المائة من الغاز في العالم[٧٨]، وهي كميات من المتوقع أن تزداد. أما نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في المنطقة فيختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط. حيث تستهلك بلدان مجلس التعاون الخليجي ٥٠٤ كيلوغرامات من المكافئ النفطي من كل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستهلك منطقة المغرب ١٣٧ كيلوغراماً من المكافئ النفطي لكل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي[٧٩]. وبالإضافة إلى التوسع الصناعي واستخدام الوقود الأحفوري تأثرت نوعية الهواء بسبب العدد المتزايد من المركبات، وسوء تصريف حركة المرور، ومبالغ الدعم التي تذهب للطاقة، والعجز في وسائل النقل العام، وتهالك السيارة، واكتظاظ الطرق. ومع ذلك، فقد تم تنفيذ بعض السياسات والتدابير الناجحة في عدد من البلدان، منها التخلص تدريجياً من البنزين المحتوي على الرصاص، والانتقال إلى الغاز الطبيعي، وتشجيع مصادر الطاقة المتجددة وإدخال نظم فعالة لإدارة العوادم.

ولعل الطاقات التي يتمتع بها شباب اليوم من الجنسين، فضلاً عن حماسهم وقدراتهم الإبداعية المصحوبة بتوافر التكنولوجيا المتطورة والاتصالات، أن تسلحهم بالقدرات اللازمة للمشاركة في حل المشكلات البيئية. وفي هذا الصدد، فإن تقاسم وتبادل المعلومات، وتطبيق التقنيات المتقدمة في الزراعة، وإدارة برامج إعادة التدوير، وتنفيذ تقنيات تجميع المياه، ما هي إلا أمثلة على الطرق العملية التي اندمج بها الشباب في القضايا البيئية. فالوعي البيئي واحد من المجالات التي نشط فيها الشباب بنجاح، ليس فقط دفاعاً عن البيئة بل حرصاً على إسماع صوتهم للحكومة والمجتمع الدولي. ولقد نمت الثقافة البيئية باطراد خلال العقد الماضي بفضل إدراجها في المناهج المدرسية والبرامج التعليمية غير الرسمية. ومع ذلك، فإن التحدي الحقيقي يكمن في تحقيق مكاسب ملموسة من الثقافة البيئية؛ وبعبارة أخرى، ترجمة القيم البيئية إلى تغيرات في السلوك وأسلوب في الحياة.

ويلاحظ ان الشباب عموماً أكثر تنبهاً إلى مسؤولياتهم البيئية من خلال أنشطتهم. فمن خلال العمل مع المجتمعات المحلية ومجموعات المواطنين، وكذلك من خلال النوادي المدرسية، لا يستهدف الشباب جيلَهم فحسب، بل يستهدفون أيضاً جمهور الناس على اتساعه، فيصلون إلى أكثر القطاعات ضعفاً في المجتمع ليحققوا

(٧٨) الأوابك، بيانات الطاقة العربية، موجود على الموقع: http://www.oapecorg.org

(٧٩) الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة رقم ٠٥-٠٥٤١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

أهدافهم المعلنة. فالنوادي المدرسية التي يديرها الشباب بأنفسهم غالباً ما يكون لها تأثير مباشر على سلوك الشباب من الجنسين، مما يترك بدوره أثره المتميز على أسرهم، وجيرانهم، ومجتمعهم المحلي. فمن المؤكد أن تغيير السلوك، إذا ما اقترن بالعمل السياسي، وحملات التوعية والدعوة، قد يؤدي إلى تغيير أسلوب الحياة في حد ذاته.

وفي كثير من الحالات وضعت الحكومات بالفعل استراتيجيات وطنية تخص الشباب بالذات. لكن هذه الاستراتيجيات غالباً ما تعتبر الشباب مجموعة مستهدفة في حد ذاتها وتتطرق للقضايا من منظور العمل على توفير أنشطة تملأ أوقات الشباب بطريقة مفيدة ومنتجة. ونادراً ما يكون الشباب أنفسهم مشمولين في بناء مثل هذه الاستراتيجيات، أو في اتخاذ قرار فيها، أو في أية استراتيجية تتوجه للشباب. على أن دور الشباب يمكن أن يتأسس في رسم السياسات من خلال بعض الأجهزة الاستشارية كالمجالس الشبابية. وبعض البلدان كالأردن، على سبيل المثال، قد أنشأ مجالس عليا للشباب، بينما أنشأت بلدان أخرى في حكوماتها وزارات خاصة بالشباب.

وفي تقرير أصدره في عام ٢٠٠٦ فريق دولي يضم أكثر من ٣٥٠ من القيادات الشبابية في المنظمات غير الحكومية في كل أنحاء العالم، ويحمل عنوان "الشباب والأهداف الإنمائية للألفية: التحديات وفرص التنفيذ"[٨٠]، يشار إلى أن الاستثمار في الشباب سوف يعود بأطول وأجدى الفوائد من حيث تحقيق الأهداف الثمانية من خلال بناء رأس المال الاجتماعي لتعزيز التنمية العملية. ويقول التقرير أنه بدون إشراك الشباب، الذين يمثلون ما يقرب من ٢٠ في المائة من سكان العالم، سيظل التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية بعيد المنال كما سيتعذر الحفاظ عليها على المدى الطويل.

الإطار ٣.٤ : دراستا حالة: شباب يعمل من أجل التنمية المستدامة

لبنان

"جمعية حماية الطبيعة في لبنان" منظمة غير حكومية لها شركاء وطنيين ودوليين، تأسست في عام ١٩٨٤. وهي تنادي بنهج يعتمد على المجتمع المحلي في تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية الطبيعة والحياة البرية. وقد نظمت هذه الجمعية عدداً من المشاريع منها برنامج للمراسلة بين الشباب يهدف إلى تفاعل الشباب وإشراكهم من الصغر في الحفاظ على الطبيعة وحمايتها.

كذلك عملت الجمعية باعتبارها شريكاً وطنياً في لبنان معنياً بحياة الطيور، على تقييم المناطق الهامة للطيور في لبنان، من أجل العمل على صون هذه المناطق التي تحفظ التنوع البيولوجي المهم. ويتم ذلك

(٨٠) **موجود على الموقع:** http://www.developmentgateway.com.au/jahia/Jahia/cache/offonce/pid/4132

بالمشاركة الوثيقة للمجتمع المحلي ومن خلال دعمٍ تُقدمه بعض المجموعات لتلك المواقع وبرامج تدريبية تضمن الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة لهذه المناطق المهمة.

ومع بداية الصراع في لبنان في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، تأثر موقعان من مواقع الطيور الهامة، هما إبل السقي في الجنوب، ومنطقة كفر زبد المطيرة في سهل البقاع. أما إبل السقي فقد تم إخلاء الناس منها، وأما مجتمع كفر زبد الزراعي/الحرفي، فقد وفر الملجأ لنحو ١٢٠ أسرة من المهجرين. ومن أجل التخفيف عن الناس والمحافظة على مناطق الطيور الهامة أطلقت "حملة عملية الأمل". فبعد التماس مقدم من جمعية حماية الطبيعة في لبنان، قام مكتب الأردن الإقليمي للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية بالرد مباشرة وأقام خط اتصال مع مؤسسة نهر الأردن، التي تعمل الآن بقوة لحشد التبرعات والدعم للشعب اللبناني، والتعاون مع عدة منظمات غير حكومية ومؤسسات لبنانية لتوزيعها على الأسر المحتاجة.

الإمارات العربية المتحدة

فاز فريق من طلبة الجامعة الأمريكية في الشارقة بجائزة بيئية على تصميم نظام آلي لمراقبة نوعية الهواء في المناطق الحضرية. وتعرض القراءات من خلال خدمات الإنترنت. وهذا النظام الذي يسمى "PolluMap"، يقوم بجمع البيانات عن التلوث باستخدام أجهزة نقالة، ثم يرسل هذه البيانات من خلال خدمة الراديو GPRS إلى خادم حلفي، ويقوم بإدماج البيانات للحصول على خريطة عن التلوث في المدينة باستخدام جهاز المعلومات الجغرافية. وعلى خلاف الأجهزة السابقة لمتابعة التلوث، يقدم ("PolluMap") تحديثاً متواصلاً للمعلومات المتصلة بالتلوث وأكبر قدر من التغطية. ويمكن بسهولة مد هذا النظام ليغطي مناطق أخرى، ويعد تشغيله مفيداً بالنسبة لتكلفته.

وقد تم تنفيذ واختبار ("PolluMap") في دبي، وجاءت النتائج الأولية لتؤكد فاعلية النظام. ومن الممكن تشغيل نموذج تجريبي يقوم بالجمع المنتظم للبيانات وإرسالها حسب المعايير المقترحة، مع مراعاة القيود المختلفة للنظام.

وتبين هذه المبادرة مدى الملكة الإبداعية لدى جيل الشباب في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة باستخدام أدوات الألفية الجديدة.

٢. المشاكل الصحية للشباب

تأتي مرحلة الشباب عامة بعد المرحلة التي تتهددها الأمراض المعدية للطفولة، وتسبق الفترة التي تتهددها الأمراض المزمنة. لكنها تظل فترة حرجة عندما تزداد في حياة الشباب تلك الأخطار والتداعيات الصحية الطويلة الأجل التي تهدد الشباب عندما يبدأ عادة في تجربة التدخين، وتناول المواد الكحولية والمخدرات، والإفراط في الطعام، وممارسة الجنس. فكل واحد من هذه

الأنشطة يحمل درجة من درجات الخطر. والشباب يميلون إلى الاستخفاف بمخاطر المرض، والحوادث، أو قابلية الإصابة المصاحبة لهذه الأعمال، وغالباً ما تنقصهم المعرفة إزاء نتائجها، وبالتالي فهم يعرضون أنفسهم لمشاكل صحية. وهذا الاتجاه بالذات جدير بالدراسة في المنطقة العربية، حيث انتقل كثير من البلدان من مرحلة الأمراض الوبائية كسبب رئيسي للوفاة إلى مرحلة الأمراض المزمنة كسبب رئيسي لها[٨١].

ومن المشاكل الصحية للشباب في المنطقة العربية استعمال التبغ وإهمال الصحة الجنسية، وتعاطي الكحول والمخدرات، والمشاكل المتصلة بالتغذية، وقضايا الصحة العقلية والنفسية، وغير ذلك من عوامل الخطر. على أن عدداً كبيراً من المخاطر الصحية يمكن درؤه بواسطة التعليم والإرشاد. لكن مع الأسف المعلومات والبيانات المتاحة عن قضايا صحة الشباب قليلة جداً في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالصحة العقلية أو الصحة النفسية للشباب العرب. وهذه قضية حساسة بوجه خاص نظراً لتعرض كثير من صغار السن في المنطقة للنزاعات والعنف. ولا شك أن فهم هذه القضايا وغيرها من القضايا الصحية غير الموثقة يعتبر مسألة حيوية للوقاية منها. كذلك فإن البيانات المتعلقة بسائر القضايا الخاصة بصحة الشباب بما فيها الصحة الإنجابية والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس معدومة تقريباً، مما يوضح لنا إحجام معظم المجتمعات العربية عن تناول الاحتياجات الصحية للشباب دون تعتيم.

وجدير بالذكر أن استعمال التبغ هو أكثر المشكلات الصحية المعروفة عن الشباب في المنطقة العربية، حيث تبلغ نسبة الذين يستعملون التبغ في الوقت الراهن حوالي ٢٠ في المائة من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاماً[٨٢]. ولقد بلغت هذه النسبة في لبنان حداً مذهلاً هو ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. أما البيانات المتعلقة باستخدام الكحول والمخدرات، والتي ظلت طويلاً من القضايا الحساسة أو "التابو" فلا نجد منها إلا أقل من ذلك بكثير. واليوم أصبح عدد البلدان العربية يعترف بالمشكلة ويحاول التصدي لها. لكن رغم قلة البيانات، يمكن أن نجمع تقديرات عن استخدام الكحول والمخدرات في المنطقة. ويختلف حجم المشكلة وطبيعتها من بلد إلى بلد. فاستخدام المواد المخدرة، كالقنب على سبيل المثال، في المملكة المغربية وفي مصر، والقات في اليمن، معروف تماماً ومقبول اجتماعياً. ومع ذلك فإن معظم المخدرات المعروفة متاحة في المنطقة، وتقول بعض المؤشرات إن المشكلة متوسطة في بعض البلدان، وقليلة في بلدان أخرى. وقد أشارت النتائج المستخلصة من المسح العالمي للصحة الطلابية المعتمد على المدارس والذي أجري في عام ٢٠٠٥ أن ٢٠ في المائة من الطلاب في لبنان، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاماً قد تعاطوا مشروباً كحولياً واحداً على الأقل في الأيام الـ٣٠ السابقة على المسح، في مقابل ٣,٧ في المائة في المملكة المغربية في عام ٢٠٠٦[٨٣].

أما الصحة الجنسية والصحة الإنجابية في المنطقة فقد كتب عنهما الكثير. ومع ذلك فقد انصرف التركيز في معظمه إلى المعرفة والمواقف

(٨١) F.A. Akala and S. El-Saharty, "Public-health challenges in the Middle East and North Africa", *The Lancet*, vol. 367, No. 9515 (25 March 2006), http://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140673606684402X/fulltext. : موجود على الموقع

(٨٢) WHO/CDC, *Global Youth Tobacco Survey*, http://www.who.int/tobacco/surveillance/gyts/en/index.html. : موجود على الموقع

(٨٣) WHO, *Global School-based Student Health Survey*, http://who.int/chp/gshs/factsheets/en/index.html. : موجود على الموقع

المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى الصحة الإنجابية بوجه عام. ومن ثم، فإننا إزاء مجال لا نعرف فيه إلا القليل عن الأنماط السلوكية الفعلية. ووفقاً لجرد عن الدراسات المتعلقة بالمعرفة، والموقف، والممارسة، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٤، أن مفهوم الصحة الإنجابية غير معروف بوجه عام؛ فالمعرفة بجهاز التكاثر تشريحياً وفيزيولوجياً متدنية في معظم البلدان؛ أما معرفة واحد فقط على الأقل من وسائل منع الحمل الحديثة فهي مرتفعة بوجه عام؛ والوعي بوجود فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرتفعة بوجه عام؛ ولكن الوعي بأنواع العدوى التي تنتقل عن طريق الجنس منخفضة بوجه عام؛ والمعرفة بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق العلاقة الجنسية مرتفعة، لكن المعرفة بسائر أشكال نقل العدوى منخفضة جداً. وبالنسبة للشباب، فإن الأخطار المصاحبة للعلاقات الجنسية تزداد بسبب عدم وصولهم إلى المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. كما أن العلاقات الجنسية قبل الزواج غير مقبولة في عموم المجتمع، كما أن المناقشات المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية تعتبر من قبيل المحرمات، والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى الفهم الخاطئ الذي يشجع الشباب غير المتزوجين على إقامة علاقات جنسية قبل الزواج. بالتالي، وفي ظل الافتقار إلى الآباء المستنيرين، وغياب التوجيه المدرسي، يكون الشباب في سن البلوغ معرضين لخطر الإصابة بالأمراض التي تنتقل جنسياً، وتكون الإناث أكثر عرضة للحمل غير المقصود والإجهاض غير الآمن.

علاوة على ذلك، يرى جرد الدراسات أنه فيما يتعلق بالاتجاهات، فإن أغلب الشباب يتفقون مع مفهوم تنظيم الأسرة/استخدام وسائل منع الحمل والمباعدة بين الولادات. وبوجه عام، يشعر الشباب أنهم غير معرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفيما يتعلق بالسلوك، فإن معظم البيانات المتعلقة بالسلوك في كل البلدان تتصل بالسن عند الزواج، وعدد الأبناء، واستخدام موانع الحمل أثناء الزواج. وتشير النتائج بوجه عام إلى وجود فجوة فيما يسمى "المعرفة والموقف والممارسة"، مما يعني أن المعرفة لا تتصل بالسلوك.

ويذكر أن المرأة في البلدان العربية تعيش عامة حياة أطول عمراً وأفضل صحة من الرجل. ومنذ عام ١٩٨٠، زاد العمر المتوقع للمرأة بحوالي ١٠ سنوات، والسبب في ذلك أساساً هو تحسن الرعاية الصحية وانخفاض نسبة الوفيات بين الأمهات. وفوق كل ذلك، شهدت المنطقة[٨٤] انخفاضاً مذهلاً في معدل الخصوبة، من ٦,٢ طفلاً للمرأة الواحدة في عام ١٩٨٠ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠[٨٥]. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى النهوض بتعليم المرأة، لأن المرأة المتعلمة تميل إلى الزواج في سن متأخرة، كما أنها تستخدم وسائل منع الحمل.

لكن رغم هذه التطورات، لا يزال هناك تفاوت كبير في الأوضاع الصحية وفي الوصول إلى الثقافة الصحية بالنسبة للمرأة في المنطقة العربية. كما أن التمييز ضد المرأة، خصوصاً صغيرة السن، مألوف وشائع في المجتمعات الأهلية التقليدية. والقيمة التي يحظى بها الزواج في الثقافة العربية، بالإضافة إلى الرفض الديني والاجتماعي

(٨٤) موجود على الموقع: World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere*, http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262206/genderoverview.pdf.

(٨٥) الشكل ٣.٢ يشير الى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

لأي علاقات جنسية قبل الزواج، يضع عبئاً كبيراً على الشباب، لا سيما النساء، يدفعهن إلى الزواج والإنجاب قبل أن يكن مهيئات لذلك. على أن الزواج المبكر يعرض المرأة لمخاطر صحية ويقلل من فرصها، مما يعطل تعليمها وغالباً ما ينتهك حقوقها الإنسانية. وفي بعض المناطق الإقليمية العربية، تتعرض الفتيات الصغيرات لأشكال مختلفة من العنف المبني على الجنس ابتداءً من الإيذاء، بما فيه تشويه الأعضاء الجنسية للمرأة (الختان)، إلى "جرائم الشرف". ورغم صعوبة جمع بيانات عن هذه الأنواع من الإيذاء، التي يعتقد أن حدوثها نادر في معظم البلدان، فإن قبولها يقلل من مركز المرأة في المجتمع وداخل الأسرة.

ورغم النقلة إلى الزواج المتأخر في كثير من البلدان العربية، مازالت هناك مجموعات سكانية يشيع فيها الزواج المبكر والحمل المبكر. على أن الحمل المبكر يختلف اختلافاً كبيراً في أنحاء المنطقة، إذ يبلغ أعلى معدل له في اليمن، كما يتضح من الشكل ٣,٢. وفي هذا الصدد تعتبر التعقيدات الصحية للحمل والولادة من الأسباب الرئيسية للوفاة بالنسبة للأمهات الصغيرات، كما أن الإجهاض غير الآمن يعد بدوره عاملاً كبيراً. كذلك فإن الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة يمكن أن يهدد فرص بقاء الطفل على قيد الحياة تهديداً كبيراً. ومما يذكر أن الرضع المولودين لأمهات في سن المراهقة معرضون للوفاة في عامهم الأول ضِعف الرضع المولودين من أمهات تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٩ سنة[٨٦].

الشكل ٣.٢ : الولادات لكل ... ١ امرأة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ سنة في بلدان عربية مختارة، ٢٠٠٤

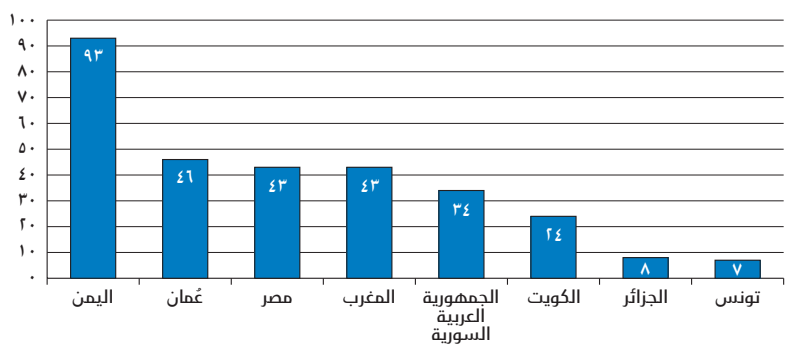

المصدر: World Bank, *World Development Report 2006: Equity and Development* (World Bank, Washington D.C., 2006).

(٨٦) Stan Bernstein, with Charlotte Juul Hansen, *Public Choices, Private Decisions: Sexual and Reproductive Health and the Millennium Development Goals*, United Nations Millennium Project 2006, موجود على الموقع: http://www.unmillenniumproject.org/ documents/MP_Sexual_and_Reproductive_Health_Exec_sum.pdf.

٣. التثقيف الصحي للشباب ودور الشباب في نشر الصحة

إن التثقيف الصحي للشباب مسألة ضرورية من أجل تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها لكي يحسنوا فرصهم في أن يكونوا مواطنين أصحاء ومنتجين. وعلى سبيل المثال، تعتبر الثقافة عاملاً رئيسياً في منع حالات الحمل والأمراض غير المرغوبة، وفي التعامل مع إساءة استخدام المواد الكحولية والمخدرات، والصدمات الجسدية والنفسية التي قد تبدأ في سن الشباب لكنها تترك آثارها في سن البلوغ.

كذلك فإن تثقيف الفتيات يعتبر أداة قوية لتمكينهن. لأن الثقافة الجنسية والإنجابية تعد الفتيات الصغيرات سواء كن ناشطات جنسياً في ذلك الحين أم لا، لاتخاذ قرارات مبنية على قدر أكبر من المعلومات عن الزواج، والعلاقات الجنسية، والحمل. فالفتيات المثقفات يتزوجن على الأرجح في سن متأخرة ويُأسِسن أسراً أقل عدداً وأكثر صحة.

ولا شك أن العمل على مشاركة الشباب مشاركة كاملة في وضع ونشر البرامج والسياسات المتصلة بالصحة من شأنه أن يمكنهم من أن يصبحوا عناصر قادرة على تغيير مجتمعاتهم المحلية والارتقاء بحياتهم وحياة أقرانهم. إن سهولة الوصول إلى المعلومات الصحية وخدمات الصحة العامة، لا سيما الخدمات المتعلقة بالقضايا الجنسية والانجابية، مسألة ضرورية بالنسبة لصغار السن.

رابعاً :

إطار لسياسة شبابية في المنطقة العربية

أي إطار لسياسة شبابية تستهدف دعم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يركز على سياسات تفترض أن الشباب من الجنسين ليسوا فقط مستفيدين من التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل وكلاء نشطاء وعوامل فاعلة في هذا التحول. ومثل هذا الإطار يجب أن يكون قائماً على هدف مزدوج، هو تحسين الفرص التعليمية والترفيهية والتوظيفية أمام الشباب، وخلق بيئة تشجع مشاركتهم في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار. ولقد سلط الفصل الثالث الضوء على بعض أهم القيود والتحديات التي يواجهها شباب العرب من الجنسين في يومنا. فحسب البلد والمنطقة التي يعيشون فيها، يعاني هؤلاء الشباب، بدرجات متفاوتة، من الافتقار الى التعليم الكافي ومن صعوبات جمة في العثور على عمل لائق وفرص محدودة للمشاركة في الحياة العامة ومن خدمات صحية غير كافية، وقلة الوصول الى المرافق الصحية، كما يعانون من آثار الأضرار البيئية. وهذا الترابط القوي بين تلك العوامل يتطلب إنشاء إطار متكامل للشباب يتطرق للقيود الموجودة سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي. وهذا المستوى الأخير له أهمية خاصة لأجزاء المنطقة العربية التي لا تزال النزاعات العنيفة والهموم الأمنية تؤثر فيها تأثيراً سلبياً على فرص الشباب.

على أن أولويات السياسات وخطط العمل المطلوبة على وجه التحديد تختلف من بلد إلى بلد ومن منطقة فرعية إلى أخرى. ويجب أن تتكيف لتتلاءم مع ظروف كل منها. ويتطلب هذا دراسة أربعة أبعاد ترد بالتفصيل في الفقرات التالية. البعد الأول يخص مستويات الدخل وتوزيعه. فمتوسط مستويات الدخل في أي بلد من البلدان، وكذلك توزيع الدخل، تحدد المدى الذي يستطيع فيه الشبان وأسرهم أن يدفعوا قيمة الاستثمارات والخدمات المطلوبة بأنفسهم. كذلك فإن متوسط مستوى الدخل يمكن أيضاً أن يكون بديلاً عن المقدرة الإدارية على تنفيذ بعض السياسات والبرامج. على سبيل المثال، إدارة برامج لتقديم قروض طارئة بديلاً عن الدخل لتشجيع الالتحاق بالتعليم العالي يتطلب مستويات عالية من المقدرة الإدارية، خصوصاً فيما يتعلق بفرض الضرائب، مما يجعل هذه البرامج صعبة التنفيذ في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض. وثمة حوافز مالية أخرى من هذا القبيل مثل التحويلات النقدية المشروطة، قد ثبتت فاعليتها في سياقات كثيرة حيث لا يذهب كثير من الشباب الى المدارس الثانوية، حتى لو كانت المرافق والتسهيلات متوافرة.

وأما البعد الثاني فيركز على الديمغرافيا. فمرحلة الانتقال الديمغرافي لها أهمية في تحديد الآثار المالية للسياسات متوسطة الأجل وطويلة الأجل. فتناقص نسبة الإعالة قد تقدم نافذة اقتصادية تنطوي على فرصة، أو قد يكون الانتقال الديمغرافي في مرحلة مبكرة جداً. فإذا كان هذا الوضع الأخير هو الحالة، فلا بد من التركيز على الخدمات الصحية الأساسية للطفل والأم، من أجل تحسين حياة الأطفال والشباب وتخفيض معدلات الخصوبة. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي ستختفي فيها الفرصة التي يطرحها انخفاض الإعالة في وقت قريب يجب عليها أن تتصرف الآن، لأن سرعة التقدم في السن تؤدي إلى مبادلات حادة بين احتياجات الشباب واحتياجات كبار السن.

وأما البعد الثالث فيتعامل مع أهمية التقييم كأساس للسياسة وخطط العمل. والمطلوب في هذا الصدد هو إجراء تقييم شامل للمهارات والقدرات والفرص أمام شباب الجنسين في البلد للتعرف على أهم التحديات وتحديد مجالات الأولوية في السياسة المتبعة. والعوامل التي يجب النظر

فيها تشمل التنشئة قبل المدرسة، ومعدلات الالتحاق وإتمام المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، ونوعية التعليم، وصحة الصغار المقبلين على مرحلة المراهقة وحالة التدريب العملي واكتساب المهارات من خلال العمل المنتج في سوق العمل واستعداد الشباب لأن يكونوا آباء.

وأما الاعتبار الرابع فهو المشاركة. إلى أي مدى يكون باستطاعة الشباب أن يشاركوا بفاعلية في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار، لأن هذا المدى عامل مهم في تحديد دورهم في المجتمع. ففي المجتمعات التي يُتخذ فيها القرار بطريقة جماعية يكون للأسرة أو للمجتمع المحلي كلمة أو أكثر في القرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الصغار. أما في المجتمعات الأقرب إلى الفردية فإن آراء الصغار قد تكون أكثر أهمية في اتخاذ القرارات. وفي البلدان العربية حيث يكون التنظيم الاجتماعي متأثراً بدرجة كبيرة بقيم المواريث والتقاليد تكون المشاركة الجادة من جانب الشباب في القرارات التي تؤثر على حياتهم بمثابة ضرورة حيوية لتكوين شخصياتهم كمواطنين مسؤولين يفكرون بحرية، وتُخلصهم من الخوف من تحدي ما تمليه عليهم السلطة، سواء كانت هذه السلطة هي الأسرة أو الدولة أو المؤسسة الدينية. وكما قال أمارتيا سِن، "إذا كان من الضروري أن نضحي بأسلوب تقليدي في الحياة للإفلات من قبضة الفقر الطاحن... إذن، فالأشخاص المعنيين بصفة مباشرة هم الذين يجب أن تكون لهم فرصة المشاركة في تقرير ما ينبغي اختياره. فالصراع الحقيقي هو في الواقع بين: (١) القيمة الأساسية التي يجب أن تسمح للناس بأن يختاروا بحرية أي التقاليد يرغبون أو لا يرغبون في اتباعها؛ (٢) الإصرار على أن... الناس يجب أن يطيعوا القرارات الصادرة عن السلطات الدينية أو المدنية التي تفرض التقاليد – الفعلية أو المتصَورة... والحق، أنه في إطار وجهة النظر التي تميل إلى الحرية، فإن حرية الجميع في المشاركة في تقرير أي التقاليد يتبعون لا يمكن أن تُستبعد من جانب آيات الله (او أية سلطة دينية أخرى)، ولا من جانب الحكام السياسيين (أو الديكتاتوريين الحكوميين) ولا من جانب "الخبراء" الثقافيين (المحليين أو الأجانب)"[٨٧].

واستناداً إلى التقييمات الشاملة، الخاصة ببلد أو بمجموعة من البلدان، لهذه الأبعاد الأربعة، يمكن وضع إطار لسياسة شبابية في المنطقة العربية، يسترشد بالأهداف الثلاثة الرئيسية التالية، توفير بيئة تمكينية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المؤسسي؛ وتوسيع نطاق المعرفة، والمهارات والقدرات بين الشباب من الجنسين؛ وتعزيز مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرار.

وهذه الأهداف الثلاثة تترابط ترابطاً وثيقاً ويمكن أن يقوي بعضها البعض. فالتقدم في أحد المجالات قد يسهل التقدم في كل من المجالين الآخرين، إذا تعززت الروابط فيما بينها.

(٨٧) Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford University Press, 1999), ISBN 0192893300, pp. 31-33.

ألف توفير بيئة تمكينية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المؤسسي

لا شك أن منح الشباب فرصاً أفضل في الحياة يتطلب ظروفاً مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي وبيئة مؤسسية تساعد على تنمية الشباب. وهناك عدة قنوات يمكن من خلالها أن تؤثر تطورات الاقتصاد الكلي في أي بلد على فرص الشباب من الجنسين. وفيما يلي بعض من هذه العوامل التي تتسم بأهمية خاصة للمنطقة العربية.

إن استقرار مناخ الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، تعد من الشروط اللازمة للقضاء على الفقر في المنطقة العربية، وتحقيق انخفاض دائم في معدلات البطالة ومعدلات العمل الناقص المرتفعة للغاية بين الشباب. وفي كثير من البلدان العربية تأثرت فرص عمل الشباب تأثراً لا يتناسب مع الأداء الاقتصادي الضعيف الذي شهدته أوائل التسعينيات من القرن الماضي وعند منعطف القرن الجديد. ورغم أن تعافي الاقتصاد لم يؤد حتى الآن الى أي تناقص كبير في بطالة الشباب، فمن المؤكد أن توسيع القاعدة الاقتصادية يعد عنصراً أساسياً لأي نمو مستدام في العمالة والتوظيف. وبطبيعة الحال، لن يتحقق ذلك إلا في مناخ يتميز بالسلام والأمن. ولعل حالة لبنان توضح لنا كيف أن انعدام الأمن وانعدام الاستقرار السياسي يخلقان حلقة مفرغة من ضعف النمو والاستثمار، وانعدام فرص العمل المناسبة، وضياع رأس المال البشري في هجرة جزء كبير من قوة العمل العالية الكفاءة والمهارة. والواقع، أنه منذ بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥، شهد البلد، عاماً بعد عام، هجرة هامة للأدمغة، اكتسب زخماً متزايداً في أعقاب الحرب مع إسرائيل في تموز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٠٦. وما زالت حتى الآن نسبة كبيرة من اللبنانيين ذوي الكفاءة العالية يغادرون البلد بحثاً عن عمل في مكان آخر. واستناداً الى دراستين، يتضح لنا من النتائج أن ٢٢ في المائة من السكان في بلد يزيد بالكاد عن أربعة ملايين نسمة، يجدون في السعي إلى الخروج من البلد: وبناء على عينة من ٦٠٠ طالب جامعي، كان ٦٠ في المائة يأملون في مغادرة لبنان بعد التخرج في منتصف عام ٢٠٠٧[٨٨]. إن انعدام الاستقرار السياسي والأمن قد أسهم بشكل موثق في تقلص استثمارات القطاع الخاص في المنطقة، وانخفاض إنتاجية مجموع الاستثمارات في معظم البلدان العربية[٨٩]. وأي استراتيجية تستهدف زيادة الاستثمار وزيادة كفاءته في البلدان العربية، تلزمها العناصر الأساسية التالية: مزيد من تطوير البنية التحتية المادية: إعداد رأس المال البشري من خلال الارتقاء بالتعليم والتدريب: تحسين وسائط التمويل وتيسير الوصول إلى القروض اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: مزيد من القوة والكفاءة في التعاون الإقليمي، خصوصاً في مجالي التجارة والاستثمار: توفير إطار تنظيمي مناسب يضمن الاطمئنان القانوني، والشفافية، والمساءلة.

(٨٨) Studies by the Beirut Research and Development Center and the Lebanese Emigration Research Center at the Notre Dame University; reported online in article "Lebanon's brain drain alarm", *Lebanon under Siege* (Higher Relief Council, Presidency of the Council of Ministers), 2 May 2007, موجود على الموقع: http://www.lebanonundersiege.gov.lb/english/F/eNews/NewsArticle. CNewsID=794.

(٨٩) Elsa Vila-Artadi and Xavier Sala-i-Martin, "Economic Growth and Investment in the Arab World", working paper No. 683 (University Pompeu Fabra, Barcelona, Spain, May 2003), موجود على الموقع: http://www.papers.ssrn.com; http://econ.upf.edu/en/research/ onepaper.php?id=683.

ومما يذكر أن معدلات النمو المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي تسمح للحكومات بزيادة المصروفات على الصحة والتعليم وسائر الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الشباب من الجنسين. وفي كثير من بلدان المغرب والمشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، يلاحظ أن أبرز مشكلة في قطاعي الصحة والتعليم هي النوعية السيئة نسبياً للخدمات. وكثيراً ما يكون ذلك راجعاً إلى ضعف القدرات الإدارية وعدم وجود حوافز تؤدي إلى العمل بكفاءة، وليس إلى نقص التمويل. غير أن الأبحاث الحديثة التي أجريت لبعض بلدان الإسكوا توحي بأن زيادة الإنفاق تؤدي الى زيادة التحسن في المؤشرات التعليمية والصحية، كما هو موضح في الإطار ٤. أما الآثار الإيجابية لزيادة الإنفاق فمن المنتظر أن تكون أكبر ما يمكن في البلدان العربية الأقل نمواً، حيث لا تزال مستويات التعليم والصحة بالغة السوء.

إن نوعية المؤسسات الموجودة في أي بلد تؤثر على تنمية الشباب، سواء كان هذا التأثير مباشراً، من خلال الخدمات والحوافز المقدمة للشباب من الجنسين، أو غير مباشر من خلال الأثر الذي تتركه على النمو الاقتصادي والتنمية. والواقع أن الأبحاث النظرية والتجريبية الأخيرة قد أيدت بما فيه الكفاية وجهة النظر القائلة بأن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر واحداً من المحددات الرئيسية للتنمية على المدى الطويل. وكلمة مؤسسات تشمل حقوق الملكية التي يعول عليها، والقدرات الإدارية القوية، والهياكل التنظيمية المناسبة، ونظام قضائي مستقل، والقدرة على إقرار القانون والنظام، والقدرة على تحقيق التوازي بين الحوافز الاقتصادية والتكاليف والفوائد الاجتماعية. ومعظم قصص النجاح الاقتصادي تقوم على خلق إطار مؤسسي يولد حوافز تتوجه نحو السوق، ويحمي حقوق الملكية للمستثمرين في الحاضر والمستقبل، ويضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي. أضف إلى ذلك وجود سياسة مالية تركز في الغالب على ضخ استثمارات كبيرة في التعليم، والصحة، والبنية الأساسية، فتساهم بذلك في إعداد رأس المال البشري، وفي ضخ المزيد من الاستثمارات، وتوفير فرص عمل أقرب إلى المساواة. لكن على العكس من ذلك، فإن البلدان التي كانت تفتقر إلى مؤسسات عامة جيدة، فشلت في معظم الأحيان في تحقيق نمو اقتصادي مستدام أو في تحقيق التنمية. ولا شك أن التحليل الشامل لدور المؤسسات في التنمية يتطلب أيضاً تحديد أصل هذه المؤسسات، وكيف ينبغي لها أن تتطور لتدعم النمو على المدى الطويل. ويتضح من تجربة قصص النجاح الأخيرة في الإصلاح المؤسسي أن هذا الإصلاح غالباً ما يختلف كثيراً عن أسلوب " قياس واحد يصلح للجميع". وهذه الحالات توحي بأن "المؤسسات الجيدة" تعتمد إلى حد بعيد على الظروف الخاصة بكل بلد. كما أن إنشاء مؤسسات جيدة الأداء "يحتاج في الغالب إلى التجريب، والرغبة في البدء بداية تقليدية ثم الانتباه إلى الظروف المحلية... إن أسلوب الإصلاح المؤسسي الذي يتجاهل دور التغيرات المحلية والتجديدات المؤسسية هو على أحسن الأحوال غير سليم، وعلى أسوئها، ضار"[٩٠]. ومن ثم، فإن المتطلبات المؤسسية للبلدان العربية الأقل نمواً، التي ينتشر فيها الفقر على نطاق واسع، تختلف اختلافاً جوهرياً عن مثيلتها في سائر المناطق الفرعية العربية.

(٩٠) Dani Rodrik, "Growth Strategies", National Bureau of Economic Research working paper No. 10050, (October 2003), pp.12-17, موجود على الموقع : http://www.nber.org/papers/w10050

الإطار ٤.١ : الإنفاق العام، ونصيب الفرد من الدخل والأهداف الإنمائية للألفية

منـــذ عام ١٩٧٥، كرست بلـــدان الإسكوا جزءاً كبيراً من مواردها العامة للإنفـــاق على الصحة والتعليم، وبالتالي، تم إحراز تقدم كبير في تخفيض معدلات الوفاة، وزاد العمر المتوقع بنحو ١٥ سنة، بينما انخفضت معدلات الوفاة انخفاضاً كبيراً، بالذات وفيات الرضع، التي انخفضت بأكثر من 71 في المائة، ووفيات الأطفال التي انخفضت بنسبة ٦٧ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢. ولا شك أن هذه كلها تعد إنجازات مدهشة في مجال الصحة بأي مقياس. كذلك حدث تقدم كبير فيما يتعلق بالتعليم، تَمثل في اتجاه تصاعدي ثابت في معـــدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار والشباب علـــى حد سواء، وكذلك في الزيادة الكبيرة لعدد الطلبة الملتحقين بالمدارس، الأمر الذي يتماشى مع تزايد أعداد السكان الذين بلغوا سن المدرسة.

باستخـــدام مقاييس لنصيـــب الفرد من الناتج المحلـــي الإجمالي، والإنفاق الاجتماعـــي، ومعدلات وفيات الرضـــع، ومعدلات وفيات الأطفـــال دون الخامسة، والعمر المتوقع، ومعـــدلات الالتحاق بالمدارس، ومعدلات الإلمـــام بالقراءة والكتابة، ركـــزت إحدى الدراسات التي أجرتها الإسكوا[*] في عام ٢٠٠٥، على الكيفية التي تتفاعـــل بها هذه المؤشرات المختلفة، وماهية العلاقة بين الاتجاهات الاقتصادية والإنجازات الاجتماعية على المدى الطويل. وقد عُنيت الدراسة بتقييم أهمية مستويات الدخل الحقيقي وأهمية الإنفاق العام والخاص على الإنجازات الصحية والتعليمية. كذلك تم بحث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في البلـــدان المشمولـــة بالدراسة، وذلك بإجراء تحليل للعلاقة المتبادلة بـــين البلدان وفي نفس الوقت تحليل للبيانات عن الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢.

ولقد أوضح التحليل أن معدل وفيات الرضع، والعمر المتوقع، قد تحسنا تحسناً هائلاً داخل كل بلد على حدة عندما ارتفع الدخل، خصوصاً حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً، ذلك أن ارتفاع الدخـــل، خصوصاً بين الفقراء، قد أدى الى تحسن الغذاء، وانخفاض وفيات الأطفال، وتحسن صحة الأمهات، وكذلـــك تحسن التعليم، لا سيما بالنسبة للإناث، الأمر الـــذي أدى بدوره إلى تحسن الصحة. وعلى المستوى القطري، كانت العلاقة بين الدخل وبين الصحة علاقة طردية أيضاً، حتى وإن كانت بعض البلدان قد وصلت إلى وضعٍ متوسط في الصحة أعلى بكثير من المتوقع بالنظر إلى مستوى نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي، على حين هبطت بعض البلدان الأخرى إلى مستوى أقل بكثير من المستويات المتوقعة.

وظهـــر من التحليل أن نصيب الفرد من الإنفاق على كل من الصحة والتعليم كان له تأثير إيجابي وكبير على مختلف مؤشرات الصحة والتعليم. فمستويات الإنفاق المطلقة وحصص الإنفاق العام والخاص على الصحـــة تؤثر على مؤشرات الصحة في الأهداف الإنمائية للألفيـــة. ويتفق ذلك مع التحليل العالمي، كما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين إنفاق الفرد على الرعاية الصحية وبين النواتج الصحية.

لكـــن الدراسة أبرزت أيضاً أن ضعف الأداء الاقتصادي لبلـــدان الإسكوا منذ عام ١٩٧٥، قد عرقل بشدة التقـــدم في بعض مؤشرات التنمية البشريـــة. وبالإضافة إلى التأثير المباشر للدخـــل على بعض مؤشرات

الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تسبب ضعف النمو في الحد من الموارد الحكومية المتاحة للبرامج والسياسات الاجتماعية.

وأشارت نتائج دراسة الإسكوا إلى أن استقرار مناخ الاقتصاد الكلي، واستدامة المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات إنفاق الفرد، تعد كلها حيوية لتحسين التنمية البشرية تحسيناً كبيراً وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ظل الارتباط الكبير بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوصت الدراسة بوضع إطار متكامل للسياسات، يتعزز فيه مناخ الاقتصاد الكلي من خلال تحسين الإدارة المالية وتقوية مؤسسات القطاع العام.

(٨) الإسكوا، "أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة" (الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥) موجود على الموقع http://www.escwa.org.lb/information/publications/edit/upload/EAD-05-4.pdf.

باء توسيع المعرفة والمهارات والقدرات لدى الشباب من الجنسين

أما البعد الثاني في الإطار المقترح للشباب، فيهدف إلى زيادة المعرفة، والمهارات، والقدرات لدى الشباب من الجنسين. وكما يبين لنا الفصل الثالث، فإن مستويات التعليم في معظم البلدان العربية منخفضة نسبياً. أضف إلى ذلك، أنه كثيراً ما يقال إن المناهج التعليمية في كل المستويات لا تتناسب مع احتياجات ومتطلبات أسواق العمل المحلية. كما أن المهارات الحياتية، ومنها حل المشاكل، والتفكير النقدي، واتخاذ القرارات المبنية على معلومات، وحل المنازعات، وتجنب السلوك الخطر، غالباً ما لا تنمى بالقدر الكافي لدى الطلاب. وعلى حين أن معظم البلدان العربية قد نجحت في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام المراحل الدراسية زيادة كبيرة، فإن الأمر يحتاج لمزيد من الجهود للارتقاء بنوعية التعليم، وإعداد الشباب إعداداً أفضل للعمل والمواطنة الفاعلة.

وتشير بعض الأبحاث التي أجريت مؤخراً إلى أن فشل الاستثمار في التعليم في إحداث تأثير قوي على نوعية التعليم، كما يظهر بوضوح مع الإنجازات اللافتة التي حدثت في الجانب الكمي، يمكن تفسيره بالتركيز بصفة حصرية تقريباً على البعد "الهندسي" للإصلاح التعليمي. فقد كان يُنظر دائماً إلى تطوير التعليم باعتباره مسألة فنية أساساً يمكن حلها بتمويل مزيد من المدارس، والمدرسين، والكتب المدرسية[٩١]. وفي نفس الوقت كانت السياسات التعليمية تتجه نحو إهمال أهمية الارتقاء بمؤهلات المدرسين وخلق حوافز أفضل للطلاب، والمدرسين، ومديري

(٩١) Ahmed Galal, "The Paradox of Education and Unemployment in Egypt", Egyptian Center for Economic Studies (March 2002), موجود على الموقع : http://www.worldbank.org/wbi/mdf/mdf4/papers/galal.pdf.

المدارس. ولعل واحدة من طرق زيادة حوافز المدرسين ومديري المدارس، أن تزداد مسؤليتهم عن النتائج المتحققة. وقد يشمل ذلك توفير أساليب لمراقبة أدائهم وتقييمه، وربط الأداء بالميزانيات والمكافآت. أما تحفيز الطلاب وتحفيز رغبتهم في التعلم فيمكن أن يستفيد من زيادة إشراكهم في تصميم المناهج، وفي استخدام أساليب التدريس الحديثة التي تشجع التدريس التفاعلي، والعمل الجماعي، والتفكير الإبداعي. وعند وضع مناهج تستجيب للاحتياجات المتغيرة لسوق العمل المحلية، لا بد من تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والهيئات الخاصة والعامة.

وبوجه عام، لابد لسياسات التعليم والتدريب الخاصة بالشباب أن تعتمد في صياغة السياسات وتنفيذها، على أسلوب أكثر تشاركاً مما كان في الماضي. كما أن القرارات المتعلقة بالأولويات يجب أن تكون محصلة جهد جماعي بين واضعي السياسات ومستشاري الحكومة على المستوى الوطني والمحلي الذين يعملون عن كثب مع المجالس الشبابية، ومع شركاء في المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ولكن الأهم من ذلك كله، أن يعملوا مع الشباب أنفسهم.

إن تشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم يتطلب التطرق للظروف التي تمنع البنات من الذهاب إلى المدارس، أو الجامعات. ويتضح لنا بالدليل أن المنح الدراسية، وتخفيض المصروفات، وتقديم الدعم في شكل غذاء أو تحويلات نقدية موجهة إلى البنات، كما هي الحال في اليمن، قد أثبتت فاعليتها في تقليص الفوارق بين الجنسين في التعليم. يضاف إلى ذلك أن الحد من تكلفة التعليم في المناطق الريفية، خصوصاً فيما يتعلق بالبنات أو الشابات، من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب من النظام التعليمي بدرجة كبيرة. وبذلك، فإن تقديم الدعم المالي المباشر للأسر الشديدة الاحتياج لا بد أن يكون عنصراً أساسياً في أي إطار تعليمي في البلدان العربية يهدف الى تحسين الوصول لكافة مستويات التعليم. كما أن توفير فرص أفضل أمام الشباب المهمش يُعد بدوره مسألة حيوية في العمل على الاستقرار الاجتماعي وبناء الوطن.

وعلاوة على ذلك، فإن السياسات والبرامج التعليمية في البلدان العربية يجب أيضاً أن تكون موجهة إلى تحسين الفرصة الثانية أمام الشباب. فكثير من الشبان والشابات في المنطقة العربية قد تسربوا من المدارس بسبب بعض الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، ومنها الزواج المبكر، والحمل، والنزاعات، أو الحاجة إلى توفير السند المالي لأسرهم. والأمر يحتاج إلى توفير عدد كبير من البرامج لتوسيع مجال الفرص أمام هؤلاء الشباب، وكذلك أمام غيرهم ممن لم يذهبوا قط إلى المدرسة من البداية. ولما كانت الاحتياجات والظروف الفردية تختلف من فرد إلى فرد، فإن إطار الفرص الثانية لا يجب أن ينطوي فقط على إمكانية العودة للدخول في النظام التعليمي الرسمي، بل يجب أن يشمل أيضاً برامج معدة خصيصاً لفئات بعينها من الشباب، بمن فيهم المعوقون، والأميون، والمدمنون السابقون، والعاطلون لفترات طويلة. ويلاحظ على المستوى الجامعي، أن النظم التعليمية في معظم البلدان العربية تفضل السماح بقبول المتخرجين حديثاً من المدارس الثانوية. فإذا أريد منح فرصة ثانية، فمن الممكن رفع القيود المفروضة على السن لدخول امتحان المدرسة أو الكلية، أو للالتحاق بالتعليم العالي. ومن الأمور الأساسية، فوق ذلك، أن تشجع البرامج العامة إستراتيجيات التعلم مدى الحياة، سواء كان التعليم رسمياً أو غير رسمي، وأن تشجع أيضاً الأنشطة التدريبية. أما التعليم غير الرسمي فقد كان العهد به هو

التقليل من قيمته، بينما التعلم في مؤسسات رسمية كالمدارس، أو الكليات، ومراكز التدريب لا يعدو أن يكون شكلاً واحداً فقط من أشكال اكتساب المهارات. وفي نفس الوقت يجب تشجيع الشباب على الاشتراك في مجال عريض من الأنشطة خارج النظم التعليمية. وجدير بالذكر أن ميزة التعليم غير الرسمي تكمن في طبيعته التطوعية، والمنظمة بذاتها في أغلب الأحيان، كما تكمن في مرونته، وفي إمكانية المشاركة فيه بشكل مباشر، وفي "حق الوقوع في الخطأ" وفي ارتباطه الوثيق بمصالح الشباب وتطلعاتهم. كما أن الأنشطة غير الرسمية تقدم الفرصة لإدماج الشباب المهمشين[٩٢].

كذلك، فإن توسيع قدرات الشباب يشمل السهر على صحتهم ورفاههم. ومن بين أنجح الاستثمارات بالنسبة للتكلفة، والتي يمكن لأي بلد أن يقدمها لتحسين الصحة، هو إدخال برنامج فعلي للصحة المدرسية. فمعظم الأمراض المزمنة أو التي لها علاقة بالقلب والدورة الدموية، والسرطان، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، والاكتئاب، وكذلك العنف، وتعاطي المُسكرات والمخدرات، يمكن الحد منها بدرجة كبيرة بزيادة وعي الشباب بأساليب الحماية وتبصيرهم بفوائد السلوك البديل. كذلك من المهم جدا أن يزداد الوعي الجنسي، خصوصاً بين الشابات، للحد من عدد مرات الحمل غير المقصود وما يتصل به من مخاطر وأمراض. فالثقافة الجنسية وثقافة الصحة الإنجابية تُعِد الفتيات الصغيرات لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة عن الزواج، والعلاقات الجنسية، والحمل. فالفتيات المثقفات يفضلن على الأرجح الزواج في سن متأخرة، كما يفضلن أن تكون لهن أسر صغيرة وأكثر صحة. وفي هذا السياق، فإن سهولة الوصول إلى المعلومات الصحية تعد مسألة ضرورية للشباب. وعلى ذلك، فإن مسألة إنشاء خطوط هاتف صحية مجانية تعمل على مدار الساعة، وتسمح للصغار بطرح أية أسئلة دون ذكر أسمائهم سواء كانت هذه الأسئلة تتعلق بحالتهم العامة أو بصحتهم الجنسية، مسألة تنطوي على أهمية خاصة للمنطقة العربية، التي لا تزال تتسيدها ثقافة تتقاعس عن مناقشة قضاياها بعقل منفتح. وفضلاً عن تثقيف الشباب وتزويدهم بالمعلومات، يمكن أيضا تعزيز صحتهم بتوجيههم بعيداً عن أي سلوك غير صحي، نحو الأنشطة البدنية، خصوصاً الرياضة. وبالتالي فإن تمويل المراكز الرياضية والمرافق الترفيهية من جانب الهيئات الحكومية لا بد أن يلقى تشجيعاً قوياً.

جيم تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرار

أي إطار متكامل لسياسة شبابية في البلدان العربية، مصمم ليضمن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد ان يتوجه نحو تشجيع المواطنة الفعالة. ولا بد من منح الشباب فرصة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات العامة وتحديد أولويات المجتمع وتقديم

(٩٢) Commission of the European Communities, "A New Impetus for European Youth", European Commission White Paper (Brussels, 21 November 2001), موجود على الموقع: http://www.ec.europa.eu/youth/whitepaper/download/whitepaper_en.pdf.

الخدمات. ولقد أوضح لنا الفصل الثالث أن شباب العرب من الجنسين يواجهون كثيراً من العقبات حين يكون الأمر متعلقاً بإسماع أصواتهم والمشاركة الفعلية في نظم اتخاذ القرار. وكثيراً ما يشعرون بأن همومهم الفعلية واحتياجاتهم ليست مرعية بالقدر الكافي في السياسات العامة. وليست لديهم فرصة للمشاركة في القرارات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم. وفي نهاية المطاف قد ينتهي بهم الأمر إلى السخط أو اللامبالاة حيال النظام السياسي ككل. على أن زيادة إشراك الشباب في المجتمع تتطلب أولاً وقبل كل شيء تعزيز الحوار وزيادة إدماج الشباب في أنشطة المجتمع وفي المنظمات غير الحكومية. كما أن اتحادات الطلاب والمجالس الشبابية وبرلمانات الشباب تشجع الشباب على المشاركة في العملية السياسية وعلى اكتساب الخبرة في القيادة واتخاذ القرار. وهذه كلها تقدم للشباب منطلقاً يمكن من خلاله سماع أصواتهم. وحيث يمكن أن يقدموا أفكاراً وتصورات جديدة لتحسين أداء المجتمع. ولكي يتسنى إخراج الطاقات الكاملة لهذه المؤسسات، لا بد أن تدخل الهيئات الحكومية والبلديات في حوار منتظم مع المواطنين الشباب وأن تراعي مطالبهم ومقترحاتهم. كما أن المشاركة الفعلية في المنظمات غير الحكومية تُعد وسيلة أمام الشباب لإحداث تغيير في مجتمعاتهم المحلية، أو مناطقهم، أو بلدانهم. وفي كثير من البلدان العربية، يبدو أن التعاون بين المنظمات غير الحكومية وبين الهيئات الحكومية غير كاف، الأمر الذي يحد من نطاق الخدمات المجتمعية ومن نوعيتها. ووفقاً لتقرير من فريق يتخذ من بريطانيا مقراً له، عن أطفال الشوارع، أن حالة أطفال الشوارع في مصر يمكن أن تتحسن بدرجة كبيرة إذا وجدت الدعم الكامل والتعاون الكامل من جانب السلطات المحلية، على سبيل المثال من خلال إنشاء مراكز للزيارات العابرة.

دال الطريق إلى الأمام

إن إحراز تقدم في المستقبل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية يعتمد إلى حد بعيد على مسألة ما إذا كانت الحكومات ستنجح في التطرق بالقدر الكافي لاحتياجات الشباب، وما إذا كانت ستُحْسن استخدام الطاقات الشبابية. وفي نفس الوقت، فإن الفوارق الكبيرة بين الظروف المعيشية في المناطق الفرعية العربية والبلدان الفردية، التي يسلط عليها هذا التقرير الضوء في كل أجزائه، تدعو إلى تكثيف أنشطة التعاون الإقليمي، والتعاون بين الجنوب والجنوب. وفي منتصف الفترة بين اعتماد إعلان الألفية وبين التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف، من الواضح أن البلدان العربية الأقل نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات تحتاج إلى التقدم بوتيرة أسرع بكثير خلال السنوات القادمة لكي تتمكن من تحقيق الأهداف والغايات المنشودة بحلول عام ٢٠١٥. ولا يتطلب ذلك جهودا مكثفة في مجال السياسات في تلك البلدان نفسها فحسب، بل يتطلب أيضاً مساعدات مالية أكثر سخاء وفاعلية من البلدان المتقدمة كما يتطلب المزيد من تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين البلدان العربية. فعلى الصعيد الاقتصادي، تشكل الدرجة المنخفضة من التكامل الإقليمي عقبة هائلة أمام تحقيق نمو أكبر وأكثر إنصافاً. يضاف إلى ذلك أن الهجرة البينية تساهم إسهاماً كبيراً في نزيف العقول الذي تشهده عدة بلدان من المغرب والمشرق والبلدان العربية الأقل نمواً. ولا شك أن الاهتداء إلى حلول مستدامة لهذه القضايا يتطلب حواراً جديداً وشراكة أوثق. ويمكن أيضاً للتعاون الإقليمي أن يؤدي دوراً كبيراً في التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والبيئية. كذلك فإن

تقاسم أفضل الممارسات وتقاسم الخبرة في مجالي التعليم والصحة بين البلدان العربية يمكن أن يسهم في تحقيق تطورات كبيرة في مؤشرات كل منهما. وفيما يتعلق بالبعد البيئي، فإن دراسات التنمية المستدامة قد سلطت الضوء في كثير من الأحيان على الحاجة إلى زيادة التعاون وتحسينه في ما يتعلق بسياسات المياه والطاقة في البلدان العربية. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن الاستغناء عن الإستراتيجيات المشتركة للتصدي للقضايا البيئية العابرة للحدود كالتلوث والتصحر. وبالتالي، فإن تشجيع التعاون والحوار بين البلدان العربية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لا بد أن يحتل مكاناً عالياً على أجندة التنمية.

المرفق

الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١. نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (معادل القوة الشرائية) في اليوم ٢. معدل ثغرة الفقر [انتشار الفقر x مداه] ٣. حصة أفقر خُمُس (١/٥) من الاستهلاك الوطني
الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع بنسبة النصف في الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥	٤. عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر ٥. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية ٣: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥	٦. صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي ٧. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس ٨. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥؛ وإزالته في كل مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام	٩. نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ١٠. نسبة الإناث الى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن ١٥ و٢٤ سنة ١١. حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ١٢. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١٣. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٤. معدل وفيات الرضّع ١٥. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، الملقحين ضد الحصبة
الهدف ٥: تحسن صحة الأمهات	
الغاية ٦: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١٦. نسبة وفيات الأمهات ١٧. نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تقليصه اعتباراً من هذا التاريخ	١٨. انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة ١٩. معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل ١٩ أ. استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرض للخطر ١٩ ب. النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة الذين تتوافر لديهم معرفة صحيحة، شاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ١٩ ج. معدل انتشار وسائل منع الحمل ٢٠. نسبة مواظبة اليتامى على المدارس الى مواظبة غير اليتامى من الفئة العمرية ١٠ سنوات الى ١٤ سنة

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)	**مؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الكبرى بحلول عام ٢٠١٥ وبدء القضاء عليها	٢١. معدلات انتشار الملاريا ومعدلات الوفاة بسببها ٢٢. نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا، الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها ٢٣. معدلات انتشار السل ومعدلات الوفاة بسببه ٢٤. نسبة حالات السل التي تكتشف وتعالج بالبرنامج العلاجي القصير الخاضع للإشراف المباشر DOTS (استراتيجية مكافحة مرض السل الموصى بها دولياً)
الهدف ٧: ضمان توافر أسباب بقاء البيئة	
الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية	٢٥. نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات ٢٦. نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي الى مجموع مساحات الأراضي ٢٧. استخدام الطاقة (بالمكافئ النفطي) لكل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي (بمكافئ القوة الشرائية) ٢٨. نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك الكلورو-فلورو- كربونات المُستنفِدة للأوزون (المنتجات المُستنفِدة للأوزون، بالأطنان) ٢٩. نسبة السكان الذين يستهلكون أنواع الوقود الصلبة
الغاية ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	٣٠. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بصفة مستمرة على مصدر محسّن للمياه، في الحضر والريف ٣١. نسبة السكان الذين يستخدمون وسيلة صرف صحي محسنة، في الحضر والريف

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)	**مؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الغاية ١١: أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من ساكني الأحياء الفقيرة	٣٢. نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة
الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية ١٢: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر – على الصعيدين الوطني والدولي	يتم رصد بعض المؤشرات الواردة في القائمة أدناه بصورة منفصلة بالنظر إلى البلدان الأقل نمواً وأفريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة **المساعدة الإنمائية الرسمية**
الغاية ١٣: مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً ويشمل ذلك: نفاذ صادرات البلدان الأقل نمواً معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص؛ برنامج معزّز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية أسخى الى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر	٣٣. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، إجمالاً والمقدم منها للبلدان الأقل نمواً، كنسبة مئوية إلى إجمالي الدخل القومي للمانحين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية
الغاية ١٤: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	٣٤. نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، المخصصة للقطاعات، والمقدمة من المانحين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، للخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والمياه المأمونة، والصرف الصحي) ٣٥. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة، المقدمة من المانحين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الغاية ١٥: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد	٣٦. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة من إجمالي دخلها القومي ٣٧. المساعدة الانمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية النامية الصغيرة كنسبة من إجمالي دخلها القومي **النفاذ الى السوق** ٣٨. نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن البلدان الأقل نمواً، المسموح بإدخالها معفاة من الرسوم ٣٩. متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملابس، الواردة من البلدان النامية ٤٠. تقديرات الدعم الزراعي بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي ٤١. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة في بناء القدرات التجارية **القدرة على تحمل الدين** ٤٢. العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومرحلة الاستيفاء ٤٣. تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٤٤. خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات

الأهداف الإنمائية للألفية	
الأهداف والغايات (من إعلان الألفية)	**مؤشرات لرصد التقدم المحرز**
الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً	٤٥. معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة، الذكور، والإناث، والمجموع
الغاية ١٧: التعاون مع شركات الأدوية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	٤٦. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٧. عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة ٤٨. عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل ١٠٠ نسمة

إن الأهداف والغايات الإنمائية للألفية مستمدة من إعلان الألفية، الذي وقعت عليه ١٨٩ بلداً، بما في ذلك ١٤٧ رئيس دولة وحكومة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهي موجودة على الموقع:

(http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm).

وهذه الأهداف والغايات مترابطة وينبغي النظر اليها ككل لا يتجزأ. وهي تمثل شراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية المصممة، كما ورد في الإعلان، "على تهيئة بيئة – على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء – مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر".

كلمة شكر للمنظمات والأفراد الذين قدموا صوراً للتقرير:

منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة
المكتب الاقليمي لتقديم الدعم الفني للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الاقليمي لغرب آسيا
المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة/منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا/نوراني
منظمة الأمم المتحدة للطفولة/منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا/سابيلا
منظمة الصحة العالمية – المكتب الاقليمي لشرق المتوسط
السيد تايلور لونغ
السيدة ناتاليا لينو.

جميع الصور خاضعة لحقوق الملكية.

استعمل *Big Vesta Arabic* كحرف مطبعي للعناوين
وهو من تصميم نادين شاهين وبالتعاون مع جيرار أونغر.